

2112
2112

٠٨٢
م

فتاوى ابن قطلوبغا ، قاسم بن قطلوبغا - ٨٧٩ هـ
كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٧ ص ٢٩ س ٢٤ x ١٧ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ص ٥٥-٧١) ، خطها
نسخ ممتاز ، تليها قطعة من شرح المنهاج
للدميمري ونقول من كتب عديدة .

١١٣٢
م

الاعلام ٦ : ١٤ - هدية الصارفين ٨ : ١١١

أ - المذهب الحنفي المؤلف
ب - تاريخ النسخ



٠٨٢
م

فتاوى صلاح الدين ، تأليف الطرابلسي ، محمد بن محمد
- كان حيا قبل - ٩٥٨ هـ . بخط أبي بكر بن يحيى

الرسولى الفسانى المنفى - ٩٥٨ هـ .

٥٤ ق ٢٩ س ٢٤ x ١٧ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٥٤ ب) خطها نسخ حسن

١١٣٢
م

دار الكتب المصرية ١ : ٤٤٨

أ - الفقه الاسلامي واصله - المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ النسخ .



ف ٤٥٤ / ٤
١١٤٩ / ١٢٩٨ م

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **مجموع** الرقم **١١٣٤**

اسم المؤلف

تاريخ النسخ **١١٤٩ هـ**

عدد الأوراق **٢** القياس **١٧٤٤**

ملاحظات **١٨٢**

٣١١٢٣

كافي من فتاوي الشيخ الامام العالم العلامة

التَّحَدُّثُ بِالْحَقِّ وَالْفَرَافَةُ مُفْتِي الْمُسْلِمِينَ

مفيد الطالبين الشيخ

صَلَاةُ الَّذِينَ الطَّرِيقِي

الْحَقِيقِي رَحْمَةُ اللَّهِ رَحْمَةً

واسم

وَعَفْرَكَ
أَمِينَ

قَاب فِي الْعَامَةِ وَمِنْ تَرَجُّعِ
انْسَانٍ فِي رَمَضَانَ لَا يَجِبُ فُطْرُهُ
عِنْدَ الْجَهْرِ وَالْكَثَرِ اِنْ جَاءَهُ اَوْفَعٌ
عَلَيْهِ وَفِي كِتَابِ اِيْمَانِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ جَمَاعَةً
عِنْدَ اِيْتِجَابِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
وَطَرِئَ كَامِلٌ حَقْلُهُ لَوْ اَنَامَ
يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَا يَصْعَقُ بِسَبَبِ عَيْدٍ
وَاحِدٍ وَهُوَ خِلَافُ النُّصْحِ
يُوجِبُ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ اَوْ خَيْرٍ صَاعًا

قال في الغاية للسروحي
وتجوز التلقيح من جنين بان
يؤدى نصف صاع من السرو
صاع من شعير وهو قول
وقال انى فتجوز ذكر النواو
وهو قول مالك لانه لم يرد فيه نص

فَكَانَ فِي الْغَايَةِ لِلرَّوْحِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَمْ يَقُلْ أَجْرٌ يَوْجِبُ صَدَقَةَ الْغَطْرِ
عَنِ الْاجِيرِ فَمَاذَا اسْتَجْرَعُ مِنْقَطَهُ الْآ
الَّذِي تَرَوْهُ لِحَنَائِلِهِ

تَابَ فِي الْغَايَةِ لِلدَّلَامَةِ الشَّرْحُ وَجَرِّحَ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَى أَعْيُنِ الْخَاوِي وَفَعَلَ زَكَاةً إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ
أَفْضَلُ مِنْ تَقْبُلِهِ عَلَى جَمَاعَةٍ لِحُصُولِ الْغِنَى
لِلْوَاحِدِ دُونَ الْجَمَاعَةِ وَفِي تَقْصِيصِ خَاتَمِ
إِذَا ارَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ فَاتَّصَدَّقَهُ
بِهِ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ لِي مَنْ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ ثَلَاثًا
وَيَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ ۝

وفيه
القطر مكانه اذا كان عن فقير وعن ولد ورقيق مكان
لولد والرقيق عند ابي يوسف وعندهم مكان الاب والمولى
وهو الاصح لان في النسخ بخلاف الزكاة ذكر في المحيط
الروضه وفي الواقع مثل قولهم كذا في الغايه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم **سؤال** في القعدة الاولى في الوتر وفي القراءة سبيلت في ذلك
فاجبت بجواب فاستشكلت ثانيا صوريته سبيلتكم عن رجل صلى الوتر جماعة
في رمضان فسيهي عن القعود وانصب قائما وهو ساه ثم تذكر في صلاته ثم سجد
للمسح فهل الصلاة صحيحة او لا واذا كانت صحيحة هل القعدة الاولى في الوتر فرض او واجبة
وهل الوتر واجبا وناظلة وهل يراعى جانب النفل فيه في القراءة فقط او في القعود الاولى
نقول بان فرض ويلزمه القعود البدي بعد انقضاء قائما فاجبتكم رضي الله عنكم بان الصلاة صحيحة
والقعدة الاولى في الوتر واجبة عندنا في حنفية رضي الله عنه وهو العمد عليه وكذلك نفس صلاة
الوتر وراعى جانب النفل في القراءة فقط ولا يلزمه القعود الي القعدة بعد انقضاء قائما فاجبتكم
التخصيص في مراعاة النفل في القراءة فقط دون القعود الاول وقد قال الامام الزيلعي رحمه الله
في شرح الكفر في الكلام على الوتر وانما لا يكفر جاحدا لانه ثبت خير الواحد فلا يعري عن شربه
وهو يرد في وقت العشاء فيكفي اذانه واقامته وانما يجب القراءة في جميعه لقصور دليله
فراعى جهة النفل فيه احتياطا واطلوا ولم يخص القراءة دون القعود في مراعات النفل
فيما ظهر من هذه العبارة فمن صرح بالتخصيص في القراءة دون القعود من علماء الحنفية ثبتوا
ذلك بما ناسا فيا ومحل الكلام على ذلك من اي كتاب من كتب الحنفية ومحل الكلام على المسألة
من الكتاب الموجود ذلك فيه فثبتا اننا بكم الله الجنة منه وكروا بين **فاجبت** المريد من القعود
رب ردي على وجه التخصيص في مراعاة النفل في القراءة دون القعود الاول ما قاله ابو البقا
في شرح الجمع ولفظه **ثم** في القراءة في جميع الوتر نوع اسكال لان الوتر ان اعتبر في جهة
النفل والنفل ثلاث ركعة مكررة ولهذا لو دخل مع الامام في صلاة المغرب بعد ما صلاها
بضم اليها رابعة حتى لا يتنفل ثلاثا وان اعتبر جهة الفرض والقراءة لا يجب في الثالثة
واجبت عنه بان رجع جهة النفل على جهة الفرض فيما يرجع الى القراءة كركعات النفل رجع جهة
الفرض على جهة النفل فيما يرجع الى الركعات كالمغرب انتهى **اقول** يريد السائر بعد
الكلام ان الوتر فيه شبهة النفل التصور دليله اذ هو موافق لاجاد وشبه الفرض
اذ تذكر في الفجر مفسد له كذا ذكر الفرض فيه ومعلوم من قواعد المذهب ان كل ما فيه شبهة
لا بد ان يوفق على حكمها حظه فاعتبر جهة الفرض في الركعات كالمغرب ولا شك ان القعدة الاولى
في المغرب ليست بفرض فكذا في الوتر واعتبر جهة النفل في القراءة توفيرا على الشبهة في حظه
وما يدل على هذا ما ذكر في غير موضع من كتب الفتاوى رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يركع
على راس الركعتين لا يفسد صلاته استحسانا وهو قولهما وفي القياس بعيد وهو قولهم
وجه الله ولو صلاها يعني نافلة وترك الاولى بعد في الاصح بخلاف لان الحكم بالصحة كان

لوقوعها

لوقوعها ولا بانضمام الشفع الثاني فلا لم يوجد علم انها الاخيرة ففسدت بتركها انتهى
اقول فهذا التعليل صحيح في ان الصلاة انما تفسد بترك القعدة الاخيرة لا بترك القعدة
الاولى وهذه القعدة المستور عنها هي الاولى فلا تفسد الصلاة بتركها والله اعلم وصرح
ايضا في غير موضع من كتب الفتاوى لو ترك القعدة الاولى من الوتر فعند من حكمه بطوع
واما عندنا في حنفية فعنده قياس واستحسان في الاستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد
انتهى ومعلوم من اصول المذهب وقواعده ان الاستحسان واجح على القياس في مسائل
محضه قديم فيها القياس على الاستحسان وليست هذه المسئلة منها والله سبحانه وتعالى اعلم
بالصواب قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي **الافتاء** سبيلت عن رجل اقترض من شخص مبلغا
معتبرا من غير وشقة ثم توفي الدينون الى رحمة الله تعالى وخلف وارثا شرعيا ثم ان ربه
الدين طالب الوارث الشرعي بدنيه فقال له السمع والطاعة انا ارضيك ثم دفع له من
الدين مبلغا وقال انا اصالحك وارضيك فهل يكون ذلك تصديقا لدينه ام لا وهل اذا امتنع
من ذلك ورجع هل يجبره الحاكم الشرعي على دفع الدين ام لا وما حكم الله في ذلك فتونا لاجرين لان قال غرغوال
اننا بكم الله الجنة **فاجبت** المريد ما خ الصواب وبدي على ان قال انا اصالحك عن حقه
يكون اقرا وان امتنع من ذلك يجبره الحاكم على دفع الدين وان قال اصالحك عن دعواك
لا يكون اقرا والمالة هل هو والله سبحانه وتعالى اعلم قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي
عول الله عليها حاملا ومصليا وسلم **الافتاء** ذلك من الباب الاول من كتاب الاقرار من المحيط
ولفظه ولو قال اصالحك من حقه يكون اقرا والبيان الى المقرر ولو قال من دعواك لا يكون اقرا
لان الدعوى قد تكون حقا وقد تكون باطلا فلا يجعل اقرا بالشك فاما الحق فلا يحتمل الباطل
لا بد صدق الباطل فيكون اقرا **في قول النصارى اناسلم** ورد على سؤال من دسئس المحرسة
صورية ما قول السادة الامية الاعلام فقوا الامام وسأج اسلام ايد الله بهم الدين
وقوى بعلومهم الاسلام والمسلمين وجعلهم سادة وقادة الى يوم الدين في نصراي بالغ عاقل
ليس يفتو ولا يدي عقل ابل السع عامه بيضا وري بالعامه الزرقا فقال له من كان يجهله
نصرايا وعلي دين الصليب قويا ما هله المالة الشريفة وكيف تشرفت بهذه العاجلة المنيفة
فقال اناسلم وعلي الخير مقدم وتكر ذلك عند الناس من المسلمين الاتقياء الا كتابهم عاد
الي دينه الاعوج وتعم بعامته الزرقا ذات العوج فادعي عليه عند قاض حنفي فاعلم
ودينه وعمله وفي فانكروا قال ان المالة المضية فاقبمت البينة في وجهه وقبلها بعد التوبة
الشرعية وحكم باسلامه على الرواية الرجوع اليها في الكتب العمد عليها بانه يصير مسلما
والدينه القبيح معدا بقوله اناسلم من غير اشتراط بترك ولا يعتبر كما نقله صاحب الاختيار
والمحيط وصاحب الخزانة القدر الكبير وغيرهم من الامية المعبرين والقضاة المتعنين المحررين

كل من اقرا

فهل هذا الحكم صحيح ناشئ عن الوجه الواضح الصحيح وهل اذا اضر بعد ذلك على دينه القبح وحسن المذهب
المضروب به حكم الحاكم بقبوله ويصح أم يكون سبحة اختلاف العلماء في ذلك دارية للقبول مانعة
حتى يحير على الاسلام بالضرب والحبس مدة واسعة وهل اذا حبسه الحاكم اكثر من المدة زيادة
لحرير وايضا هل على الحاكم في ذلك ملامة وضاح وهل يرجع من اكثر في ذلك بغير علم الكلام
ويؤدب على ما يراه الحاكم ويلزم اسبغوا لنا الجواب واغفوا في ذلك الثواب واوضحوا ما
اشكل وفضلوا ما اجهل تناوينا بذلك الاجر الجزيل من المولى الكريم الجليل والحمد لله والصلوة
والسلام على من لا نبي بعده وعلى اله الكرام وصحبه العظام الى يوم الحشر والقيام فاجبت الحمد
ماخ الصواب رب رضى على حكم الحاكم في هذه الواقعة صحيح نافذ بلا مدافعة حيث اعتمد على
هذا النقل الصحيح المفيد لصحة العمل والترجيح اذ كان المرجوع اليه والمعول في صحة النقل عليه
مخصوصا وقد تأيد هذا بقول القائل له ما هذه الحالة الشريفة وجوابه له بقوله انا معلم
وتكرار ذلك منه بعدة الفاظ المتينة فاذا اصر هذا المتلاعب بالدينين بعد هذا الحكم على امر
المتين على ما كان ولا عليها واستمر ابهاما وهما مضروب عنقه بعد المدة المضروبة وتحصل
لفاعل ذلك الاجر والثوبة فقد قال الحسن بن زياد رحمه الله عقيب ذكر وسيل تسببه هذه
فيما عنده نقل وكذا جعلته مسلما به ان رجعه عنه وقال لم اسلم استببت فاراسلم ولا يقتل
وقال الامام العالم النجاشي رحمه الله في الحسن بن محمد في الكبير في مثل حكم هذه المسئلة المسطر في
هذه الورقة فهذا كله دليل على اسلام وان رجعه عن الاسلام ضربت عنقه واذا حبسه الحاكم
زيادة على المدة المعهودة فاصلا الاستيضاح لا عيب عليه ولا لوم اذ لم يرد الاصلاح
ومن اكثر مع العلماء الكلام بغير تحرير يقال استحق التاديب والترجيح والتوبيخ والتكال والله
المهدي للصواب والمنعم بتجيز الجواب قال ذلك وكنته محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي سايلامن
اسمع من رجل ان يومئذ باللفظ الخفي حاملا ومصليا لم او محسلا ومحو فلا مريض
اخبرني الجواب الاول من المحيط والاختيار والبقية من فتاوي الشيخ قاسم في السامري الذي
اسلم ثم رجع عن الاسلام والحمد لله رب العالمين **واقعة عظيمة** الحمد لله الذي قضى وقدر
واختار ودين وخلق الخير والشر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة لا معترف
بوحدايته تصغر قدر من ابي واستكبر واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله المطاع
امر في الليل والنهار من الشمس والقمر والسموات المسطرى صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه
صلوة وسلاما دائما يديم صفاهما ولا يتكدر **وبعد** فان الشيء يذكر وقد رفع الى سؤال
يتجنى منه الوردون والمذكر وحول من سمعه لو يكي واستعجز استغافا على نفسه من
الوقوع في الامر المعذر ورحمة على من يفي بهذا المسطر واعترافا بانه لا يقدر على توديع ما يرحو
ولا تأخير ما يجدر سايلامن الله عز وجل العصمة عن الوقوع في الامر الاخطر وهذه صورة السؤال

ما قولكم

ما قولكم رضي الله عنكم في امرأة دخلت الى مكان مظلم وارسلت خلف ولدها فزادته
عن نفسه فوقع عليها وهو لا يعلم بها والحال انها خالية عن الموانع الشرعية فخلت منه
فلما كانت اشهر حملها وضعت ابني وحين وضعتها ارسلتها الى بلد غير البلد الذي هي
مقيمة به لم تلبثت فيها ثم ان الولد سافر الى البلد التي ابنته مقيمة فيها فراها فاعجبته
فترجها فبعدها صحيح فولدت منه ولدا ذكر اثم بعد ذلك ظهر انها ابنته والمرأة التي وطئها
ابنته والابنة ففرق الحاكم بينهما فهل اذا توفي الولد الاول فادار يرث الولد والابنة مما
خلف عنه وما يرث كل واحد من الاخر بعد وفاته وماذا يلزم الولد الثاني من الميراث والابنة
المذكورة لقافتونا ما حورين اثابكم الله الجنة **فكتب** الحمد لله ماخ الصواب رب رضى على ما اذا
توفي الولد الاول وهو واطي امه وزوج ابنته وانحصر ارثه فيهم ذكر فلاقته الشتر والباقي
لابنته ولا شيء لزوجته التي هي بنته واخذت لامة لا بالبنية لعدم ثبوت نسبها منه اذا وطئ
امه وانما يحضر وبه لا يثبت النسب ولا بالزوجة لفساد النكاح ولا بالاختبة لانه لا يكونا حجة
بالولد واذا توفقت الام الاولى وهي الجانب المتعدية فنصف ميراثها لغيرها البنت فزنا ولها
النصف الاخر اذا لم يكن لها عصبة واذا توفت هذه البنت فسد ميراثها للام والثاني
لولدها واذا توفي هذا الولد فلامه الثلث فزنا والباقي ردا اذا لم يكن لابنته عصبة ولا
شيء للخطوة ولما الميراث فان ادعى الشهيرة فلا حد عليها وان لم يدعيها فاعلمها الميراث ويسقط الحد
عن الميت ويقام الحد على الحية ان اقرت بما نسب اليها اربع مرات في اربع مجالس والافلا والله اعلم
بالصواب قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي عفا الله عنهما حامدا ومصليا ومسلما فبلغ ذلك
بعض علماء العصر فانكر ذلك وقال لا يثبت النسب والمنقول خلاف ذلك وتمسك بما قاله الشيخ قوام
الدين الاتقاني رحمه الله في شرح الهداية وما قاله الشيخ كما لا بد من التعميم في شرح الهداية ايضا وما
قاله صاحب الخلاصة رحمه الله وهو نص صريح بما عرفت من غير اقام اعبارا بالشيخ قوام الدين الاتقاني
رحمة فان قلت قد قال الله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم فاذا ثبتت الحرمة في كل وجه
انتمى الخ من كل وجه واذا انتمى الخ من كل وجه فمن اين يثبت شبهة الخ قلت سلمنا ان الخ انتمى من
كل وجه ونحن لا ندعي الخ من وجه حتى يرد السؤال الذي يدعي شبهة الخ لصورة العقد وهي حاصلة فان
الشبهة مانسبة الثابت وليس ثابت فلا يرد السؤال فان قلت لو كانت الشهيرة ثابتة لوجب العلة
ويثبت النسب قلت منع بعض اصحابنا عدم وجوب العلة وعدم ثبوت النسب وعلى تقدير التسليم
نقول ان وجوب العلة وثبوت النسب على وجود الخ من وجه وان كل وجه وهذا لم يوجب الخ الا فضلا

ونعني بالحل ان يكون الفاعل على حاله لا يلام عليه او هنا يلام الواطي ويعزى عقوبة عليه واما
عبارة الشيخ كما لا يخفى ابن الهمام رحمه قوله ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحا بنسب فان كانت
من ذرية محاربه بنسب كأمه او بنت فوطي لم يجب عليها الحد عندنا في حنفية وسفيان الثوري
وقررهم وان قال علمت انها علي حرام ولكن يجب عليه المهر ويعاقب عقوبة هي اسد ما تكون
من التعزير سياسة لا حد قدر شرعا اذا كان عالما بذلك واذا لم يكن عالما بالحد ولا عقوبة
يعزير وقال الشافعي اي ابو يوسف ومحمد والشافعي وكذا مالك واحمد رحمه يجب حلوا اذا
كان عالما ثم قال وقد اختلف في ان هذا العقد يوجب شبهة ام لا عندنا وعندنا في حنفية
وسفيان وقرنهم وهذا كونه يوجب شبهة على انه ورد ما هو محله او لا فعندنا لا
محل العقد ما يقبل حكمه وحكم الحد وهما من المحرمات في سائر الحالات وكانت ان الثابت صوره
العقد لا انعقاد لانه لا انعقاد في غير المحل كما لو عقد على ذكر وعنده نعم لان المحلية ليست بقبول
المحل بل بقبول المقاصد من العقد وهو ثابت ولا يصح من غيره لانه قال بعد كلام ونرجع لقول
الحنيفة رحمه لكن في الخلاصة الفتوي على قوله ما ولعل وجهه ان يتحقق الشبهة يقتضى تحقق
الحل من وجوه لا الشبهة لا محالة شبهة الحل لكن حلها ليس بانها من وجوه ولا رجب العقد وثبت
النسب ودفع بان من المسأله من انتم ذلك وعلى التسليم ثبوت النسب والعقد لا يثبت
على وجود المحل من وجوه وهو متيق في المحارم وشبهه الحل ليس بوجود الحل من وجوه فان الشبهة تتطلب
الما ثبت وليس ثابت فلا ثبوت لما فيه شبهة الثبوت بوجوه من الوجوه لا تفي اربا حنفية الزم
عقوبة باسدها يكون وانما لم يثبت عقوبة هي الحد فعرف انه لا يباحص عندها ان فيه شبهة
فلا يثبت نسبه واما عبارة صاحب الخلاصة رحمه في كتاب الحدود ورجل تزوج محرمة ودخل
بها فليقل قولها يجب الحد ولا مهر عليه وعندنا في حنفية رحمه عليه دون الحد والفتوي على
قولها وكذا قال الامام الكردري رحمه الفتوي على قولها فلهذا القول تسكها بعض علما
العصر وقال لا يست النسب بهذا الوطى وادعى بان عبارة الشيخ قوام الدين الاتقي رحمه وعبارة
الشيخ كما لا يخفى ابن الهمام نقل صريح في عدم ثبوت النسب حيث جعله جوابا عن السؤال الوارد
وجهه وعمله واخره عن جواب المانع وادعى ايضا بان عبارة الخلاصة وما في معناها يدل على
عدم ثبوت النسب حيث قال بوجوب الحد وجعله الفتوى فان وجوب الحد لا يكون الا فيما هو زنا
محض ومع وجود الزنا المحض كيف ثبت النسب **اقول** ولا يقل نقل الصحيح المخالف لغيره القول الجواب
عن ههنا القول بذكر النسب المبني على ثبوت النسب وغيرها وبادية في الفايده ثم تكلم على المقصود

قال

قال المحققون من مشايخنا وجمهورهم ان الشبهة على نوعين شبهة حكمية وشبهة اشتباه فالشبهة
الحكمية على نوعين شبهة في المحل وشبهة مشابهة وهي ان يكون الوطى الواقع مساهما للوطى
الحلال لقيام دليل الحل فيه لانه لم يثبت حقيقة الحل لما في حكم دليل الحل يصير شبهة الحلال وهو
الشبهة ما نفع وجوب الحد ادعى الاشتباه او لم يدع كوطي الاب جارية المهر والنزع الثاني
من الشبهة الحكمية شبهة العقد كما اذا تزوج بقات رحم محرمة نحو البنت والاخت والام
والعم والخالة فجامعها لا حد عليه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وان قال علمت انها علي حرام
والنزع الثاني من اصل المقسم شبهة الاشتباه وهي ان يظن غير دليل الحل دليلا وهذا شبهة
مانعة وجوب الحد اذا ادعى الاشتباه وغير مانعة ان لم يدع كما اذا وطى الولد جارية الاب
انثوي **اقول** ثانيا فمسألة الخلاف الواقع بين المشايخ رحمه في جواب السؤال الذي ورد في الشيخ
قوام الدين الاتقي والشيخ كما لا يخفى ابن الهمام رحمه هم ان نكاح المحل فاسد لم باطل قال الامام
الكردري رحمه في الفصل الثالث عشر في نكاح فاسد ومن فصول كتاب النكاح نكاح المحارم فاسد
ام باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاستباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة العقد شري فوجله
باطلا قال يعلم ثبوت النسب لوجود شبهة الاشتباه وفيه لا يثبت النسب ومن جعله فاسدا
قال يثبت النسب لوجود شبهة العقد وفيه لا يثبت النسب **اقول** ثالثا هذه النقول صحيحة مقتضاها
عدم ثبوت النسب لولم يوجد ما هو اقوى من انما الفاعل اما الواقع في الخلاصة والكردري فعلم
ثبوت النسب فيها ثابت بطريق الدلالة المستفادة من وجوب الحد من شرط العمل بالدلالة ان لا
يوجد صريح مخالف او قد وجد صريح مخالف على ما ياتي واما الواقع في كلام الشيخ قوام الدين الاتقي
والشيخ كما لا يخفى ابن الهمام رحمه فاسد وقد وجد صريح صحيح مخالف لها ولا يجوز العدول عن
الصحيح الى خلافه الا الى ما هو اقوى منه وهو الاصح ولم يوجد وفيما يستدل به التصريح في بعض اربا الصحيح
وفي بعض اربا الاصح على ما سياتي فكيف يجوز العدول الى غير ذلك فن تلك النصوص وما قاله الشيخ
قوام الدين الاتقي كما في شرح الهداية في كتاب الحدود في شرح قول صاحب الهداية ومن تزوج
امراة لا يحل له نكاحا بنسب ان كانت من ذرية محاربه كأمه وبنته فوطي لم يجب عليه الحد عند
ابي حنيفة وقال الشافعي يجب عليه الحد ثم علل له انهم قال ولا في حنفية ان العقد صادق محله
لان محل العقد ما يكون قابلا لمقصوده الاصل وكل انثى من بنات ادم قابله للتوالد وهو المقصود
الاصل بالنكاح واذا كانت قابلا لمقصوده كانت قابله للحكم او الحكم يدخل في العقود دريعة الى
المقصود فكان هذا عقدا مضافا الى محله فينبغي ان ينعقد في جميع الاحكام الا انه تفادى عن اعادة
المحل بالنقل والاجماع لان العقد لم ينعقد الى محله من وجوه اذا اشرع اخرج المحارم عن المحل
فكان هذا وطيا حصل عقيب عقد العقد من وجوه فلا حد لثبوت شبهة المحل ثم قال وفي الدخيرة
قال بعض المشايخ سقوط الحد شبهة الاشتباه عن عندنا في حنفية رحمه في نكاح المحارم فلا ينفذ
النسب وان بعضهم شبهة العقد وهو الصحيح لانه روي عن محمد رحمه انه قال سقوط الحد عند
لشبهة حكمية فيثبت النسب وهكذا ذكر في الفتية انثوي فصرح بان سقوط الحد عند شبهة العقد

في الصحيح وصرح بنبوت النسب فيه وهو يطابق ما قد مر من الشبهة المفيدة لكون هذه الشبهة
شبهة عقدية لا يثبت النسب لزم بصرح بنبوت النسب فكيف وقد صرح بذلك **ومنها** ما قال في
القيده في باب النسب والعينين تزوجها وولدت ثم تبين انهما لم يثبت نسب الولد **ومنها**
ما قال في الفتاوى الظهيرية رجل مسلم تزوج محارمة فنجب اولاد يثبت نسب الاولاد عندنا
حينئذ رضي الله عنه خلافا لما على ان النكاح فاسد عندنا حينئذ رضي الله عنه باطل عندهما والله اعلم بالصواب
ومنها ما قال في فتاوى القضاة في حق الله وفي جمع براهين نكاح المحارم عندنا حينئذ رضي الله عنه
فاسد وقال بعضهم باطل وسقوط الحد للشبهة الاشتباه والاصح انه لشبهة العقد وعن النكاح
زوج المطلقة ثلاثا قبل التعليل وهذا لا يعلمان فساد النكاح يثبت النسب وان كانا يعلمان
فذلك خلافا لما على وهي مسئلة نكاح المحارم **ومنها** ما قال شارح الكفر قال ولعمري نكاح اي
يجب الحد بوطي محرم تزوجها وهذا هو الشبهة في العقد سواء كان عالما بالحرمة او لم يكن عالما
عندنا حينئذ رضي الله عنه انتهى فقد صرح بان هذه الشبهة شبهة في العقد وقد علمت مما تقدم ان
الشبهة في العقد يثبت فيه النسب **ومنها** ما قال في المحيط في كتاب الحدود اصله ان الشبهة
ثلاثة انواع شبهة في الفعل وهي شبهة الاشتباه وشبهة في المحل وشبهة في العقد وبين كل
نوع ثم جعل الشبهة في العقد من قبيل الشبهة في المحل حيث قال او تزوج محارمة فوطئها وقال
علمت انما على حكم واحد عليه عندنا حينئذ رضي الله عنه ثم علم فقال لا ي حينئذ رضي الله عنه ان المحارم
شارك في الجانب في محل النكاح لان محلية النكاح انما يثبت بكونها انثى من بنات آدم ثم قال وفي
كل موضع كانت الشبهة في المحل يثبت النسب **ومنها** ما قال في المحيط ايضا في باب دعوة الولد
الزنا وفي النكاح الفاسد من كتاب دعوى النسب فصل تزوج امرأة لا يحل له او يحل له نكاحا فاسدا
او خلافا لما جاز بالولد لستة اشهر منذ تزوج او منذ خلافا لما يثبت النسب ويجب المهر لان في النكاح
الفاسد لا يثبت الفرائض الا بعد الوطئ ومي انقضاء الوطئ التحق بالصحيح في حق افادة الاحكام فاذا
ولدت لستة اشهر منذ خلافا لولد ولادة الولد على انه دخل بها حاله الخلو وان كان ممنوعا عن
وطئها شرعا واذا ثبت الدخول يثبت النسب ويجب المهر فاما اذا جاز بالولد لستة اشهر منذ تزوج
يثبت النسب وتاويله اذا خلا فلا بعد النكاح بلا فصل اما اذا لم يكن كذلك ينبغي ان لا يثبت النسب
لان في النكاح الفاسد لا يثبت الفرائض الا بعد الوطئ وبعض اصحابنا كانوا يقولون ان من تزوج امرأة
لا يحل له وجاز بالولد لا يثبت النسب على قولنا حينئذ رضي الله عنه ولعل لم يقفوا على هذه الرواية
وقد نص هنا انه يثبت النسب ولم يحكم خلافا ووجب ان يكون هذا قولنا حينئذ رضي الله عنه فاما
على قولنا ما يجب ان لا يثبت النسب لان عندها نكاح من لا يحل له غير منعقد فكان وطئها زنا محضا
ولها وجب الحد ومنها ما قال في البسوط ولو تزوج امرأة لا يحل له فاغلق عليها بابا واخرجها بائنا ثم
فرق بينهما لم يكن عليه مهر لان الخلو في العقد الصحيح انما كان مقرا للمهر باعتبار ما فيه التمكن
والاستيفاء شرعا فلهذا سقط اعتبار الخلو فان جاز بالولد لستة اشهر منذ تزوجها يثبت
النسب منه وفي بعض النسخ قال منذ اغلق عليها الباب وهذا لان الفاسد من النكاح يعتبر بالحائز

في حكم النسب لان الشرع لا يرد بالفاسد ليعرف حكمه من نفسه فلا بد من اعتباره بالحائز وفي
النكاح الحائز اذا جاز بالولد لستة اشهر منذ تزوجها يثبت النسب منه فكذلك في الفاسد واذا
ثبت النسب منه فقد حكمنا بان دخل بها فكان عليه المهر لزم واعتباره لستة اشهر منذ اغلق الباب
لا اشكال فيه لان التمكن من الوطئ حقيقة يحصل به وان انعدم التمكن حكما واعتباره لستة اشهر
منذ تزوجها صحيح ايضا لا اعتبار بالفاسد بالحائز ومن في النكاح الحائز ان النسب يثبت بمجرد
الفراش الثابت بالنكاح ولا يشترط منه التمكن من الوطئ **القول المسدود في وقف المهر**
مراسد الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
سئل عن رجل وقف وقفا على ولد له عليه ابراهيم وعلي من عسالة يحدث للواقف المسار اليه
من الاولاد الذكور والاناث واحدا كان او اكثر ذكر كان او انثى ذكورا واناثا بحري فحسب
كل منهم من ذلك عليه متوقفا حياة ابدا ما عاش ودار ما بقي ليسا ركة في ذلك شريك ولا يبايعه
فيدساع ولا يتاوى عليه ميتا ولا يتم من يعفو على اولاده واحدا كان او اكثر ذكورا كان او انثى
او ذكورا واناثا على انه من توفي منهم ومن اولادهم ومن اولاد اولادهم ومن اولاد اولادهم
عن ولد او ولد ولد او ولد او عن نسل وعقب وان سفل عادم ما كان جازيا عليه
من ذلك على ولد او ولد على ولد او ولد على ولد او ولد على نسله وعقبه وان سفل على
انه من توفي منهم ومن اولادهم ومن اولاد اولادهم ومن اولاد اولادهم ومن اولاد اولادهم
او اولاد اولادهم ومن اسابهم واعقابهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد
ولا نسل ولا عقب وان سفل عادم ما كان جازيا عليه من ذلك على من هو معه في درجة وذوي
طبقته من اهل الوقف المشاكين له فان لم يكن في درجة المتوفي من يساويه فالي اقرب الورثة
الي المتوفي من اهل الوقف يقدم الاقرب الي المتوفي منهم فالاقرب ويقدم من اهل الدرجة في
الاستحقاق الاخوة على غيرهم ويقدم من ذلك الاخ الشقيق على الاخ من الاب وبنو العم من
الاخوين على بني العم من الاب ومن يجري مجراهم على انه من توفي منهم ومن اولادهم ومن اولاد
اولادهم ومن اولاد اولادهم ومن اسابهم واعقابهم وان سفل قبل استحقاقه شيء من
منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولدا او ولدا او ولدا او نسل وعقبه وان سفل استحق
ولده والاسفل منهما كان يستحقه المتوفي لو كان حيا حتى يصير يديه شي من منافع هذا الوقف
وقام في الاستحقاق مقام المتوفي ابا كان او كتما او جذا او جولو ومن يجري مجراهم يترك
عليهم كذلك ثم على من استحق ذلك اليه ثم على اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على اساندهم واقربهم
واعقابهم مثل ذلك بطن بعد بطن وقرن بعد قرن بحسب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى هكذا

ايما ماتوا والدا واداما ماتوا قبرا وتناسلوا ومات الوافق وخلف اولاد ذكورا واناثا ثم ماتوا
 ولم يبق للواقف الا ابنة واحدة فانت وخلفت ابنة وابن ابن فعل يقدم الابنة عملا بقول
 الواقف علي ان من توفي منهم ومن اولادهم عاد ما كان جاريا عليه من ذلك علي ولده وقوله
 يقدم الا قرب الي المتوفي منهم فالقرب وقوله يجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى هكذا ابدا
 الي اخره كما افتي به الشيخ تقي الدين السبكي والشيخ ولي الدين العراقي رحمهما الله تعالى في مثل
 هذه الصلوة وكما افتي به الشيخ سعد الدين ابن الدثري رحمه الله ام يشارك ابن الابن وما حكم الله
 تعالى في ذلك افتونا بما جاورين واوضحوا لنا ذلك مبينا انا بكم الله المنة وكرمه امين امين
فاجبت رافع السؤال باللفظ من غير كتابه قد رفع الي نظير هذا السؤال في هذا الوقف
 خصصه واجبت بالكتابة بان ابن الابن يشارك عمته في ذلك ولا يختص به بنت بنت الواقف
 وقال رافع السؤال ينبغي موافقة الشيخ تقي الدين السبكي والشيخ ولي الدين العراقي والشيخ
 سعد الدين الدثري رحمهم الله اجمعين فقلت له احضري علي نسبة ما يدرك ذلك اليهم فاحضري
 كراسته فيما مضى سئل السبكي عن امرأة وقفت علي ذكورات بالسوية فان توفي واحد منهم عن
 ولد وان سفل انتقل بنصيبه اليه فان لم يخلف ولدا فلا حوزة لاشقائه لغيره لاشقائه الي من يقي من
 اهل طبقته ثم لا قرب الطبقات الي الطبقة التي هو فيها علي ان من توفي قبل استحقاقه شيئا
 من منافعه عن ولد وان سفل ثم عادت شرائط الوقف الي حال لو كان المتوفي حيا لاستحق
 اقيم اقرب الطبقات اليه من ولده مقامه وعاد له ما كان يعود لمتوفاه لو كان حيا حجب الطبقة العليا
 الطبقة السفلى فتوفيت امرأة من اهل الوقف يدعى فاطمة وتركته بنت عمها ست اليهن وثلاث ^{اليهن}
 اولاد اخوات لست اليهن ماتت الاخوات قبل وفاة فاطمة قبل انتهاء الوقف اليهن وبقي اولادهن
 فقل يستقل بنصيب فاطمة لست اليهن وحدها ام يشاركها فيه اولاد اخواتها فاجاب الشيخ تقي الدين
 السبكي رحمه الله فيقول بنصيب فاطمة لست اليهن عملا بقوله يجب الطبقة العليا الطبقة السفلى قال
 وقد تعارض في هذا الوقف عمران اخوها هذا فانه اعلم من يجب كل شخص ولده خاصة ومن حجب
 الطبقة السفلى بكذا الزمان ولده ولد غيره والثاني قوله من توفي قبل استحقاقه يقام اقرب الطبقات
 اليه من ولده مقامه وهذا اعلم من ان يكون بقي من طبقة المتوفي واحدا ولا يحجب كل شخص ولده لا اشكال
 فيه ومحال التعارض في اقامة ولد المتوفي في مقامه عند وجود اقرب منه وفي مثل هذا التعارض
 يحتاج الي الترجيح ووجد الترجيح ان العمل هنا بمعوم قوله يجب الطبقة العليا الطبقة السفلى لا يجب
 القائل قوله ان من توفي قبل استحقاقه يقام ولده مقامه لا نأخذ بعنده عدم من هو اقرب منه
 بخلاف العكس وهو ان يجعل هذا علي عمومه ويعلم الولد مقام والد مطلقا فان فيه الغايه

بحجب

حجب الطبقة العليا الطبقة السفلى وبينا ان حجب الشخص غير ولده خارج منه علي هذا التقدير وحجب
 ولدها انما يحتاج اليه لو كان في اللفظ الاول ما يدخله وليس كذلك لانه اذا وقف علي الاقرب فلا يدخل
 ولده الولد مع وجود الولد فيه حتى يختار غاية ما في الباب ان يقال هو تاركه والتاسيس اولي من
 التاكيد هذا جواب السبكي بحرفه ولو لم يكن في فتواه هذا الموضع لكان فيه كفاية لكن ذكروني
 مواضع اخر **فصل** قال السبكي رحمه الله قول الواقفين في كتب الاوقاف من مات قبل استحقاقه
 لشي من منافع الوقف وخلف ولدا استحق ولده ما كان يستحقه المتوفي لو بقي حيا حتى يصير اليه شيء
 من منافع الوقف وقام في الاستحقاق مقامه عبا له حجب علي السنتهم وكتابهم وهي يقتضي ان
 الولد انما يستحق ما كان ابو يستحقه لو بقي حيا الي ان يصل اليه شيء من منافع الوقف فاذا توفي قبل
 المستحق للوقف وخلف ولدا ولد له مات في حياته قالوا لولده الذي مات في حياته لو قد ان مات في حياته
 يستحق ولم يكن قبل ذلك وصل اليه شيء من منافع الوقف فكيف يجعل الوصول شرطا او بعض شرط وصورة
 العبا له المذكور جعله بعض شرط لا نه جعل وصفا للبقاء المقدر بعد وفاته فهو جزء من الشرط
 وكان ينبغي ان لا يستحق حقيقة العبا له المذكور له شيئا ما بعد وفاته مستحقا وهذا ليس بمراد
 وكانهم ارادوا بالمصغر اليه انما الوقف الي حاله لو بقي حيا في الاستحقاق فلو اذ كان يصير اليه
 وهو وصفه للوقف وحال من احواله ولا يبعد ان يجعل علة وسببا وشرطا في استحقاقه
 الذي هو وصفه له وجعل هذا الاستحقاق معلوما عن تلك الصفة واستعمال لفظه يصير في
 ذلك الظاهر المجاز لان حقيقة صيرولة شيء من المنافع اليه انما هو باستحقاقه اياها فاذا
 فرضنا وفاة شخص اخر بعد ذلك لو كان هذا الذي استحق باقيا لاستحق بنصيبه وحكما باستحقاق
 هذا الولد استحقاقا لو كان والد حيا لان الاستحقاق كان استعمال لفظه يصير في حقه علي سبيل الحقيقة
 لانه صار اليه قبل ذلك شيء فكنا قد استعملناه في المعنى الاول مجازا واستعماله في الثاني مع الاول
 جمع بين الحقيقة والمجاز وهو مرجح بالنسبة الي المجاز المنفرد واستعماله في الثاني وهو
 الحقيقة واطراح المجاز بالكليد يلزم عدم اخذ بنصيب والده ولا فائده ولا شك انه ليس بمراد
 في ترجيح الاقتصاد علي استعمال المجاز المنفرد ولا يستحق من الميت الثاني شيئا الا بدليل متفصل والموجب
 للنظر في هذه المسئلة وقف علي شخص ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات من مات من مات انتقل
 نصيبه اليه فبين من اخواتها ومن مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وله ولدا استحق
 ولده ما كان يستحقه المتوفي لو كان حيا حتى يصير اليه شيء من منافع الوقف وقام في الاستحقاق
 مقامه مات الموقوف عليه وخلف ولدين ولدتا ابوه في حياة والده فاخذ الولدان نصيبهما
 وهما ابن وبنت واحذوا ولدا نصيبا الذي لو كان والد حيا لاحتوا لانه لم ماتت البنت
 فعلى حجب اخوها الباقي بنصيبها او يشاركه فيه ابن اخيه تعارض اللفظان المذكوران ونظر باقية

بالحجب

النظر المذكور وتوحيده ان التعصير على الآخر وعلى الباقي منهم كالخاص بقوله من مات قبل الاستحقاق
كالعام فيقدم الخاص على العام فلو كان كذلك خرج عندنا اختصاص الاخ وان كان الاخر محتلا وهو مشاركة
ابن الاخ اليد واليد علم وان الميراثات ايضا ان قوله يستحق مطلقا لانه فعل في شيئا لا يثبت الا عن كمال المطلق
يكفي في العلية صورة واحدة وقد علمنا انه في استحقاقه نصيب والده فلا يعمل به في غيره وقوله قبل
استحقاقه شيئا يعني انه لم يستحق شيئا اصلا وهو كذلك في حصة والده وقوله استحق والده فعل مطلق
وقوله ما كان والده يستحقه عام لان ما للقوم وهذا القوم بالنسبة الى ذلك النصيب والي نصيبه هو
بعد ذلك وان علم **هذا** ما نسب الى السبكي رحمه الله **واما** ما نسب الى العراقي رحمه الله فهو ما وجد في ذلك
الكراسة المذكورة ولقد سئل الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله عن وقف وقفا على اولاده على ان توفي
من ذكورهم استقل نصيبه الى اولاده ثم الى اولاد اولاده ثم الى نسله وعقبه الذكور والاناث
من ولاد الظهر فاصفة دون ولاد البطن تحجب الطبقة العليا منهم بهذا الطبقة السفلى على ان توفي
من اولاد الظهر المذكورين وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك استقل نصيبه الى ولده ثم الى ولده ولو
ثم الى نسله وعقبه من ولاد الظهر فاصفة فان لم يترك ولدا ولا نسلا ولا عقبا استقل نصيبه الى اخوته
واخواته فان لم يترك المتوفي من ولاد الظهر ولدا ولا اخا ولا اختا ولم يترك المتوفاة من الاناث
منهم اخا ولا اختا من اولاد الظهر المذكورين استقل الى اقرب الطبقات الى المتوفي المذكورين
اولاد الظهر المذكورين المشار اليه في الاستحقاق وكل من توفيت من الاناث من اولاد الواقف من
بقية اولاد الظهر من نسله استقل نصيبها الى اخوتها واخواتها وكل من مات من اولاد الظهر المذكورين
قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وحظ ولدا واسفل منه من ولاد الظهر والي
الوقف الى حال لو كان المتوفي حيا لاستحق ذلك او شيئا منه قام ولده ثم ولده ولو وان سفل
من ولاد الظهر مقامه واستحق ما كان اصله يستحقه لو كان حيا فاذا انقرض اولاد الظهر صرف
ما عين لهم الى اولاد البطن على الوجوه المشروحة في اولاد الظهر فالاستحقاق والوقف الى بنت
ابن ابن الواقف وهي اخر اولاد الظهر فلما ماتت تركت ابنا والواقف بنت بنت وابن بنت بنت
فهو الثلاث من اولاد البطن من المستحقين منهم **فاجاب** الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله بما مضى
المستحق لذلك بنت بنت الواقف دون ابن بنت بنته ودون ابن بنت ابن ابنه علمنا بقوله الواقف
ان الطبقة العليا تحجب السفلى الا فيما استثناءه من ان يكون اسنانا ويختلف ولدا فيستحق ما كان
اصله يستحقه وليس هذا من المستثنى قال ثم بلغني ان بعض المالكية والشافعية والحنابلة
اقوا بان المستحقين بنت ابن ابنه فان امته هي التي الى اليراث استحقاق فيستقل له ما كان لامة
علا بشرط الواقف ان من مات ولدا استقل نصيبه اليه قال وهذا غلط وغفلة فانه قد
ذلك فيما اذا كان المتوفي من اولاد الظهر بان يكون ولدا ايضا من اولاد الظهر وقال حين نصير الوقف

اولاد

اولاد البطن انهم يستحقونه على الوجوه المشروحة في اولاد الظهر وهذا الولد خارج عن الصورتين
فان امه اخر اولاد الظهر فلما لم يبق احد من اولاد الظهر استقل اولاد البطن ورجحنا اقربهم طبقة
كما تقدم قال ثم بلغني ان بعض الحنابلة والشافعية اقي باشتراك الثلاثة المذكورين في استحقاق
الوقف لان كل منهم قد كان له اصل يستحق وقد فرغ من كلام الواقف ان حجب الطبقة العليا
السفلى انما هو فيما اذا كانت العليا اصل السفلى لان من مات ولدا ولدا استحق نصيب والده فان
كان والده مات قبل ابائه الاستحقاق اليه استحق والده وما كان يستحقه لو كان حيا فعلم ان
الواحد لا يحجب عنه ولا خاله وانما يحجبه اصله وهو الثلاثة اصولهم فاستحقوا كلهم
قال وهذا عندني ضعيف فانا لا نخص عموم حجب الطبقة العليا السفلى بهذا الامر المستنبط
المفهوم من عبارة الواقف وانما خصه باحد المحضات المعروفة ولم يوجد ذلك الا فيمن يموت
عن ولده وفاق له ان يترك هذه عبارة الكراسية المنقولة من هذه الكتابة وفيها الغلط انتهى المشعر
بان هذا اخر كلام الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله **فلا** وقعت على ما نسب الى هذا الشيخ
تجدهما الله تعالى بالرحمة والرضوان بعد اطلاعي على فتاوي عديده في هذه الواقعة خصوصا
وعليه ما يعتم على فتاواه من هم في درجة اشياخا وغيرهم من الشافعية والحنابلة والحنفية والحنابلة
واتفاق الجواب كلها على نحو ما افقت به من مشاركة ابن ابن الواقف في الاستحقاق وعدم
استحقاق بنت البنت بذلك قلت لا بد من مراجعة من اعتمد على قوله من هو اعظم من اشياخ من
السادة الشافعية في تحرير ما نسب الي هذه الامامين اعني الامام السبكي والامام العراقي
تجدهما الله برحمته حيث لم يكن عندي هذا الاصلان المنقول منهما الجوابين المذكورين فراجعت
في ذلك فاحضر فتاوي الامام العراقي رحمه الله اولا فاذا اصول السوال والجواب المنسوب الى الامام
العراقي موجود في الجواب المذكور في الكراسية التي نقلت منها ليس هو كل الجواب المذكور في
الفتاوي المذكورة بل بعضه فعرفت ان قول كاتب الكراسية انتهى تدليس منه موهم ان هذا الجواب
العراقي رحمه الله وليس الامر كذلك فان بقية الجواب في الفتاوي المذكورة المنسوبة الى العراقي رحمه الله
بعد قوله وانما خصه باحد المحضات المعروفة ولم يوجد ذلك الا فيمن يموت عن ولده وفاق
له هذه اول الزيادة على ما في الكراسية القابلة عن ولده وفاق له انتهى في لادته من ولاد الظهر او
البطن والذي ظهر لي الان واستقر عليه رأيي ان استحقاق الوقف ليس الوقف المذكورين بنت بنت
الواقف وابن بنت بنته نصفي فان ام ابن المذكور لو كانت موجودة لشاركت بنت خالها في
الاستحقاق بلا شك فانها في طبقة واحدة لكن ماتت قبل ان يؤول اليها الاستحقاق لكونها محجوبة
باولاد الظهر فقام ولدها في ذلك مقام امها بشرط الواقف في ذلك وهي وانما كلاهما من اولاد
البطن ولا يتحمل مثل ذلك في ابن بنت ابن ابن الواقف لان امه لم تمت قبل ان يؤول اليها الاستحقاق
بل الى اليراث استحقاق فلم يدخل في لفظ الواقف ولانه لا يشارك امه في وصفها لانه من اولاد الظهر
وهو من اولاد البطن فلم يتناول قول الواقف في موت بعض اولاد الظهر انه اذا كان له ولدا استحق

ولده نصيبه ان كان من اولاد الظهور ولا دل عليه كلام الواقف من انه اذا مات بعض اولاد
البطون وله اولاد استحق ما كان يستحقه هؤلاء من استحقاق اولاد بعض البطون على الوجوه المشرو
في حق اولاد الظهور فانه ليس ولد ظهر من ولد ظهر ولا ولد بطون من ولد بطون وانما هو ولد بطون
من ولد ظهر بخلاف ابن بنت بنت الواقف فانه ولد بطون من ولد بطون وقد كانت امه محجوبه
باولاد الظهور فلما اُلحى الى استحقاقه لو كانت موجوده بالانقراض اولاد الظهور وام ولدها ما قلما
في ذلك والله اعلم ثم **احضر** فتاوى الامام السبكي رحمه الله فاذا في اصوله السؤال والجواب
المستوجب الى الامام السبكي ومسايل اخرى واجوبه عن رايته في ذلك المسالك وفي الفصل الذي كُتِبَ
ايضا ولكنه ذكر بعد ذلك الاستسقاء والاجوبه بوجوبه وان مسألة اولاد قاج الملك وصورة رايه على اولاده
الاربعة ثم بعد جميعهم على اولادهم وان سفلوا تحجب الطبقة العليا عنهم الطبقة السفلى على ان مات
منهم ولد اولاد ولد ولد وان سفلوا سفلوا نصيبه اليه ومن مات اولاده استقل نصيبه لا خوته
ومن مات اولاده ولا اخوه استقل نصيبه لا قرب الطبقات اليه ومن مات منهم قبل الاستسقاء عاد
ما يستحق لا قرب الناس من اولاده واولاد اولاده فيات وحل ولد بنت وابن ابن ودمان ابن
قبل الاستسقاء الجواب يا خذ ابن الابن الذي مات ابوه قبل الاستسقاء ما كان يا خذ ابوه لو
كان حيا لان ولا تحجب عنه عمه ولا يمنع من ذلك قوله تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى لان
معنى ذلك هنا ان كل واحد يحجب ولد واحد من الكلايين وان لم يكن ذلك في قوله من مات منهم
قبل الاستسقاء استحق ولد نصيبه والله اعلم وقد كنا استفتونا في هذا الوقف ولم يكتبوا في
الفتوى هذا الشرط الاخير فكنت انا وجماعه بان يحجب وهو صحيح عملا بالشرط الاول وهو
الحجب من غير معارض ثم احضر فتاوى في الشرط المذكور وروى عن علي الغني فتوهوا ان لا
ولم يثبتوا الشرط الزايد فكشوا عليه ذلك وحضرت الي وعلي خطا من القراح وكنت قريب عهد بالكتابة
على الاولى فكنت الي جانبا كذلك يقول علي السبكي ثم اطلعت على الشرط المذكور وعلى كتاب الوقف فقلت
ان الكتاب بالحب في الثانية كانت خطأ قلت لهم ذلك في خطي معرهم فاني ان اخذ فليعلم ذلك
والله اعلم هذه عبارة الكتابين مجرورة وحينئذ فاقصدا كتاب الكراسه على بعض جواب الامام العراقي
خطا وند ليس حيث لم يكتب بقية الجواب الذي استقر عليه رأي الامام العراقي رحمه الله واقتضاه
على بعض اجوبه الامام السبكي رحمه الله ونقل مسنده اولاد تاج الملك وجوابه ان اطلع عليه ولم
يكتبه في الكراسه فهو ليس ايضا وان لم يطلع عليه ينبغي له النظر فيه والجاؤه في الكراسه
ليلا يتوهم فتوهم ان هذا المكتوب في الكراسه هو العبد عليه عند هذين الامامين وهذا غير الحق
حيث صرح الامام العراقي رحمه الله بان الذي استقر عليه رأي الشاركة وحيث صرح الامام السبكي
بالشاركة في مسنده اولاد تاج الملك بعد نقل تلك المسائل وعليله ما ذكرنا عنه وجيفه القول
عليه ما اقتضاه اولاد من شاركة ابن ولدين لعبد في الاستسقاء والله اعلم وام ما نسب
الي شيخنا سعد الدين بن التيريزي رحمه الله تعالى رحمه فلم يحضر في المناقل عنه شيان جواب

فتوى

فتوى ولا غيرها يعتمد عليه سوى حكم نسب الي نائبه القاضي فطر الدين المشاطي بعد تعيينه
المستند عليه وهذا لا يكون منشوبا الي قاضي القضاة والله اعلم المحرم **سبيل** عن شيخه وقف
حصه شاعيه من قرية على نفسه مدة حيوته وعبارة كتاب الوقف ما صورته انشا الواقف
وقف هذا على نفسه مدة حيوته يتفع بذلك انتفاع شاعيه في سائر وجوه الانتفاعات الشرعية
ايلا ما عاش ودا ما بقي لا يشاركه فيه مشارك ولا يشاركه فيه منازع ثم من بعد وفاته على شخص
سبكي برسبغا مدة حيوته ثم من بعد وفاته على اولاده واولاد اولاده واولاد اولاده
الذكور والاناث بالسوية لا يفضل ذكر منهم على انثى علي ان من توفي منهم وله ولد او اولاد
اسفل من ذلك من ولد الى ولد او نسل او عقب انتقل نصيبه من ذلك الي ولد او نسل
ثم الي نسله وعقبه الذكور والاناث من ولد الظهور والبطون بالسوية بينهم فان لم يكن المتوفي منهم
ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك ولا نسل ولا عقب من ظهر ولا بطون انتقل نصيبه من ذلك الي
معه في درجته من ذوي طبقة من اهل هذا الوقف الذكور والاناث بينهم بالسوية فان لم يكن
فالي بقية شركاية الذكور والاناث بالسوية بينهم وعلى الله من توفي منهم قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه شي من مائة ورك ولد او ولد ولد او اسفل من ذلك من ولد الولد الظهور
والبطون الذكور والاناث ثم الي الوقف الي حال لو كان المتوفي حيا لاستحق منافع هذا الوقف او
شيئا من اقام له وار وله ولد وان سفل ذلك كان انا اني مقامه في الاستسقاء واستحق ما
كان يستحقه اصله من ذلك ان لو كان حيا يتوارثون ذلك بينهم خلفا عن سلف الي اخره فخرهم
فاذا انقضوا باسرههم ولم يبق منهم احد كان وقفا يعرف ويحده لعقبا بينهم برسبغا المذكور مدة
حيوتهم الذكور والاناث بالسوية بينهم ومن مات منهم انتقل نصيبه للاخر ثم من بعدهم اولادهم
الذكور والاناث بالسوية بينهم ثم من بعدهم اولادهم ثم من بعدهم اولادهم ثم من بعدهم اولادهم
وذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد الظهور والبطون على الخلف والترتيب في اولاد برسبغا المذكور
هذه عبارة كتاب الوقف وما نص عليه الوقف فهل قوله على برسبغا مدة حيوته ثم على اولاده
واولاد اولاده يقتضي التشارك في عطف بالواو والترتيب في البطون والذكور ام لا
والجواب انه جعل حكم العتقا واولادهم كالحكم في برسبغا واولاده وهل هذا الترتيب او للعطف ثم
هذا الترتيب او للعطف وهل في هذه العبارة انظر اولا في الوقف انقطاع من نوع ما وهل هو
في الحال انه متصل بالشوت وما الحكم في ذلك معرعا اذا كان فيه تشارك وهل يدخل الولد مع ابنته
فاضحوا عن الجواب الشافي وتفصلوا بالتفصيل الكافي انا انكم اتممتموه وجعلتم اركم في حل المسئلة
خير وجنته منه وكرمكم امين **فاجبت** للمدعي ما في الصور وبزدي على قول الواقف على برسبغا
مدة حيوته ثم على اولاده واولاد اولاده الي اخره حقيقة هذا اللفظ يقتضي التشارك بين اولاده

واولاد اولاده وان سفلوا يكون عطفوا بالاولاد ولكن قامت هنا قرأتين على أن الواو مجاز عن ثم
مها قوله على ان من توفي منهم وله ولد اولاد ولدوا لولد اولاد ولدوا لولد اولاد ولدوا لولد اولاد
 وان سفلوا على سفلوا وعقبه اذ لو كانت الواو على حقيقة لم يكن لذكر لفظ ثم هنا معنى لكونهم
 مساكين لا صولهم في الاستحقاق علاما بتقصيده الواو **ومها** قوله فان لم يكن لا يتوفي ولد
 ولا ولد ولا يتوفي من ذلك الى من معه في ورثة ذوي طبقته فان لم يكن فالي طبقته
 شركائه المذكور والاثاث ولو كانت الواو على حقيقة لم يثبت الغايه بين ذوي طبقته وشركائه
 اذ الطبقة في مثل هذا هي طبقه الاستحقاق وهذا وجه لا فرق بين شركائه وذوي طبقته
 فلم يكن الاستحقاق الانتقال الى بقية الشركاء لعدم ذوي الطبقة معنى **ومها** وهو واضح القرأتين
 وايضا قوله وعلى ان من توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه ليس من منافعه
 وترك ولدا او ولدا لولد او ولد له او ولد له مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان
 اصله يستحقه اذ لو كانت الواو على حقيقة لم يتصور موت ولد من الاولاد قبل دخوله في
 الوقف واستحقاقه ليس من منافعه بل كما يوجد الولد يدخل في الوقف ويستحق شيئا من منافعه
 علاما بتقصيده الواو ومع وجود هذه القرأتين على ارادة المجاز ثبت الحقيقة من ان يكون مائة
 واما كماله ثم المذكور في ادلا اعتقادا برسوخا في حقيقة عدم الصارف عن هذا الاضطراب
 ولا مخالفة بين الشرط في اولاد برسخا وفي اولاد اعتقادا به وهذا الوقف منقطع الاخر وهو
 صحيح ويصرف بعد انقراض ذرية العتق الى الفقراء وان لم ينقض عليهم الوقف ولا ينقض
 ولا يدخل الزرع مع اصله والحالة هذه واسم سبحانه وتعالى اعلم بالصواب سيما انك اعلم ان الاما عتقا
 انك انت العليم الحكيم قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي الخفي عني اسم الله اعظم ارحم الراحمين
الوقف **سؤال** بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 في رجل اوقف مائة درهما وكتب بلا طائف ثم اوقف على هذه المائة وقفا يكون ريعه لارباب
 تلك الوظائف وقال في كتاب الوقف مانعه فان تعذر الصروف فجهه من الجهة المعينة فيه
 صرف للاخرى فان تعذر للفقراء والمساكين ايما كانوا وحيثما وجد وعلى ما يراه الناظر ويروي
 اليه اجابة انه ثم ان بعض اولاد الواقف ادعى ان ارض هذه المدرسة كانت كانت ملكا له
 حين اوقفها ابوهم حتى يبطل هذا الوقف فقبل منه بمجرد ذلك ام لا بمن اقامة بينه شرعية
 واذا اقام فقبل مقدم على بيته الاب الواضع اليد ام بيته الاب كونه واضع اليد واذا اقامت بيته
 الابن فبطل هذا الوقف الذي على المدرسة ويعود ارضا ام يصح ويصرف الناظر ريعه للفقراء
 والمساكين كما في كتاب الوقف واذا بطل فليكون من قبيل منقطع الاول القابل بجمته بعض الامه
 ام لا واذا كان من قبيل منقطع الاول وصح به من يري مجته فليصرفه ولا واقف لم للفقراء

والمساكين

والمساكين واذا صرفه ولا واقف فليصرفه بالسورة بينهم ام بالتفاضل المذكور مثل خط الاشياء
الجواب الحمد لله على الصواب وعلى الله سيبان امير والد ومجرب وسلم لا يقبل ان يكونه بمجرده
 دعواه فان كان حاضرا حاله والوقف من والده ولم يبايع والده فيما فعل فدعواه بعد ذلك
 وبينه غير مشروعة وان كان غائبا حاله والوقف من حضر وادعى الملك لنفسه فيما وقفه
 والله يسمع دعواه ثم ينظر ان كان دعواه ملكا مطلقا لم يذكر سيده وكذلك البيعة التي قامت
 لوالده قامت على الملك المطلق فيبيته الابن اولى في كل الصور الا اذا ذكر الشبان تاريخا وتاريخ
 بيته الاب اسبق تخفيفا يكون بيته الاب اولى وان كانت دعواه الملك بسبب عتق الشراء
 وما اشبهه وكذلك بيته والده فان ادعى ثلثي الملك من جهة واحدة واقاما البيعة على ذلك
 ولم يورخا في بيته الاب اولى وكذلك ان ارتخا وتاريخا سوا وان كان لهما اسبق فهو اولى
 وان ارتخا لهما دون الاخر في بيته الاب اولى وان ادعى ثلثي الملك من جهة اثنين ولم يورخا في بيته
 الابن اولى وان ارتخا وتاريخا لهما اسبق فيبيته هي المعتبرة وان ارتخا لهما دون الاخر في بيته
 الابن هي المعتبرة ثم في كل موضع قلنا بان بيعة الاب هي المعتبرة للمعتبرة بقي الوقف على حاله وفي
 كل موضع قلنا بان بيعة الابن هي المعتبرة اذا قامت عند الحاكم بعد استيفاء الشرايط السريعة تنقض
 الوقف في المدرسة وتكون ارض ملكا للابن واما الوقف على المدرسة فلا يبطل ويبقى عليه
 ويصرف ريعه للفقراء والمساكين وان تبين بالاجرة انه منقطع الاول فالوقف المنقطع الاول
 صحيح فاذا حكم به من يري صحة بطله ويكون ريع الوقف مضمرا والفقراء والمساكين كما يصح
 ولا اذا الواقف من شئ بطريق الارت لجهة الوقف وعدم الملك اللهم الا ان يكونوا فقرا وراي
 الناظر ان يدفع اليهم من ذلك شيئا على سبيل الصدقة فله ذلك على ما يراه من مساواة بينهم و
 تقاضى لكونهم مصارف الصدقة حيث اتفقوا بهذا الوقت والافليس لا ولا واقف في ذلك
 حق من جهة الارت والحالة هذه واسم سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **الجواب** الاول وهو
 في شرح الذكر في مسائل شتى في اخر كتاب في قوله ولو بايع عتقا او بعض ريعه حاضرا كغيره ثم
 ادعى لنفسه لا يقبل واما **الجواب** الثاني وهو عتق الرض البيتين في فصول العتق رجمه في الفصل
 الثامن واما **الجواب** الثالث وهو بطلان وقف المدرسة في القناري الثا فارجانية في الفصل
 العشرين من كتاب الوقف وفي قناري قاضي ايضا واما **الجواب** الرابع وهو صحة الوقف
 المنقطع الاول في اوقاف هلال في باب الرجل يبيع على ولده ولا يزيد على ذلك حيث قال ولو
 وقف على ولدهم على الفقراء ولم يكن له ولد صح الوقف ويصرف ريعه للفقراء واسم اعلم **سؤال**
 بسم الله الرحمن الرحيم في امرأة وقفت وقفا على نفسها ايام حيوتها ثم من بعدها على جرات برقاء
 وصدقة وتسبيل ما يخرج من ريع وقفا المذكور ومهما فضل بعد ذلك يصرف لمن يوجد من عتقا
 وعتقا وجهها ثم للفقراء والمساكين وجعلت النظر لتفسير من من بعدها الزوجه لا وجعلت لكل
 من اولادها ان يزيد في الوقف ما يري زيادته وينقص ما يري تنقيصه ويعتق ما يري تخفيفه

ريع الوقف ينفذ في الفقراء
 ولا ينفذ الا في الفقراء
 فقرا وان الشاظر الذي
 سئل عنه فله ذلك

ويبدل ما يري بتدليله وثبت ذلك وحكم به وبجسته وانزومه ثم توفيت الواقعة المذكورة
والنظر لزوجها ولد معتوقه تستحق باقي ربع الوقف بعد القراء والصدقة والما قبل من
الزوج المذكور ثم استشهد على انه صير الوقف المذكور لمعتوقه المذكورة فيستحقه بمفردها
من غير مشارك لها في ذلك وانها تستحق الوقف المذكور سكتا واسكتا بما اليه مما جعلته الواقعة
المذكورة لزوجها المذكور من الاخراج والتعيين والتبديل فهل تستحق عتيقه الزوج
المذكور ربع الوقف المذكور بمفردها مقدمة على ما شرطته الواقعة المذكورة من المصارف المذكورة
ام لا يعتبر ما فعله زوجها المجارية المعتوقة المذكورة وهل يكون قوله صيروها تستحق الوقف
المذكور جميعه بمفردها سكتا واسكتا والتعيين على ذلك مخصوصا لها باستحقاق الوقف المذكور
موافقا لشرط الواقعة المذكورة ام يكون ذلك مخالفا لما شرطته واقفا بما جاز من الجواب
المجدي ما عدا الصواب حيث شرطت له الاخراج والادخال اذ ذلك يستحق العتيقه جميع ربع الوقف
بمفردها مقدمة على ما شرطته الواقعة من المصارف ويكون قوله صير الوقف لمعتوقه تستحقه
بمفردها من غير مشارك لها في ذلك مخصوصا لها باستحقاق جميع ربع الوقف موافقا لما شرطته له
الواقف من الادخال والادخال وليس بخالف لذلك والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
الجواب الاول اخذت من الفتاوى النافذة ما فيه من النوع الاول من الفصل الرابع من كتاب
الوقف حيث قال او ان رجلا وقف ارضاعا على قومه ثم من بعدهم على المساكين وشرط في الوقف
ان له ان يزيد من رأيه زيادة من اهل هذا الوقف ولد ان ينقص من رأيه نقصا من منهم ولد
يدخل منهم من رأيه ادخاله ويخرج من رأيه اخرجته فهو جائز على هذا الشرط فاذا اراد اخرجهم
شيئا على ما يستحقه او اخرج منهم اجزا او ادخل اهل هذا الوقف من زاد او يزيد من نقصه
او يخرج من كان ادخله قال المصنف في وقفه اذا فعل ذلك لم يفسد ولا يغيره بعد ذلك فان
ان يكون له كذلك ابدا ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج من بعده اخرجي قال شيبطة ذلك فيقول
في وقفه ومن زاده فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعله فله ان ينقص بعد ذلك من
نقصه فلان شيئا جعله من غلة هذه الصدقة فله ان يزيد بعد ذلك ومن اخرجته عن هذه
الصدقة فله ان يدخله في ابعده ذلك ومن ادخله في هذه الصدقة فله ان يخرجته عن ابعده ذلك
معي رأيه الفاعل ذلك كله برأيه ويضيق على مشيئة ابدا ما كان حيا رايها بعد رايه ومشيئته
بعد مشيئته وان شرط الواقف هذه الاشياء لاشناس مادام حيا فذلك جائز وان اشترط
هذه الاشياء لواله هذه الصدقة من بعده ولم يشترط لنفسه قال المصنف اشترط ذلك لواله
الصدقة اشترط لنفسه وله ان يفعل ذلك مادام حيا فاذا مات كان لواله هذه الصدقة بفعل
ما شرط له والجواب الثاني اخذت من قول الناظر يستحقه بمفردها من غير مشارك لها في
ذلك والله اعلم **سؤال** وسئلت عن شرط واقف صورته وقف وقفا على ولده لصلبه محمد
وعلى اولاده واولاد اولاده المذكور دون الاناث ونسله وعقبه وورثته ابدا ما ناسلوا ووليا

ما تعلقوا

ما تعلقوا على من الدهور والازمان والديالي والامام على الذكور واولادهم الذكور دون الاناث
وان سفلوا بطنهم بطن ابدا ما ناسلوا ودهرا ما نوالوا واذا انقطع نسل الذكور صار هذا
الوقف وقفا على الاناث الا قرب فالقرب الى الواقف فاذا انقطع النسل من الذكور والاناث
ولم يبق منهم نسل ولا عقب صار وقفا على جبره فيقول لقطه الذكر بعد اولاده ثانيا فيقول
اولاد محمد فقط كما اشهر من محمد في مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه من كون الصدقة ترجع الى
اقرب مذكور كما لا يستلزم حتى يدخل اولاد محمد الذكور والاناث ام لا وهل قوله واولاد اولاده
الذكور معناه ان اولاد اولاد محمد ان كانوا ذكورا استحقوا ومفناه ان اولاد اولاد محمد
يستحقون ان كان والدهم ذكرا وهل اذا قلتم رضي الله عنه بان معنى قوله واولاد اولاد الذكور ان
اولاد محمد ان كانوا ذكورا استحقوا وفرض ان ميراثا من عن بركات وعائده وولده بركات
اولاد وعائده وولده بركات واولاده وبقيت عائده واولادها فهل الحق لعائده واولادها
اولادها فقط اقنونا بما جاز من **الجواب** المجدي ما عدا الصواب رب زني على السبق لقطه الذكر
قيلا في اولاد اولاد محمد بل في نعم من كان ذكر من ولد وولد وولد ومعنى قوله واولاد اولاده
الذكور ان يكون ذلك الولد ذكرا سواء كان اصله ذكرا ام انثى هذا ما يورد به النقط الاول لكن
لقطة ثانيا وهو قوله على الذكور واولادهم الذكور يعطى ان الاستحقاق يتعلق بمن كان ذكرا
ابن ذكر فيكون هذا الكلام ناقضا للاول فيكون هو المعتمد عليه لانه مفسر شارح عن مراده
وانما ينظر في مثل هذا الى اخر الكلام فيكون العمل عليه فعلى هذا اذا مات محمد عن بركات
وعائده يكون الوقف كله لبركات دون عائده فاذا مات بركات يعود ذلك لاولاده الذكور
فاذا مات هو واولاده الذكور يعود الوقف الى عائده بمفردها ولا حق لاولادها مع من قبل
ان الواقف قال فاذا انقطع نسل الذكور صار هذا الوقف وقفا على الاناث الا قرب فالقرب
الى الواقف والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي
عفا الله عنه ما حله ومصليا وسلم اخذت الجواب الاول من قول هلال في باب الرجل يوقف
ارضاعا على ولده وليس له ولد حيث قال قلت ارايت ان قال على ولدي وولد ولدي الذكور
قال نعم لم يكن ذكر من ولد وولد وولد قلت والولد الذكور من ولدا البنين والبنات سواء
قال نعم والجواب الثاني اخذت من قول المصنف في باب الرجل يجعل ارضه صدقة موقوفة
على نفسه وولده ونسله بعد ثمان ورفات من هذا الباب والله اعلم **الجواب** وسئلت عن
رجل وقف وقفا على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على انسله واعقابه ومن شرطه انه من
توفي منهم عن ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جازيا عليه من ذلك على من هو موقوف في ذمته
وطبقته من اهل الوقف يورث الا قرب اليه منهم فالقرب منهم ان الوقف آل وانحصر في امرأة

تسبب سببه وتفرع من بعدها الناس من ذرية التوفى الى ان شخص مستحق يدعى احمد بن السيد
بنت مغل بنت فاطمة بنت سببه المذكورة وترك في درجته وطبقته بالنسبة الى سببه
ثلاثة اخوة هم ابو بكر وعمر وفاطمة اولاد سائر بنات خليل بن فاطمة بنت سببه المذكورة
وترك ايضا شخص يدعى عبد القادر بن خليل بن فاطمة بنت سببه المذكورة فهو على النسبة
الى سببه وبالنسبة الى التسمية الى التوفى هو في درجته وذوي طبقته واقرب اليه من
الاخوة الثلاثة بجهة كون عبد القادر المذكور بن عمه التوفى والتوفى بن خالة بجهة كون
عبد القادر بن بركت بنت علي والتوفى احمد بن محمد بن علي فهما مجتمعان في علي المذكور
غير ان علي المذكور الذي صار عبد القادر والتوفى سببه في طبقة واحدة ودرجته واقرب
اليه من الاخوة الثلاثة المذكورين بقرب القرابة وقوتها السير من اهل الوقف المذكور وان
حكم لعبد القادر المذكور بانتقال مكانه جاريا عن التوفى احمد من ذلك اليه لكونه قد
صدق عليه قول الواقف عاد ما كان جاريا عليه من ذلك علي من هو مفعلة في درجته وطبقته
من اهل الوقف بغيره اقرب اليه منهم فالأقرب يكون عبد القادر في درجته وطبقته
بالنسبة الى علي المذكور واقرب اليه من ذكر اعلاه وكونه من اهل الوقف وان كان علي المذكور
ليس من اهل الوقف دون بقية مستحق الوقف المذكور واخصاصه بذلك فلهذا الحكم صحيح
ام لا وهل ينقض ام لا افتونا ما جاورين رضي الله عنهم اجمعين وانا بكم الجدة عنه وكرمه **واجبت**
الحمد لله ما عصى الصواب ربي في علمي اذا ثبت انتقال الوقف الى سببه واخصاصه في الطريق
الشري يكون حصته احمد التوفى عن غير سائر عقبه منتقلة الى الاخوة الثلاثة وهم ابو بكر وعمر وفاطمة
دون عبد القادر اذا المراد بقول عبد القادر الواقف علي من هو مفعلة في درجته وطبقته من اهل الوقف
من كان مساويا له في الدرجة بالنسبة الى من يلقى عنده الوقف لام جيرة اخرى ولذا تقدم الامر
اليه ام لا اقرب اي من تلك الجهة لمن جهة اخرى فالحكم بانتقال حصته احمد لعبد القادر وغير
صحيح وينقض الحكم ويرد تلك الحصته الى الاخوة الثلاثة والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الجعفي عفا الله عنه ما عدا ما عدا وصليا ولما **الحمد لله** ورد على سؤال من سئله
الحمد لله في رجل وقف وقفا على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاد ثم على اولاد اولاده
ثم على اسائه ولعقابه ثم على جهة متصلة وشروط النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده
للاشد قال لا رشدين ذرية ثم قال وعند ما ذكر الجهة المذكورة يكون النظر فيه للحاكم الحنبلي
وحكم بالوقف ما حكم في ثم ان الواقف فرض النظر في الوقف المذكور الى شخص ثبت ذلك على الحاكم
الذي حكم في الوقف وحكم بموجب التقويض وصحته وازوجه وبأسر الغرض اليه متوطئة
ثم ان الغرض اليه في مرض موته فوضها بيد من النظر في الوقف الى شخص اخر وبنا السقوط على

الحكم

الحاكم المذكور وقضى بحجبه وبصحة وازوجه ثم ان الواقف جعل الغرض اليه ثانيا فصيله
على اطفاله وتركته وصحة على وصديق على صحة التقويض الصادر من الغرض اليه او لا
واقتران الغرض اليه ثانيا يستحق النظر على الوقف المذكور دون سائر الناس اجمعين
ثم توفي الواقف المذكور عن ذرية وانقرضوا وآل الوقف الى الجهة المذكورة فهل يبطل
التقويض بموت الواقف ام لا وهل يكون تقويض الواقف عزلا للحاكم المشروط له النظر اذ
الى الجهة المذكورة ام لا وهذه المسئلة قد وقعت في زمان قاضي البصر شمس الدين عبد الله بن عطاء
الحنيني ولم يزل قاضي القضاة يمشق المحروس في الدولة الظاهرية سنة اربع وستين
وسمائية في نظر العزلة البرانية بالسرف الى على الشامي بدمشق فان الواقف لما عزلا
ابنك المعطى شرطا في كتاب الوقف النظر للاسد فالأسد ذرية ثم من بعده ذلك ككتاب
تقويض بالنظر في العزلة للشيخ عز الدين الجزري ورجع عن الاول الذي في كتاب الوقف وثبت هذا
الكتاب على شمس الدين المشار اليه وحكم فيه بصحة التقويض مع العلم بالخلاف قال الطرطوسي في انفع
الوسائل وسيجي هذا الكتاب الرجوع واتصل اليه من هذا وخرج النظر عن ذرية الواقف بمقتضى
الكتاب المذكور وهذا الحكم جيد وما الحكم في ذلك افتونا ما جاورين انا بكم الجدة عنه وكرمه
واجبت الحمد لله ما عصى الصواب ربي في علمي لا يبطل التقويض بموت الواقف ويكون التقويض
على هذا الوجه عزلا للحاكم المشروط له النظر اذ الى الجهة المذكورة لقول الواقف ان الغرض اليه
ثانيا يستحق النظر على الوقف المذكور دون سائر الناس اجمعين وقد نص مشايخنا رحمهم الله
في غير موضع ان الواقف اذا جعل ولاية الواقف لرجل كانت الولاية له كما شرط الواقف ولو اراد الواقف
اخراج كان له ذلك ولو شرط الواقف ان ليس له اخراج العيم فلهذا الشرط باطل لانه مخالف للمصلحة
واسد الموقوف قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الجعفي عفا الله عنه ما عدا ما عدا وصليا ولما نقلت ذلك
من الفتاوى الثناوية وقاوي البرازي **سؤال** الحمد لله ما عصى الصواب شملت عن رجل
وقف وقفا على نفسه ايام حياته وحكم بصحة حكم شرعي ثم من بعده على جهات عينها في كتاب
وقد وما فصل بعد ذلك بصرف الاولاد الواقف المذكور والانات بسوية بينهم يستقل به الواحد
منهم عند الافراد ويشترك فيه الاثنان فافترقا عند اجتماعهم من بعدهم على اولادهم وعلى
اولاد اولادهم وعلى اولاد اولادهم وان سفلوا وذريةهم ونسألهم وعقبهم المذكور
والانات من اولاد الظهور واولاد البطن بالسوية بينهم يستقل به الواحد منهم عند الافراد
ويشترك فيه الاثنان فافترقا عند اجتماعهم يتداولون ذلك بينهم طبقه بوجوب طبقه ونسلا
بعزلة تحجب الطبقة العليا منهم ابدا الطبقة السفلى المجرى انقرضهم على انه من توفي منهم
وخلت ولدا او ولد ولدا وان سفلوا من ذلك من ولدا ولدا من ولدا الظهور او من ولدا البطن
انتقل نصيبه من ذلك اليه واحدا كان او اكثر ذكر انا واني على الشرطية والرتبة المشروطين

اعلاه فان لم يخلت المتوفى منهم ولدا ولا ولدا ولا اسفلهم ذلك من ولد الولد لمن ولد
الظهر ولا من ولد البطن انتقل نصيبه من ذلك الى اخوته وذوي طبقة المشاركين
لدى استحقاق منافع هذا الوقف مضافا لما استحقوه من ذلك فان لم يكن له اخ ولا اخت منهم
ولا في ذوي طبقة احد انتقل ذلك الى اقرب الطبقات الى المتوفى المذكور وعلى انه من مات منهم
اجعيل قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافع وخلف ولدا او ولدا وان انتقل
من ذلك من ولد الولد من ولد الظهر ومن ولد البطن والوقف الى حال لو كان المتوفى حيا
باقيا لاستحق منافع هذا الوقف او شيانته قام ولده او ولد ولده وان سفل بمقامه في الاستحقاق
واستحق مكان اصله بتحقق من ذلك ان لو كان حيا على الشرط والترتيب الشرعي
اعلاه يتدلى ولون ذلك منهم كذلك الحين انقراضهم بشرط الواقف المذكور في وقفه لنفسه
الزيادة والنقص والتغيير والترتيب وكلها اراد فعل ذلك فعله ثم ان الواقف اشهد على نفسه انه
رجع عاشره على ان من مات من اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
من ولد الظهر ومن ولد البطن انتقل نصيبه من ذلك اليه واحد كان او اكثر ذكر كان او انثى وجعل
مصرف الفاضل بعرض جرات اكثر المعينة في كتاب وقفه لا ولادة لصلبه موجود وفاطمة والف
وخديجة وعائشة وزينب ومن سجد لله لله من اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
توفي منهم انتقل نصيبه الى من بقي من اولاد الواقف ولا ينتقل شيء من ذلك الى اولادهم مادام احد
من اولاد الواقف موجودا باستبقاء الواحد منهم عند انقراضهم ويشترك فيه اثنان فما فوقهما
عند اجتماع فاذا انقضى اولاد الواقف لصلبه ولم يبق منهم احد انتقل ما كان بيدهم الى من يوجد
يوم ذلك من اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم وسلم وعقبهم من الذكور والاناث من اولاد
الظهر ومن اولاد البطن يتدلى ولون ذلك بينهم طبقة بعد طبقة وسلاسل تحت الطبقة العليا
منهم ابدا الطبقة السفلى الى حين انقراضهم على ان من توفي منهم وخلف ولدا او ولدا واسفلهم
ذلك من ولد الولد من ولد الظهر ومن ولد البطن انتقل نصيبه من ذلك اليه واحد كان او اكثر
ذكر كان او انثى على ما شرح في اصل كتاب الوقف من ابدا الطبقة الثانية التي هي بعد انقراض
جميع اولاد الواقف لصلبه والى اخر ما شرح في اولاد اولاد الواقف وذريته وسلاسل وعقبه
الى حين انقراضهم ثم ماتت زينب بنت الواقف في حياة الواقف من غير عقب ثم ماتت خديجة
في حياة الواقف واعقب قاسم وستية ثم مات قاسم عن غير عقب ثم ماتت ستية واعقب
كر ك وخديجة ثم ماتت كرك عن غير عقب ثم ماتت خديجة واعقب أسيد ثم مات الواقف بعد
موت زينب وخديجة عن محمود وعائشة والف وفاطمة ثم مات محمود وعائشة والف عن غير
عقب ثم انحصر فاضل ربح الوقف في فاطمة خاتمة عمرها ثم ماتت فاطمة بنت الواقف واعقب
ولدها ناصر الدين محمود وخديجة المذكورين اعلاه فكل لهما مشاركة ناصر الدين محمود

المذكور

المذكور ام لا ثم مات ناصر الدين محمود واعقب علي وحضر وابن بنته زهورا والمتوفى في حال
حيه قد تمها فاطمة وابيها ناصر الدين محمود والمذكور وهو محمود فكل لهما مشاركة ناصر الدين محمود
من ربح الوقف ليقول الواقف على ان من مات منهم قبل دخوله على ما شرح ام علاه وهما محمود
مشاركه مع خالده في نصيبهما او لا وهل المغموم من باطن مكتوب الوقف قبل الرجوع ان من
مات من اولاد الواقف ولده او ولد وان سفل انتقل نصيبه الى ولده وان سفل فلا يلزم ذلك رجوع
عن ذلك وجعل ان لا يكون لاحد مات من اولاد لصلبه ولده ولو سماع وجود اعمامه وعمة
وابي باقي الوقف على شرطه واحكامه ما عدا ذلك ام لا وهل قوله في فضل الرجوع على ان
من توفي منهم وخلف ولدا وان سفل انتقل نصيبه الى ولده مخلص لعموم قوله تحجب الطبقة العليا
ابدا منهم الطبقة السفلى ام لا وما الجواب عن ذلك اقنونا ما جاورين وفي الله عنكم اجمعين وابي
الحمد محمود وكريمة **فاجبت** الجواب ما في الصواب رب ردي في علمي لما ماتت فاطمة بنت الواقف
واعقب ناصر الدين محمود وخديجة كرك وخديجة ولها ستية بنت خديجة ولها ستية
بنت استية بنت خديجة تشارك كرك وخديجة محمود بن فاطمة وان كانتا اسفل منه فلا يقول
الواقف في اصل كتاب الوقف وعلى انه من مات منهم اجعيل قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاق
لشي من منافع الى اخوه وعلا بقوله في فضل الرجوع والى اخر ما شرح في اولاد الواقف
اد فضل الرجوع اما فاذا عدم مشاركة اولاد من مات من اولاد الواقف لا عمامه وعمة
محسب وباقي الشروط المذكورة في اصل كتاب الوقف على حالها فاذا مات ناصر الدين عن
ولديه علي وحضر وابن بنته زهور وهو محمود ينتقل اليهم ما كان بيد ناصر الدين وهو ذلك
ربح الوقف بينهم بالسوية بلا تامة ولا ذكر اعلاه ويشترك محمود في ذلك وان كان اسفل منها او اذا
ماتت كرك عن غير عقب انتقل نصيبها الى اخيه خديجة مضافا لما بيد علا بقوله الواقف فان لم
يخلت المتوفى منهم ولدا الى اخره في كل حالها ثلثا ربح الوقف فاذا ماتت خديجة واعقب أسيد
انتقل اليها ما كان بيدها وهو ثلثا ربح الوقف وقيل الواقف على ان من توفي منهم وظف
ولدا او ولدا وان سفل انتقل نصيبه اليه ناسخ لعموم قوله تحجب الطبقة العليا ابدا منهم
الطبقة السفلى وانما يكون ذلك القول مع ولادة لو سكت عليه حيث شرط بجلو شرط اياها
كان ناسخا لعموم اذ الشرط الاخر في كلام الواقف هو المحول بعدد الاول لكونه ناسخا لعموم
وانه الواقف **المجرب** سوال ورد من مشق المحرر وسه صورته في وقف بدو مشق فاطمة
بالقاهر اجراه الشيخ بدو معلومة باجرة معلومة وبنت هذا التاجر على حاكم حنفى المذهب
مفوض اليه من شافعي المذهب حكم بصحة التاجر ومنع قبول الزيادة في المدفوع فذكر الرعيات
فات احد الناظرين وازدادت اجرة الموقوف في نفسها لا بغلو سعر وكثرة رغبة واخر
الثاني الماحور بالاجرة الواقعة بالزيادة التي هي اجرة المثل حقيقة لستخصر اخر مدو معلومة

فهل يعتبر الاجارة الاولى او الثانية ويكون العمل بها ام لا وما الحكم فيما اذا ازدادت اجرة
الوقف فاسطوا لنا الجواب في ذلك **فاجبت** الجواب ما في الصواب رب ردي على الاجارة
الثانية هي المعتبرة المحول بها حيث لم يرض المستاجر الاول بالزيادة وان رضى
فما روى من غير ثم الي وقت ظهوره الزيادة لا يجب على المستاجر الاول المسمى الاول
يكون حكم الجاهم يمنع قبول الزيادة في المدة لكنه يرغب ما نفع من انفساخ هذا الاجارة
اذ هذه الزيادة لم يتناولها الحكم واما الحكم فيما اذا ازدادت اجرة الوقف فان على السائل
باجرة الوقف المال الذي وقع به عقد الاجارة فان كان حصة مثلا فقيمة كل قيس منها وكم
حالة عقد الاجارة ثم ازدادت قيمته في بعض المدة بطل السعير عند العمل في صارت قيمة كل
قيس منها ثلاثة دراهم قال في شرح الجمع تنقض الاجارة وتنفذ ثانيا وجب بالعقد الاول
المسمى الى حين الزيادة وبالعقد الثاني اجر المثل الى انقضاء المدة انتهى فهذا الم يتابع
عليه وهو من جملة ما عد عليه اذا الفسخ عند القابل به انما هو لمصلحة الوقف وذلك فيما اذا
غلا سعر العين الموقرة واما مصلحة للوقف فيما اذا غلت الاجرة بل ذلك ضرر محض فكيف يفسخ
اجارة الوقف لاجله وان على السائل باجرة الوقف ان ياد سعر العين الموقرة فقد قال
قاضي خان رحمه الله وان كانت اجارة باجر المثل ثم ازداد واجر مثله كان للثبوت ان يفسخ الاجارة
وما لم يفسخ يكون على المستاجر اجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله وقال في الفتاوى
التاثير الثانية واذا ازداد اجر مثله على رواية فتاوى سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية
شرح الطحاوي يفسخ ويجب له العقد والى وقت الفسخ يجب المسمى لا ماضي وفي الثانية
واذا ازداد اجر المثل قالوا ليس للثبوت ان ينقض الاجارة بفسخ انما يعتبر وقت
العقد فان كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك وفي المحيط ولو كانت الارض
بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها ربح لم يستحصل بعد فالي زيادة في المسمى
بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثله وزيادة الاجر تقبيل اذا زادت عند الكل
هذه عباراتهم ولكن المصحح منها رواية شرح الطحاوي ووجهه ان الاجارة تنفذ ساعة
وساعة بالعقد بحكمه كالمضاق الى وقت وجود المنفعة ويقع الملك في الدين ساعة وساعة
من ظهور الزيادة يكون بدون اجر المثل ولا يخرجا عن الاصول نظرا للوقف في الفسخ
والذي يدل على هذا التصحيح ما قاله في عمدة الفتاوى رجل استاجر ارض وقف ثلاث
سنين فلما دخلت السنة الثانية كثرة الرغبات وازدادت اجرة الارض ليس للثبوت
ان ينقض لان اجر المثل يعتبر وقت العقد والصحيح ان ان ينقض الاجارة انتهى فهذا التصحيح
وان كان عند كثرة الرغبات فيكون عند زيادة سعر العين الموقرة اولى واسم حجاته وتعالى
اعلم بالصواب الاجازات **بسم الله الرحمن الرحيم هو حسي لا اله الا هو عليه توكلت**

هذا المسمى يعتبر وقت العقد
ولا يعتبر في الاجارة

دادت اجرة الارض بعد
ان لا يفسخ الاجارة

في رجب

في رجل استاجر اقطعا مئة معلومة ثم نزل الموقر عن نصف العين الموقرة فهل يبقى الاجارة
ام يفسخ في الكل او في النصف وهل المستاجر المطالبة بالاجرة ان انفسخت لطول المدة او
لما بقي من المدة **الجواب** الامام الاعظم ابداه به الدين ان لم يرض النزل يبقى الاجارة
على حالها وان امضاه واخرج الحصة عن التارك يفسخ في الاجارة في الحصة المنزلة وغلا
وهي نصف العين الموقرة ويبقى النصف الاخرى يد المستاجر على حكم انفساخ المدة الاجارة
والمستاجر مطالبة الموقر باجرة ما بقي من مدة الاجارة عن الحصة المنزلة وان كان
عجل له الاجرة والافسقاط ذلك عنده والحالة هذه هذا الجواب اخذته من قول القاضي
القونوي رحمه الله في اية الجواب عن الاعتراض على الظن الاول حيث قال ولو اخرج الامام
من يدو كان كما لو طرأ على المأجور وجهه الملك غضب غاضب يعجز عن انقضاءه انتهى
ومسئلة الغضب قال صاحب الهداية رحمه الله في باب الاجرة في تسحق فان غضبها غاضب
من يدو سقطت الاجرة لان تسليم المثل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا
فان التمكن فان التسليم وانفسخ العقد فسقط الاجر فان وجد الغضب في بعض المدة سقط
بقدره انتهى وقال الشيخ حافظ الدين رحمه الله في الكافي في الباب المذكور وهل يفسخ العقد
الفضلي والقاضي فخر الدين في الفتاوى انه لا ينقض الاجارة ولكن يسقط الاجر مادامت
يد الفاضل وذكر في الهداية ان العقد يفسخ انتهى وهكذا قال الامام فخر الدين الزلي في شرح
الكثير رحمه الله انتهى وافقت بما قاله صاحب الهداية رحمه الله لظهوره وصحة تعليقه واسم سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب **الرضاع** بسم الله الرحمن الرحيم سئل عن رجل اقران ولانته اخذه
من الرضاع واشهر عليه بذلك الشهود واستمر على ذلك زمانا وهو معاشرة ما عاشره وروى الاطام
ثم اقبلت برأه وذكر ذلك لبعض المفتين المنفعة فقال له ان رجعت عن اقرارك على ذلك فاعلم
فرجع عن اقراره وتزوجها وحكم بحكم بصحة النكاح فاعلم ما قاله هذا المفتي صحيح وهل هذا النكاح
صحيح وهذا الحكم صحيح ام لا **فاجبت** الجواب ما في الصواب رب ردي على ما قاله هذا المفتي
الحق ليس على الملاحقة بل محله فيما اذا قال هو فاضل من الرضاع ولم يصر على اقراره ثم اراد ان
يتزوجها وقال او همت او غلطت او اخطأت او نسيت وصرفته الهادة فيما ادعى من الغلط
والسيان جاز له ان يتزوجها واما اذا اصر على اقراره او قال ما قلته حق والحق واشهر عليه
بذلك شهودا ثم قال بعد ذلك او همت او غلطت او اخطأت لا يحل له ان يتزوجها فعلم الرجل
بعد تكرار اقراره منه بكونها اخذه من الرضاع واصرا له على ذلك وشهادة الشهود عليه بذلك
بعد اشهاد اياهم به لا يقبل منه الرجوع ولا يعتد دعوى الغلط والسيان والخطا في هذا الاقرار
ولا يحل له ان يتزوجها ولا يفسخ حكم هذا الحاكم لصحة الرجوع والغا ما صدقته قبل ذلك من الاعتراف
وبالجنسية من الرضاع ولا يصح هذا النكاح ولا ينفذ حكمه ايضا لصحة هذا النكاح بل يجب القبول به
ولا يحل ايقامه النكاح ويجب على من علم بهذا الحادثة المساعدة الى التوبة عنها والمساعدة على كل قدر

لو طرأ على المأجور
غضب غاضب
يعجز عن انقضاءه

هذا المسمى يعتبر وقت العقد

لو اقران من الرضاع
تزوجها رجعت لا يقبل منه

على ذلك وبأنهم من علم بذلك وسكت عنه ويحل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم السالك عن الحق
 شيطان الخرس وأنه يصح العباد ويبرأ من بينهم الفساد وهو الموفق للصواب والساد
 قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطبري الحنفي عني الله عنها حامدا ومصليا وسلم **الحديث** وهو
 البناءون الأرض سلبت عن مسئلة اختلف فيها طائفة عالم وهي رهن البناء ذلك هو رهن فقال
 احدهما رهنه باطل بحجة بقوله في الوقاية لا يصح رهن المساع ورهن الأرض أو رهن الأرض دونها
 وكذا عكسها وبطلانها في البناء لان اتصاله بغير الرهن يمنع من أدائه القبض عليه وأنه
 شرط جواز الرهن ثم عرّف شروط الرهن ان يكون فاعداً ليس به رهن وان يكون منفصلاً
 متبرئاً عما ليس به رهن انتهى ثم قال هذا القابل سواء كان البناء الواحد والأرض لا خيراً وكان
 لواحد كطلاق القرض والتعليل وقال الآخر الرهن صحيح فما الصواب من ذلك وهل في ذلك
 خلاف بين ائمة الحنفية رضي الله عنهم وإذا كان فالصحيح منه وما دأب على من يتكلم في مسئلة بغير
 علم ويرد تصور العلماء ويقول هذا قول ضعيف انتصاراً لقوله وما حكم الله تعالى في ذلك اقترافاً
 ما جورين باسطي الجواب واضحه انا بجم الله الحنفية وكبره امين **فاجبت** الحنفية ما
 الصواب رتب في علم الصواب ان يقال ان الأرض والبناء اذا كانا مملوكين لشخص واحد لا يصح رهن
 احدهما دون الآخر لكونه كشيء رهن المساع وهو المراد بهما في الوقاية والبدائع دليل الرشح
 مختصراً لوقاية علم الصحة يكون رهنه جميعاً أرض مشغولة بملك الراهن فهذا صريح في كونها
 مملوكين للراهن وان صاحب البدائع رحمه الله قال لا يجوز رهن الأرض بدون البناء سواء سلم
 المرهون بتخلية الكل ولا فهذا في قوة المنطوق في الأرض والبناء مملوكين للراهن وتسليم الكل
 من غير ذلك الكل محال واما اذا كان البناء واحد والأرض لا رهن صاحب البناء اختلف
 المساع رحمه الله في ذلك والفتوى على الجواز لعدم الشيوع وما يشهد به البناء في هذه العريضة
 بمنزلة المبيع المملوك لشخص الموضع في دار مملوكة لغيره ومن تكلم في مسئلة بجماعة بغير
 علم ورد تصور العلماء بغير دليل انتصاراً لقوله يجب عليه التعزير والحال هدف والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطبري الحنفي عفا الله عنهما حامدا ومصليا وسلم
واخت ذلك من قول الفضول الهادي والجمع بين الفصولين في فصل الشيوع واحكامه فقال
 اذا كانا البناء والأرض لا رهن فاجر صاحب البناء لا رهن صاحب الأرض اختلف المساع
 رحمه الله فيه والفتوى على انه يجوز ثم قال كل منهما بعد ذلك بنحو ورد في رهن المساع اختلف
 المساع رحمه الله على قول اصحابنا رحمه الله هل يعتقد بوضف الفساد ولا يعتقد على حسب اختلافهم
 على قولنا حنفية في اجابة المساع وقد مر الكلام فيه انتهى عبارة ما فقد مضى في الاجابة والبناء
 اذا كان لشخص والعريضة اخرى الفتوى على اجابة البناء دون الأرض وقال في الرهن انما الخلاف
 في رهن المساع كالحلاف في اجابة المساع والمعنى يرشد الى هذا ولولم ينص على ذلك لان في
 الاجابة المستأجر يتفجع بالعين المستأجرة ولا شك ان الانتفاع مع الشيوع لا يتحقق وقد مر

كان البناء واحد والأرض
 رهن البناء جاز

فإن شخص مجازفة بغير علم ورد
 العلماء وجبت التعزير

لا يتحقق

لا يتحقق وقد مر في الفتوى على الجواز وفي الرهن لا يملك المهرن الا الجبس والجبس يتحقق مع
 الشيوع ولا يملك الانتفاع بالعين المرهونة فنافاه الشيوع في الجواز واشتد من منافاته في
 الرهن فاد اجاز في الجواز جاز في الرهن بطريق اولي ومن قول الزاهد رحمه الله وما انتبهي
 به اهل الامصار من رهن الدور التي حيطانها مشتركة بين الجيران وقد ذكرها استادنا رحمه الله في
 منية الفقهاء عن الصدر السعيد شرف الامية المكي رضي الله عنه رهن دار له مبنية في الجدران ترك
 لا يصح وكذا لو كان جداره متصلاً بالجدار المشترك ولو استثنى الجدار المشترك لصح وقال السيد
 الشيخ الامام شيخ الاسلام نجم الامية البخاري رهن دار والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران
 يصح الرهن في العريضة والسقف وسائر الحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة
 لا يمنع الصحة لكونها متباعدة وهكذا قال في القنية فاقول لا شك ان اتصال الحيطان المشتركة بين
 الراهن وبين الجيران اشد اتصالاً من الاتصال الكائن بين البناء والأرض فاد اجاز الرهن فيما هو
 اشد اتصالاً فلا يجوز فيما هو أدنى اولي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب يسألني عن
 لنا الاما علمنا انك انتا اعلم الحكيم **الرضاع** ليسم الله الرحمن الرحيم سألني الشيخ الامام العلامة
 عبد البر بن الشيخة ونحن في جئانة المرحوم النبي الكركي والشيخ الامام برهان الدين امام
 المقام الشريف حضرة والده والمقر الزيني كاتم السيرة الشريف عن تركيب وقع في عبارة الشيخ
 كمال الدين بن التمام في شرح الهاديية بقوله الله تعالى برحمته في باب الرضاع في مسئلة ما اذا شرب
 صبيان من شاة وصورة التركيب والجس صدره من وسقيد جزء نفسه وجوزة لعنوها وذكر
 ان هذا التركيب عرض على جميع مشايخ الحنفية الذين لم يجز له احد فقلت له مثل هذا يحتاج الى التأمل
 في مبادئة وسياقه ثم تكلم عليه ثم سألني عنه الشيخ القاضي شمس الدين ابن الشافعية سألني عن
 الشيخ شرف الدين بن امام جامع سقير فقلت له هذا الكتاب ما هو عندي فأجبتني بسخة من
 هذا الكتاب فتأملت في سياقه وهو قوله اعلم ان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للجنس
 فان الوطئ ابتداءً وامتناناً وإرفاقاً ولهذا روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال النكاح رفق فليظن
 احكامه ابن وضع كرمته ولا يحسن صدوره من وسقيد جزء نفسه وجوزة لعنوها وسياقه وهو قوله
 اذا كان الرضيع صبياً بالنسبة الى الرضعة تكرمة لها وجعلت في التسرع اما بسبب ان جرحها صار
 جرحاً كما ان الام من النسب كذلك اذ جزؤه جزؤها وجزؤه الآخر جزءه والاب والابن ليس بينهما
 المرتبة في اعتبارهما جرحاً كره فانما خلقها لابتدال الامومي لها على انحاء الاستدال المذكورة فيه
 من ما لكها سبحانه قال تعالى والاعمام خلقها لكم فيها ذوق ومنافع وفي آخره فمما روي عن الامام
 وهو سبحانه ما لك الاشياء والحكيم على الاطلاق والعليم بالقوانين التي بها التقصير للدينوي فلم يثبت
 سبحانه وتعالى بواسطة الاعداً بلشراً بلولجها وحصول الجزء منه من ربه لها على الامومي موجب
 مثل ما نوجب لها مساوية في نوعه من الاحكام والاحترام فلم يعتبر الفقه لم الصبي والافكار الكسب
 اباه والاختية فرع الامية وكذا سائر الحرم بعدها انما يثبت بتعيينه الامية حتى لا يورثه فانه لا

جدير
 الكلام في مسئلة اخرى

جزء في الرضيع منه بخلاف الأب من النسب لأن جزءه أفضل في ولد الذي تركه الأب بسببه ولم
يستقر في المراه منه شيء بحيث يكون في لبنها جزء منه فكيف والأب إنما يتولد من الغذاء والكائن
من ما لا يحل إنما يصل من أسفل والتعدي لبقا الحيوة والجزء لا يكون إلا ما يصل من الأعلى إلى المعلقة
ولكن لما أثبت الشرع أمه وحبته عن ارتضاع لبن هو سبب فيه أثبت له وجه الرجل الأبوين
لأنه لا أب ولا أخ ولا جده ولا غيره منهن عارية عنه وفه **فقلت** الجواب عن ذكر أن الصغير المتصل
في قوله ولا يحبس صدوره عارية إلى النكاح وقوله من مستفيد جزء نفسه وحيوته المراد به العبي
الرضيع أنه يتصل الرضاع يستفيد جزء نفسه الذي هو أنبات اللحم وأنشأ العظم ويستفيد لبنها
حيوته إذا لولا الرضاع لما حصلت له الحيوة وقوله لفيد لها المراد به الرضعة إذ هي الفيد لجزء
نفس الصغير وحيوته فتقدر الكلام والله أعلم ولا يحبس صدوره إلى النكاح من الرضيع الصبي لم يفتقد إذ
هو استيفاء جزء نفسه وحيوته من الرضعة فحصلت الجزية بينهما لطفه واسطه فحرم النكاح بطريق
الكرامة وهذا المعنى مفقود في البهيمه لما ذكر في التتار والله أعلم **المسألة الثانية** في الصلح سيئت
عن رجل توفي عن أولاده وزوجه ثم توفي بعض الأولاد عن أخيه وأمية وعمه ثم توفيت وأمية
البتين الباقيتين عن أمها وعمها واختها ثم أتى الأخ أن أمة قد طلق الزوج في مرضه ملكا
وأثبت على كالم والمال إنما لم يتصل بينهما ولا وكلها وبين الأخ دعوى في ذلك ثم من بعد ذلك
حضرة إلى مكان واحتجبت فيه واجتمع جماعة فيهم الأخ وكان آخر المجلس أن قيل لها وهي حبيبة
اتفق المال على الصلح على مبلغ كذا وكتب بينهما أشهاد صورته أنها طالبت الأخ بخصمها من المثلث
ولم يذكر فيه إقرار ولا إنكار وأنه وقف بينهما سفير صلح على أن يقوم الأخ لها بكراصلها من حصة
التي طالبت بها من قبل ابتها فقطع النزاع ورفع الخصام متوفيا إلى أن على أنها تعقب ذلك وتوفي
بتركه مطلقا وبقيت الورثة ومن يجب برأيه من ذلك وأنها أقر أنها لم يجب عليها من موجود
الموتى شيء فلا يلزم وقع بينهما إقرار يقوم الاستحقاق شامل وثبت ذلك على حاكم حتى يجب
ما ثبت عنده وبصحة الصلح وبصحة البراءة من الجهول ثم ظهر بعد ذلك الموتى ما أعظم كثير كثير
تحت يد جماعة غير الأخ المذكور وفي ذمة رجل آخر دين له كثير والمال إنما خفي عليه إذ لم
تعلم حالة الصلح فهل يكون الأشهاد المذكور مسقطا لدعواها له على الأجنبي الذي ظهر عنده الموت
والدين أولا وهل يستفاد من قول الكاتب صلحا عن حصتها التي طالبت بها اختصاص الصلح بما نسب
إليها من مطالبها الأخ خاصة ويكون ما لم يطالب به عنده غير جارح عن عقد الصلح أولا وإذا
لم يذكر في الجواب إقرار ولا إنكار هل يحمل على صلح الإنكار وهل هذا الصلح أصلي أجنبي والمال إنما الأخ
هو الذي قام بالمالك من مال التركة أولا وهل يكون حكم الساقط بالطلاق في مرض الموت مانعا
لها من الأثر من غير دعوى منها ولا على وكلها أولا وهل القول قولها على عدم الإطلاع
على المال الذي ظهر في أن خفي عليها حالة الصلح بينهما ولا يباب ولي الأمر على مساعدتها
على خلاص حقها من ذلك وما حكم الله في ذلك **فاجبت** الحمد لله ما خالص الصواب وب رضى على

هذا

هذا الصلح صلح مع سكوت وهو صلح فضولي عن الأخ وهذا الصلح على هذا الوجه باطل الوجه
أحدها أن فيه تعليق الصلح بشرط وهو قوله على أن يقبل ذلك وتبري ركة مطلقا وتعليق
الصلح بالشرط باطل الثاني أن فيه تعليق الأمر بالشرط معنى وتعليق الأمر بالشرط باطل
الثالث أن هذا التركة مجهولة حال وجود المصالح والتركه متى كانت مجهولة ووقع
الصلح على كلي أو زبني لم يجر الصلح لاحتمال الربا والرابع أن فيها دين على الناس والتركه
متى اشتملت على دين ولم يشرط براءة الغرما من نصيب المصالح فالصلح باطل إذ فيه تمليك الدين
من غير من عليه وجب فلا يكون المشهاد عليها بما ذكرنا من أن طلب استحقاقها من التركة
الثالث من المال العين التي تحت رقبته وغيره ومن الدين الذي على الناس ظاهر كان أو خفيا
لو وقع الصلح صحيحا فاشترطه فكيف يكون مانعا من طلب حقها ووقع باطلا ولا يكون
حكم الساقط على هذا الوجه مسقطا لخصمها ومانعا مطالبها من الأثر لعدم شرطه إذ من شرط
نفاذ قضا القاضي في المجتهدين أن يصير الحكم حادثة في الخارج فيجزي في ذلك خصوصه بين يدي
القاضي من خصم على خصم ويباب ولي الأمر أن يراه تعالى به الدين وجعل فيه منفعة للمدين
على مساعدتها وخلاص حقها من شيعين في جهته بالطريق الشرعي والحالة هذه والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الخنفي عفا الله عنهما حاملا مصليا ومملا
ومجسلا ونقلت ذلك من جامع الفصولين في الفصل السادس والعشرين حيث قال وأجابه
ما لا يصح تعليقه بشرط ويبطل بقاؤه ثلاثة عشر البيوع والقسمة والأجانب والصلح على مال
والأب من الدين إلى أخيه وفي الفصل الثامن والعشرين منه في مسائل التركة بعد ثلاث ووفات
حيث قال ولو كانت التركة مجهولة لا بدري ما هي لم يجر الصلح على كلي وزبني لاحتمال الربا ولو
فيها دين فيكون عليك الدين من لا عليه ثم قال يجعل أربعة أسطر لو ظهر بعد صلحهم ثم يبيت
أو عين له هل يدخل تحت الصلح أولا لا والله فيه فقبل كل منهما وجه وعدم دخوله أشبه ومن
فصول العبادي في الفصل الثاني في القضايا المجتهدة **الوكالة** بسم الله الرحمن الرحيم سيئت
عن رجل وكل رجلا وكاله مطلقا مفوضا في جميع تعلقاته فقبض الوكيل له ما مبلغا وسلم له
ثم سافر الحاج والشريعت فتوفي الموكل ولم يذكر ما قبضه فعلى الوكيل في الدفع أم لا **فاجبت**
الحمد لله ما خالص الصواب وب رضى على ما لا يقبل قول الوكيل في الدفع لا بسببه والحالة هذه والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الخنفي عفا الله عنهما حاملا مصليا ومملا
أخبرت ذلك من فصول العبادي في الفصل الثالث والثلاثون في الأحكام في أحكام الوكالة
ولفظه ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فإن قال قائل كيف قبضت في حق الوكيل ودفعها
إليه لم يصدق على ذلك لأنه لا خبر على لا يملك إن شاء وكا هو ميت في إقراره وقد انفرد بموت الموكل
الجملة **التعليق بالشرط** سيئت عن رجل يريه إمامة وخطابه وقرأة مصحف بجامع بالصعيد
فأزعه شخص في ذلك بغير وجه شرعي ثم كتب المنانع على نفسه أشهاد بخط يد عماله يقول

الصلح تعليقها
بأمر وكذا

إذا اشتملت التركة على دين
يشترط براءة الغرما من
فالصلح باطل

تمليك الدين من غير
بأمر

تقبض

مسطرها اني لا دافع ولا مطعن لي فيما بين فلان القلاني من الخطابة والامامة وقراءة
المصحف بالجامع القلاني وانتي لا اعود اسقي علي خطيب ولا غيره في احد شي من وظائف الجامع
المذكور بنفسه ولا بوكيلي وميتي فعانت بنفسه او بوكيلي في ذلك واستقرت في شي من وظائف
الجامع المذكور كان علي سبيل التذلل الشري لفقره فكماله والدينه شرفها الله تعالى وعظمها
كذا كذا ديار نذر انذرتة والزمت به بنفسه ثم بعد وفاة الخطيب المذكور سقي واستقر في
خطابة الجامع وامامته فحل بلمرمة التذلل المذكور ام لا اقتونا ما جورين **فكتب** الحمد لله
ما في الصواب رب ردي علي نعم بلمرمة الوفا بالتذلل والحالة هذه والله الموفق قال ذلك وكنت
محرر من محم الطرابلسي الخفي عفا الله عنهما حامدا ومصليا ومسلما واخذت ذلك من شرح الكثر
في احوال المتفرقات من كتاب البيوع قبل كتاب الصرف حيث قال: فما يجوز تقليده
بالشرط فهو مختص بالاسقاطات المحضه التي علق بها كالاتاق والطلاق وبالاتامات
التي كلف بها كالحج والصلاة انتهى الحمد لله **النصراني** اذا علق بانه يصير يهوديا سئلت عن
رجل له حق شرعي علي نصراني فطالبه وشدة عليه وشكاه واشهد عليه انه ميت بمضي عشرة
ايام ولم يخطه يكون اشقل من دين النصرانية الي دين اليهود فمضت العشرة ايام المذكور
ولم يستطع من قصر يهوديا فاقبده علي وقاية فحل يلزم النصراني المشهور عليه شي في ذلك ام لا
فاجبت الحمد لله ما في الصواب رب ردي علي ان كان النصراني عالما بان هذا التظهير
لا يصير يهوديا بعد مضي العشرة ايام وان كان جاهلا بكونه يهوديا او في زعمه انه يصير يهوديا
اذ لم يدفع اليه حقه في المنة المذكورة صار يهوديا والله الموفق قال ذلك محم الطرابلسي الخفي
عفا الله عنهما حامدا ومصليا ومسلما واخذت ذلك من شرح الكثر في اول كتاب الايمان في قوله
وان فعل كذا فهو كافر حيث قال والصحيح انه ان كان عالما انه يمين لا يكره في الماضي والمستقبل
وان كان جاهلا او غفلة انه يكره بالخلف في القوس او بما شرط في المتصل يكره بها فيهما
انتهى والتصوير وان كان في المسلم لكن العلة تشملته وشمل النصراني واليهودي وغيرهما وان علم
الاستبدال وفيه للقضا بشهادة الزور اعترض علي لما اجبت بان الاستبدال غير صحيح فيما اذا
كانت المتصوغات للاستبدال لم يوجد شي منها بان المشهور من مذهب اي حنفية رضي الله عن ان القضا
بشهادة الزور ينفذ ظاهر او باطنا وهذا علي تقدير صحة الاتفاقي بشهادة الزور فينفذ ظاهر او باطنا
فاجبت بان هذا ليس مما ينفذ فيه القضا بشهادة الزور ظاهر او باطنا علي قول الامام ابي حنيفة
رضي الله عنه لقدر شرطه او من شرطه ان يكون المقتضي به من العقود والعسوخ مما يمكن القاضي انشاء
العقد فيه اما اذا كان مما لا يمكن القاضي انشاء العقد فيه فلا ينفذ قضاؤه فيه باطنا والقي البدل
الاصل ان قضا القاضي يشاهد في الزور فيما لا له ولاية انشائية في الجملة ينفذ الحل عند ابي حنيفة
وقضاؤه فيما سواه ولاية انشائية اصلا لا ينفذ الحل وقال شيخنا العلامة حكما للدين بن الهوام
رحمهم في شرح الهداية القضا بشهادة الزور في العقود والعسوخ ينفذ عند ابي حنيفة رضي الله عنه

ظاهرا

ظاهرا وباطنا اذا كان مما يمكن القاضي انشاء العقد فيه وقال في التبيين للامام فخر الدين الزيلعي رحمه
في تنبيه دليل الامام وفي الله عنه ولا يروى علينا ما ذكره الا ان جعل حكم الحاكم انشاء وشرطه ان يكون
المحل قابلا وقال في الاختيار في دليل الامام ولا نه قضى بامر الله بحجة شرعية فيما له ولاية النساء
فيجعل النساء محررا عن الحرام انتهى فقله العبار ان كلها صريحة في ان قضا القاضي بشهادة الزور
انما ينفذ عند الامام ظاهرا وباطنا فيما يمكن القاضي انشاءه ولما فيها الامم لك القاضي انشاءه فلا
ينفذ باطنا ولا ينفذ الحل فمثال ما يمكن القاضي انشاءه العقود والعسوخ مثل البيوع والنكاح والطلاق
وما يشبهها فان القاضي يملك الانشاء فيها اذ لم يبع امه زيد من عمر وخال غيبته وخوف الهلاك
فانه يبيعه للحفظ وكذا الوصايا والوصي يملك انشاء النكاح علي الصغير والصغيرة ويملك
فبيع النكاح في الغيب فيثبت ان له ولاية انشاء في العقود والعسوخ فيجعل القضا انشاء محررا
عن الحرام ومثال ما لا يمكن القاضي انشاءه الاملاك المرسله عن قيد الاسباب لان في الاستيلاء
تراجعا وليس تعيين البعض او من البعض وانما في الملك مطلقا فغير سبب ليس في وسع القضا
ومن ذلك منكوحة الغير او معتدته او المرتبة او الاختصاص تحت من الرضاع او المهرمة بالمصاهرة
او المطلقه ثلثا له ان ادعى انه تزوجها بعد زوج اخر ولم يكن كذلك واقام شهود الزور بانه
تزوجها وقضى للقاضي به لا ينفذ قضاؤه اذ ادعى انه تزوجها واقام شهود الزور فلا ينفذ
الحل والاجماع اذا القاضي لا يمكنه انشاء النكاح في هذه الفصول فلا يكون قضاؤه نافذا مقيدا
الحل ولا شك ان بيع الوقف يشهد الزور علي وجود المستوفات حال عدمها من هذا القبيل
اذ القاضي لا يمكنه انشاء فيه فلا يكون قضاؤه نافذا ظاهرا وباطنا لقدر شرطه
وهو ولاية الاستيلاء في الحال ولقسوتهم في قضاؤه فيه القضا ظاهرا وباطنا بشهادة الزور
وما لا ينفذ مع التعرض للدليل علي ذلك بيان ثبت وقد اختلف ليكون انهم قائلون فيقولون لعل
العلماء رحمهم في نفوذ القضا ظاهرا وباطنا بشهادة الزور فقال ابو حنيفة رضي الله عنه وهو قول ابي
يوسف الاول ينفذ ظاهر او باطنا فيما يمكن القاضي انشاءه كالعقود والعسوخ والنكاح والطلاق
والبيع والسرا والاجارة والعسوخ كالاتاق والفرقة بطلاق وغرور وفي الهبة والصدقة واثبات
عن اي حنفية ويعني بالتفاو ظاهرا ان تسلم المرافة الي الرجل ويقول يسلي بنفسك اليه فانه زوجك بالنفاذ
باطنا ان يحل له وطئها وحل لها التمكن فيما بينه وبين الله تعالى ولان القاضي مأمور بما في وسعه
واما في وسعه القضا بما هو حجة عنه وقد فعل وهذا ينفذ ان القاضي لو علم كذب الشهود
لا ينفذ وما لا يمكن القاضي انشاءه كالاتاق والمرسله والقضا بنكاح منكوحة الغير او معتدته
الغير او المرتبة او الاخت من الرضاع او المهرمة بالمصاهرة او مطلقه الذي لا يقبل الاستيلاء
ينفذ ظاهر او باطنا وقال ابو يوسف اخر او محرر وزفر والساق في وما لك واحد وغيرهم رحمهم
ينفذ ظاهر او باطنا احتجوا بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انكم تحتضرون الي
فلعل بعضكم الخرجت من بعض وانما انما بشر اقصي بما سمع من قضيت لمن مال فيه شيئا بغير حق

ما يملك القاضي
وما لا يملك

فانما قطع له قطعه من نار اخبر صلى الله عليه وسلم ان القضا بغير علم لا يثبت قطعه من نار وهذا
عام لجميع الحقوق من العقود والنسوخ وغير ذلك فينبغي ان يكون الحكم في الباطن هو عند الله
واما الظاهر فالحكم اذ لم يعلما ان الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم انما اقصى بالظاهر والله يتولى السرائر
ولان القضا انما ينفذ بالحجة وهي الشهادة الصادقة وهذه كاذبة يبين فلا ينفذ حقيقة ولهذا
لم ينفذ في الملك للرسول وكذا اذا كانت المرأة محرمة بالعدة والنكاح الغير او الرد او الرضا
او المصاهرة او كاذبة مطلقة من المدينى لما قبل الاستحلال فان قضا القاضي بشهادة الزور
في هذه الصور تنفذ ظاهرا لا باطنا بالاجماع فعلا كما لو كان الشهود كفار او عبيدا او مجذومين
في الوقف والمشهد كذبه يعلم بالعلم والقاضي لا يعلم فان قضا في غير هذه الصور لا باطنا وكذا في الميراث
ينفذ باطنا لا ظاهرا بالاجماع ولان القضا اظها العقد السابق واطهار العقد ولا عقد محال
او انشا العقد لم يسبق وقد انما يكون بارتباط المحاب والقبول ولم يوجد ولا يخيغه
رضي الله عنه ما روى ان رجلا خطب امرأة وهو ذو نفاق في الحسب فابت ان تزوجه فادعى
انه تزوجها واقام شاهدين عند علي رضي الله عنه فحكم عليهما بالنكاح فقالت اني لم تزوجه وانهم
شهود زور فزوجهي منه فقال علي رضي الله عنه شاهداك زوفاك وامضي عليهما النكاح ولو لم ينفذ
العقد بينهما بقضائه لما المنع من العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك عصيتها
من الزنا فكان ذلك منه قضا بشهادة الزور ولان قضا القاضي بما يحتمل الانسا انشأه فينفذ
ظاهرا وباطنا كما لو انشا صريحا ودلالة هذا الوصف ان القاضي ما تور بالقضا بالحق ولا
يقع قضا فوجب فيما يحتمل الانسا انشأه على الاشياء لان البينة قد يكون صادقة وقد يكون
كاذبة فجعل انشا والعقود والفسوخ مما يحتمل الشا من القاضي فان للقاضي ولاية الانسا
في الجملة فانه يمكن بيع امه زيد من عمر وحال غيبته وخوف الهلاك للحفظ وكذا الوصية ولا يوصي
له ولا يملك انشا النكاح على الصغير والصغيرة ويملك الفرقة في الغيب وغير ذلك فينبغي ان لا
ولاية الانسا بخلاف ما اذا كانت المرأة محرمة بان كانت منكوبة الغير او معتقة ونحوها
فان هناك ليس للقاضي ولاية الانسا ان ترى انه لو انشا صريحا لا ينفذ والجوارح الحديث
الذي استدلوا به فقد قيل انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في اخوان اختصما اليه في موارث
درست بينهما فقال لآخره ولم يكن لها بينة الا دعواها كذا ذكره ابو داود رحمه الله عن احمد
رضي الله عنه مع ما انه ليس فيه ذكر السبب والكلام في القضا بسبب ولان القضا قطع المنازعة
بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنا كان تهيدا للمنازعة بينهما اذ يمسك احدهما بالظاهر
ويطالب بالسليم والاخر بالباطن وان دفع فان قيل اذا كان القضا متضمنا للانشا ففسد شرط
حضور الشهود عند قوله قضيت في دعوى النكاح قلت اقول قال شمس الامية وغيره لا
ينفذ باطنا عنه بقوله قضيت لا يمتنع من الشهود وبه اخذنا لما لا يخفى وهو قول الزعفراني
وقيل لا يشترط حضور الشهود عند القضا لان العقود لا يثبت بغير صحة قضائه في الباطن وما

بما هو في اليد والاشياء

ثبت بمقتضى صحة الغير لا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعتق عبدك عني بالغ وغلا ف ما
اذا كان الشهود كفارا او عبيدا فانهم يعرفون بسماتهم وكذا الحدود في العتق لان اقامه
المدة تكون على ملاين الناس والكفار علامات في دار الاسلام يعرفون بها فكان الوقف
عليها متيسر وبخلاف الملوك المرسله اي المطلقة عن ثبات سبب الملك لان الملك
لا يملكه من سبب اذ الملك من الجوارح وفي الاسباب تراجم ولا دليل يبين بعض الاسباب
فلا يمكن القضا بالملك بسبب سابق على القضا بطريق القضا فلا طالب القاضي بذلك
لعدم الدليل انما يفتي باليد ولا يلزم من ثبوت اليد الملك حقيقة الموضع هل
له النظر على الوقف سيئت عما اذا وقف واقف وقفا وشرط النظر عليه لنفسه ايام حياته
وله ان يستقروا ويقوموا ويوصي به ان شأون غيره فان مات عن غير اسناد ولا ينفذ
ولا ايضا او اسناد وقفا ووصي وبذلك يكون النظر على ذلك لجماعة سببهم في كتاب الله
ثم وقف بعد ذلك على عقارات على حكم شرطه في وقفه الاول المذكور في الحال والمالك
والعتق والامكان والاستحقاق والنظر والوطء بحيث لا يخرج عن حكم ذلك ولا يعدل عن
ذلك غير ان شرطه في وقفه الثاني ان يكون النظر بعد وفاته على وقفه الاول والثاني
لجماعة سببهم من يبين على ما شرح في وقفه الثاني غير ترتيب النظر في وقفه الاول
ثم بعد ذلك جميعه بركة الله عليه بوصيته لمخمس عتار بقا ومغناها هذا كتاب وصيته
شرعية جعل النذر فيها للامام الشريف وسبي نصر الله الموصي هو فلان وسبي اسند وصية
الشريعة لفلان ولفلان وصيتي وسبي المسند اليهم الامراء هم خمسة عشر نفرا عاتقا اسم
بعضهم على بعض نوا والعطف معياد معهما في اسم كل واحد اسم الجركا ذكر فيه وجعل للاوصيا
المذكورين اذا نزلت بهم جات الموت ان يمتطوا على ما عساه مخلقا عنه من بعد وغير ما يتول
شرعا ويتقاضي وتوفي ماله وعليه من دين وان تغرق الثلث المعسوخ له في اخراج بصرف
في قراة حتمات واطعام طعام وصدقات للفقراء وكفارات وجهات البر بحسب ما يراه الاوصيا
جعل لهم التصرف في ذلك كذلك على الوجه الشرعي ثم مات بعد ذلك فله الناظر والاوصيا المذكورين
في كتاب الله ايضا بمقتضى ما جعل لهم الموصي في كتاب وصيته وهو ما عين اعلا على الوجه المشرح
فيها ما عاين مشاركه في النظر على الوقفات المذكورين مع النظر المشرط لهم النظر المسمى اخرا
في الوقف الثاني المستقر على الحال اخيرا في ذلك ام لا وهل لاحد الفريقين وهما الفريق المسند
اليهم الاوصيا والنظر المشرح في كتاب الوصية المذكورة والفريق الذي شرط له الواقف
في وقفه الثاني النظر على وقفه بعد وفاته اختصاص بالنظر على الوقفات المذكورين الاستقلال
بدون الفريق الاخرام يكون الفريقان متكررين في النظر لوقفات المذكورين ام كيف الحال
وما الحكم في ذلك **فاجبت** الجريدة ما خ الصواب رب ردي على مقتضى عبارة هذه الوصية
اختصاص الاوصيا بالتصرف في تركه الموصي بعد وفاته فقط ولا يكون لهم مشاركه في النظر



على الوقفين المذكورين وتبين بالنظر على الآثار المشروطة لم النظر في الوقت الثاني الذي
استقر على الحال وبذلك صرح الإمام قاضي خان وصاحب تجنيس الواقعات رحمه الله تعالى
وأما المسئلة التي يشارك فيها الموصي الناظر على الوقف في النظر في ما إذا أوصى إليه وصيه
مطلقاً ولم يقيد بها بالتركه ولا غيرها بان يقول جعلت فلاناً وصي ولم ير على ذلك في هذه الصورة
يشارك الموصي الناظر على الوقف في النظر على ذلك الإمام الخفاف والإمام هلال وصاحب
المحيط رحمه الله تعالى والله الموفق قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي الحنفى عفا الله عنهما حامداً
ومصلحاً ومسلماً ومحباً بلا فعاية قاضي خان ولو كان الواقف جعل الوقف قتيماً فلما حضرته
الوفاة أوصى إلى رجل فان هذا الوصي لا يكون قتيماً على الواقف يعني لا يكون متولياً لعبادة التمسيس
ولو كان الواقف جعل الوقف قتيماً فلما حضرته الموت فوصى إلى رجل فهو وصي له غير قتيماً على الواقف
وعبادة الخفاف قلت أرايت إذا قال أوصى هذه صدقة لله عز وجل على وجه ستمها على أن ولايتها
في حيوتي وبعد وفاتي إلى فلان قال هذا جائز قلت فان أوصى بعد ذلك إلى رجل فقال فلان وصي
هل يكون الوصية إن يتولى الوقف مع الرجل الذي جعل إليه ولايتها قال نعم يتولى أن الوقف جميعاً
ويكون الوصي وصياً في جميع التركات الباقية إلا أن يقول الواقف قد وقفت أوصى هذه على
كذا وكذا وجعلت ولايتها إلى فلان وجعلت فلاناً وصي في تركاتي وجميع أموري فيكون كل
واحد منهما وصياً بجعل إليه من ذلك وعبادة هلال قلت أرايت إذا قال أوصى هذه موقوفة
على أن لفلان ولايتها في حيوتي وبعد وفاتي ثم أوصى بعد ذلك إلى رجل قال للموصي الثاني أن يلى ذلك
الوقف مع الذي شرط له ولايته الوقف جميعاً ثم قال بعد ذلك قلت أرايت أن أوصى إلى هذا الرجل
في شيء بعينه قال فلا يكون له من ولاية الوقف شيء وله ولاية ما أوصى به إليه خاصة دون ما سوى
ذلك وعبادة المحيط ولو قال الواقف عند الموت لرجل أنت وصي ولم ير عليه تدخل ولاية الوقف في
الوصية وأبى علم الجرس للعالمين **في العدة** سؤال ورد من دمشق المحررة صورة من المسئولين
السادة العلماء الأعلام ظل الله عليهم الأئمة الذين جعلهم الله تعالى أدلة يسلك بها طريق الطاعة ومعالم
يقترى بها السنة والجماعة ونحو ما يعنى بها في ظلم الشبهات ودواعي تنهض بها عن المحللات
شكر الله سبحانه وأعلى في الدارين ذكرهم أن يتفضلوا وينجوا برفع حجاب الأجمال وكشف قباب الأشكال
في الجواب إذا تزوج من لا تولد له ولد وكان يعقل الطلاق والنكاح وبلغ تسع سنين من العمر وعشر
وكان يتطبع الوطى غير أنه لا ماله إذا جازى زوجته ثم أبانها هل عليها أن تعتد ولا إذا كانت العدة
لبراءة الرحم من الماء والزوج وإذا كان أقل من لا تولد له ولد بن عشر ولا يصح نكاح دون ابن عشر
فإذا صح نكاحه وأبانا بعد البناء ولا ماله هل يجب العدة أم لا وما الحكم في ذلك وذلك مفضل لا يجيبوا
أنابكم الله الجنة وأبسطوا الكلام في هذا المقام فإن الحاجة إلى بيانه داعية والأدلة التي استعملها
تعال وأعيد فنصر الله أمر الرشد إلى سوا السبيل وجميع بين بيان الحكم وأيضاً الدليل والله مقام
لكم أحسن الجزاء وأنا قبل قليل وهو حسبنا ونعم الوكيل **وعلى** جواب صورة من المحدثين بالعالمين

وبه التوفيق

وبه التوفيق والهداية للشهاب الأيمه متفقون على أن الصغير الذي لم يبلغ على أي سن كان
تزوج ولو كان دون سن التمييز لكن رأي الشافعي رضي الله عنه أنه لا يزوجه إلا بالبراءة أو بالطلاق
على أنه يزوجه غير الأب والجد من أولياء النسب وماله وجوب العدة على المطلقة إما إذا كان المذكر
أو إذا خال المني فإذا دخل الصغير الذي لم يبلغ سنًا أو لم يبلغه وجب على زوجته العدة وإن
تفترق براءة رحمها لأن العدة قد يكون وجوبها تعبدًا كما هو على الطلاق على براءة الرحم وإن كان
تحقق براءة الرحم وقع الطلاق لوجود الصفة المعلق عليها ومع ذلك يوجب العدة وقد يكون معقول
المعنى والسائل غفل عن القسم الأول وقد استأثر الله عن هذه العدة وبني على ذلك الظن لا ينبغي طلب
الجواب وتحقيق الصواب وقد بينا ذلك آتم بيان والله المستعان وهو عالم قاله وكتبه محمد بن محمد
بن عبد النعم الجوهري الشافعي عفا الله عنه وعن والده ومشايد والمسلمين رضي الله عنهم أجمعين
مكتب إلى جانب المهر من مآخ الصواب رب زني على نكاح الصغير ابن العشر أو دونها عقل النكاح
أم لا صحیح إذا تزوجة وليه عصبة كان أو دارحم وأما قول السائل ثم أبانها فهذا فرض محال إذا أبانها
من الصغير فصلاً غير مقصوداً سواء أذن له وليه في ذلك أم لا فلو قال السائل ثم أبانها منه هل تعتد
أم لا كان موجباً ادبيته منها من غير قصد يتصور في مسائل منها إذا مات عنها ومنها إذا أرادت
عن الإسلام والعياذ بالله تعالى ومنها إذا قبلت أباة بشهوة ومنها إذا كانا مجوسين فأسلمت
ثم عرض عليها الإسلام وهو يعقل فإني فإن في هذه المسئلة تبين منه وجب عليها العدة في الموت
مطلقاً وفي بقية الصور يجب عليها العدة إن وقع ذلك بعد طهرها وبعد الخلوة بها سواء كانت الخلوة
مصححة أم فاسدة إذا العدة كما هي واجبة للتعرف عن براءة الرحم فهي واجبة حقاً للشرع بدليل أنها
لا سقط باسقاط الزوجين ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج وتبدلاً فلا بد من ذلك
في حقوق العباد والله سبحانه وتعالى الهادي للصواب قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الحنفى
عفا الله عنهما حامداً ومصلحاً ومسلماً نقلت ذلك من شرح العداية للشيخ كمال الدين بن الحوام رحمه الله ومن
الرضاع والاستيلاء سئلت عن رجل متزوج بأمرأة فأنت منه بولد ثم أرضعت معه طفلاً
آخر رضعت كبنه مدة ستة أشهر فأكبر ثم أن زوجها المذكور تزوج بأمرأة أخرى فأنت معه طفلاً
من زوجته وأسهر الطفل بن تضع من أمه ومن المرأة المذكورة وهي في عصمة الرجل المذكور إلى حين
فطام الولد المذكور فهل هذا الرضاع محرم مع استيعاب الرضعات المحرمات أم لا وإذا كان محرم
وكبر الطفل المذكور وصار رجلاً ومك جارية من موطأت زوج أمه المذكور فهل يجوز له وطئها أم لا
وإذا قلتم لا يجوز الوطى وجه الحكم وطئها وانت منه بولد فهل يصير أم ولده أم لا وإذا قلتم أنها
لا تصير أم ولده فهل يجوز له بيعها أم لا وإذا قلتم يجوز له بيعها وأبناها البائع الأول الذي هو
زوج أم الولد فهل يجوز له وطئها أم لا وما الحكم في ذلك أفقونا ما جوب من ميثنا **واجبت** المهر
مآخ الصواب رب زني على نعم هذا الرضاع محرم فإذا صار هذا الطفل رجلاً ومك جارية من
موطأت زوج أمه الذي هو أبوه رضاعاً لا يجوز له وطئها فإن جهل الحرمة وطئها وانت بولدها

يتنونه المآخ
أزوج

نسبه منه ان ادعاه وتبين الامه ام ولد له لا يجوز له بيعها اذ حرمه الوطى لا يمنع من النسب
 كوطى المائض ووطى ام ولد التي وطيها ابوها وابنه او وطيها زوجها او وطيها امه ابنة
 التي وطيها الابن وان لم ينع نسب هذا الولد لا يثبت نسب منه ولا يصير ام ولد له ويجوز له
 بيعها فاذا باعها ودخلت في ملك البائع الاول لا يجوز له وطيها بصير ورثها موطوءا ابنة
 رضاعا والحالة هذه والله الوفاق قال ذلك مجرم من مهر الطرأ اليه الحنفى عفا الله عنه
 ومصليا ومسلما واخذت ذلك من شرح الكنز للزليحي حيث قال في باب المحرمات قال
 والكل رضاعا اي يحرم عليه جميع من تقدم ذكره من الرضاع وهن امه وبنه وخالته وبنات
 اخوته وعمته وخالته وام امه وبناتها وامرأة ابنة كل ذلك يحرم من الرضاع
 كما يحرم من النسب ومن شرح الشيخ كمال الدين ابن الميمون رحمه الله حيث قال في كتاب الاستيلاء
 قوله واذا وطيها ابنة ابنته فجات بولد فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولد للاب سوا كان الابن
 وطيها ام ولد لان حرمة الوطى لا يمنع ثبوت النسب كوطى المائض ومن المحيط حيث قال في
 باب ام الولد ولو حرم عليه ووطى ام ولد بان وطيها ابوها وابنه او وطيها زوجها او ابنتها
 فجات بولد لمسته اشهر لا يثبت النسب الا بالدعوة لان الفرائس قد انقطع بالحرمة المترتبة ولم
 يوجب العلوق فصار كفراش المنكوحه لا يبقى مع الحرمة المترتبة ففراشها اولي والنسب بدون
 الفراش لا يثبت الا بالدعوة ومن البدائع حيث قال اما شرطه فاهو شرط ثبوت النسب شرعا
 وهو الفراش ولا فراش الا بملك الميمون او شبهته او نأويل الملك وملك النكاح او شبهته ولا يصير الامه
 فراشا في ملك الميمون بنفس الوطى بل بالوطى مع قرينة الدعوى والله اعلم **القول بحرمه البضاع**
سبب الرضاع سبب الرضاع هو حمل الرحم هو حسي لا اله الا هو عليه توكلت المريم التي التي يقول
 الحق وهو يعدي السبيل واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الا هو بالصدق والعفاف وكل امرئ
 واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الناجي عن الفسوق والنجس والبرص والبدن صلي الله عليه وسلم
 عن ابي القيل **وبعد** فيقول العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن محمد الطرأ اليه الحنفى عفا الله عنه
 وقعت في هذا العصر حادثه اختلف فيها على العصر وهي ان شخصاً اقر لا جنسية انها اختمت من الرضاع
 وتكررت ذلك منه مرارا واشهد على نفسه انها اختمت من الرضاع ثم بعد ذلك تزوجها بعد ذلك وجع عن
 ذلك الاقرار فقال بعض على العصر الرجوع معتبر والنكاح صحيح لانه لم يوجد فيه ما يمنع الرجوع
 عن الاقرار اذ ما نعه الشات على الاقرار وتفسير الشات على ما صرح به عليا وناجهم اسم في كنه
 ان يقول ما قلته حق بعد اقراره بالاجنية فالتم يقار ذلك يقبل رجوعه عن الاقرار ولم يوجد ذلك
 في هذه الحادثه وقال اخرون الفقهاء جلتهم هذا الرجوع غير معتبر وهذا النكاح غير صحيح لوجوه
 الاشهاد على نفسه بذلك وهو امر مانع الرجوع وليس المانع محصورا في قوله ما قلته حق
 فاجبت ان اذكر ادلة كل من الفريقين واجبت عن شبهة من تسكت بان المانع من الرجوع محصور
 في قوله ما قلته حق وعن الشافعي الوارد على ادلة من ادعي عدم الحصر في هذه اللفظة واسأل الله تعالى

بسم الوطى لا يمنع ثبوت
 نسب كوطى المائض

نسب دون الفراش
 في الابان دعوى

ان يستأ

ان يستأ على الحق بالقول الثابت في الدنيا والاخرة فادله ان قال بان المانع من الرجوع محصور في
 قوله المقرب بعد الاقرار ما قلته حق وانما لم يقل ذلك يقبل منه الرجوع قول صاحب البدائع رحمه
 وكذا اذا اقر الرجل بهذا قبل النكاح فقال هذه اخوتي من الرضاع او امي او بنتي وامر على ذلك وادام
 عليه لا يجوز له ان يتزوجها ولو تزوجها يفرق بينهما ولو قال او همت او غلطت حاز له ان يتزوجها
 عندنا لما قلنا ان يتجى قالوا هذا نص صريح في انه اذا قال او همت او غلطت بعد الاقرار على الاقرار
 والادام عليه يقبل ذلك منه ويجوز له ان يتزوجها ولو تكرر الاقرار بذلك خمسين مرة واكثر حيث
 لم يوجد منه الشات على الاقرار بان يقول ما قلته حق وقول مجرمين الحسن رحمه في الاصل ولو
 اقر الرجل ان امرأه هي اختمت من رضاع وامه من رضاع ثم قال او همت او اخطأت او نسيت
 وصدقته المرأة فله ان يتزوجها ولو ثبت على قوله الاول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق
 بينهما انتهى قالوا هذا نص صريح في انه اذا ما تمتع الرجوع اذا قال ما قلته حق وقول الحاكم
 الشهيد في الكافي واذا اقر الرجل ان هذه المرأة اختمت امه او ابنته من الرضاة ثم اراد
 بعد ذلك ان يتزوجها وقال او همت او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة فها مصدقان ولان
 يتزوجها وان ثبت على قوله الاول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما انتهى قالوا
 هذا ايضا نص صريح في ان الرجوع انما تمتع اذا قال ما قلته حق وقول شمس الملة الشريفة رحمه
 في المبسوط فاذا اقر الرجل ان هذه المرأة امه او اختمت او ابنته من الرضاة ثم اراد بعد ذلك ان
 يتزوجها وقال او همت او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة فها مصدقان على ذلك ولان يتزوجها
 وان ثبت على قوله الاول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما انتهى قالوا هذا ايضا نص
 صريح في ان الرجوع انما تمتع اذا قال ما قلته حق **وقول** صاحب الذخيرة اذا قال الرجل هذه المرأة
 امي من الرضاة او قال بنتي او قال اخوتي ثم اراد ان يتزوجها بعد ذلك وقال او همت او اخطأت او نسيت
 وصدقته المرأة فها مصدقان على ذلك ولان يتزوجها وهذا استحسنان وان ثبت على قوله الاول
 وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما فها مصدقان استحسنان انتهى قالوا هذا ايضا نص
وقول الولو الجي في فتاوه اذا اقر الرجل ان هذه المرأة امه او اختمت او ابنته من الرضاة ثم اراد بعد
 ذلك ان يتزوجها وقال او همت او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة فها مصدقان على ذلك ولان
 ان يتزوجها وان ثبت على قوله الاول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما انتهى قالوا ايضا
 هذا نص صريح في المقصود **وقول** الامام فخر الدين قاضي خان رحمه رجل اقر ان هذه المرأة امه
 او ابنته او اختمت من الرضاة ثم اراد ان يتزوجها وقال او همت او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة
 فها ادعي من الغلط والسيان كان له ان يتزوجها وان ثبت على اقراره وقال هو حق كما قلت لم يكن
 له ان يتزوجها انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود **وقول** الامام العلامة حافظ الدين في
 رحمه في الكافي وكذا اذا اقر ان هذه المرأة امه او ابنته رضاعا ثم اراد ان يتزوجها وقال اخطأت
 او همت او نسيت فصدقته فها مصدقان على ذلك ولان يتزوجها وان ثبت على قوله وقال هو حق

كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما انتهى قالوا ايضا هذا نص صريح في المقصود **وقول** صاحب تمة الفتاوى
رحمه الله اذا اقر الرجل ان هذه المرأة امة او ابنته او اخته من الرضاع ثم اراد بعد ذلك ان يتزوجها
وقال او هت او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة فها مصداقان على ذلك وله ان يتزوجها وان
ثبت على قوله الاول وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح
في المقصود **وقول** صاحب الفتاوى الثاني خاينه رحمه الله اذا اقر الرجل ان هذه المرأة امة من الرضا
او قال ابنتي او اختي ثم اراد ان يتزوجها بعد ذلك وقال او هت او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة
فها مصداقان على ذلك وله ان يتزوجها وهذا السمعان فان ثبت على قوله الاول وقال هو حق
كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما قياسا واسمسا ناهي قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود
وقول شارح الهداية الكافي رحمه الله ولو اقر ان هذه اخته او ابنته من الرضاع ثم قال
او هت او اخطأت له ان يتزوجها ثم قال ولو اقر الرجل قبل التزوج وثبت على ذلك لا يحل له تزوجها
انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود معونه تفسير الثبات بما تقدم **وقول** شارح الهداية
الشرائح الهندية رحمه الله اذا اصر على ذلك وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما قياسا واسمسا
انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود **وقول** العلامة شارح المجموع ابن فرشته رحمه الله وفي الفتاوى
الخلاف فيما اذا لم يثبت على هذا القول اذ لو ثبت عليه وقال هو حق ثم قال او هت لا يصدق اتفاقا
ولا يقتصر هذا على المجلس حتى لو كان الاقرار في وقت وقوله ما قلته حق واخطأت بعد عشرين
بعتبر وعلى هذا لو قال لا خبيثة ثم اراد ان يتزوجها انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود
وقول الامام الترمذي رحمه الله في شرح الجامع الصغير قال لا مرادة هذه اخي او بنتي او امة الرضاع
وثبت عليه فرق بينهما ولو قال اخطأت او غلطت او هت او نسيت لم يصدق قياسا ويصدق
اسمسا لان هذا الجواب وتحريم فلا يعمل به بقرينه وهو اللزوم بان يقول ما قلته حق انتهى قالوا
هذا ايضا نص صريح في المقصود **وقول** الامام حافظ الدين انكردي رحمه الله في فتاواه ولو
قال لها ابي او اخي رضاعا ثم قال اخطأت او نسيت وكذبته المرأة او صدقته بجور له ان يتزوجها
ولو قال فولي حق ثم اراد ان يتزوجها ليس له ذلك ويفرق ثم قال وانما يقبل ذلك فيما اذا قال اخي
ثم قال او هت ولا يفرق اذا لم يقل انه حق انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود حيث
حضر اليك والاثبات **وقول** صاحب الخلاصة اذا اقر الرجل ان هذه المرأة امة او ابنته او اخته من
الرضاع ثم قال بعد ذلك او هت او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة فان اراد ان يتزوجها فصدقته المرأة
مصدقان وان ثبت على الاول قال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما **وقول** صاحب الفتاوى
الظهرية يورج اقران هذه المرأة امة او ابنته او اخته من الرضاع ثم اراد ان يتزوجها وقال
وهت او غلطت وصدقته المرأة فيما ادعي من الغلط كان له ان يتزوجها ولو ثبت الرجل على
اقراره وقال هو حق كما قلت لم يكن له ان يتزوجها انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود
وقول العلامة كمال الدين ابن الهمام في شرح الهداية فروع قال لا مرادة هذه امة من الرضا

واخي

واخي او بنتي من الرضاع ثم رجع عن ذلك بان قال اخطأت او نسيت ان كان بعد ان ثبت على الاول
بان قال بطل هو حق او كما قلت فرق بينهما ولا ينفعة محو ذلك بعد ذلك وان قال قبل ان يصدق منه
الثبات عليه لم يفرق بينهما خلافا للشافعي رحمه الله والنكاح باق لان مثله انما يوجب الفقرة
بشرط الثبات وتفسير الثبات بما ذكرنا انتهى قالوا هذا ايضا نص صريح في المقصود ومثل هذا في الامم
لهم ايضا في فتاوى خير مطلوب وفتاوى ابي الليث السمرقندي والقنيد وجامع المعمرات وخزانة
المفتين والمبني شرح الجمع ولطائف الاشارات والمحيط للشمسي في كلها على هذا النمط وهو ان الرجوع
انما يقبل اذا قال ما قلته حق واما اذا لم يقله لم يمنع الرجوع **والجواب** لنا عما استدلهوا به اما
عما في البدائع فمن السياق والسباق والتسوية والتخصيص والتعليل ما السباق فقوله قبل هذه المسئلة
واما بيان ما يثبت به الرضاع اي يظهر به فالرضاع يظهر باقرار من اقر ان هذه المرأة ابنته او اخته او ابنته
اما الاقرار فهو ان يقول لامرأة تزوجها هي اخي من الرضاع او امة من الرضاع ونسيت
على ذلك ويصدق عليه فيفريق بينهما لانه اقرب بطلان ما يمكنك ابطاله للحال فيصدق فيه على نفسه ثم
قال فان اقر بذلك ثم قال او هت او غلطت او اخطأت او نسيت او كذبت لهما على النكاح ولا
يفرق بينهما عندنا وقال ما كان والشافعي رحمه الله يفريق بينهما ولا يصدق على الخطا وغيره ووجه
قولهما انه اقرب بسبب الفقرة فلا يمكنك الرجوع كما لو اقر بالطلاق ثم رجع بان قال او هت كذا هذا ولنا
ان الاقرار اخبار فقولنا هي اخي اخبار مرادة انها لم تكن زوجته قط لانها محرمة عليه على التأكيد
فاذا قال او هت صار كانه قال ما تزوجتها ثم قال تزوجتها وصدقته المرأة ولو قال كذب يقران
على النكاح كذا هذا ولما جاب عن القياس انتهى فقولنا المسئلة نظير تلك المسئلة فكما ان هذا كما
يقبل الرجوع اذا لم يصح على اقراره فكذلك هنا قالوا ليس في تلك المسئلة ما يدل على ان الرجوع
قبل الاقرار بل هي صريحة في ان الرجوع بعد الاقرار لانها قال فان اقر بذلك ثم قال او هت فاسم
المرأة عاتق لي الاقرار السابق وهو الاقرار مع الاصرار وقد قال فيها بانها على النكاح ولا يفرق
بينهما وهو المطلوب **قلت** فاذا لم يبق لتعليل الخلاف فائدة اذ حمل الخلاف انما هو فيما اذا وجد
الاقرار من غير اصرار ثم رجع اما لو اصر على اقراره ثم رجع فلا يقبل رجوعه اجماعا ثبت ما ادعينا
واما السياق فلا تارة قال بطل هو حق المسئلة وكذلك اذا اقر بالنسب فقال هذا امة من النسب او
اخي او بنتي وليس لها نسب معروف وانما تصح ائاما او بنتا فانه سببا لغيره فانه اصر على ذلك
وثبت يفريق بينهما الظهور بالنسب باقراره وان قال او هت او اخطأت او غلطت بصدق ولا
يفرق بينهما عندنا بل قلنا انتهى فقد جعل قوله او هت الى اخره قسما لقوله فان اصر على ذلك
واما التسوية فلا تارة قال وكذلك اذا اقر بعد قبل النكاح فاسم المرأة عاتق الي المسئلة السابقة
وقد جعل ههنا المسئلة مشبهة بتلك فيقتضي ان يكون حكمها حكمها في ان الرجوع انما يصح اذا كان
قبل الاصرار قالوا لا يستقيم تشبيه ههنا المسئلة بتلك لان تعليل تلك المسئلة وهو قوله كذا اقر

بطلان ما يملكه الحال فيصدق فيه على نفسه يمنع من ذلك اذا المنع في ابطاله الى النكاح وهذا
اليعنى مفقود في هذه المسئلة لعدم الملك فيها فلا يصح التشبيه قلت التشبيه صحيح انه كما ابطال
النكاح يملك اخرجها عن مجلد النكاح بالاقرار على نفسه بسبب الحرمة فصحة التشبيه ان في كل منهما
اقرار على نفسه بما يملك ابطاله في الحال واما التخصيص فلا بد ان يترجها عندنا
فتخصيص الجوار يكونه عندنا دليل على ان الرجوع انما يعتبر اذا كان مع عدم الاصرار اذ لو كان مع
الاصرار لا يصح الرجوع اجماعا فيبطل فائدة التخصيص وكلام هذا العالم الجليل وتقييده لا يخلو
عن الغايه واما التعليل فلا بد ان يقال لما قلنا اي للتعليل السابق في تلك المسئلة الذي اقامه
لنا واجاب فيه عن قياس الشافعي وما انك رحمه الله وذلك انما كان في مسئلة الرجوع من غير
اصرار والا لارتفع الخلاف فاذا ما في البداهة حجة لنا لا نعلم قالوا الاصرار هو الاقامة على الشيء والاصرار
عليه بدليل ما قال في الصحاح اصررت على الشيء اي قمت ودمت وما قاله الهروي في الفرسية الاصرار
الاقامة ويقال هو الذي على العزم لقوله تعالى ولم يصبروا على ما فعلوا فاذا ان ترجع وان تكرر
منه الاقرار خسين من قفاكثر اذ اصرار لا يتحقق الا بالوام عليه الى الموت قلت ما قالوه هو
حقيقة الاصرار لغد وكلام لنا فيه اذ لو قلنا به لما تحقق لنا رجوع بعد الاصرار ايذا والعلما اصرارهم
مستحقون بوقوع الرجوع بعد الاصرار فعلم انهم لا يقصدون به معناه اللغوي وانما يقصدون
به الثبات على الاقرار كما هو مصحح بدني كثير من الكتب وقد فسروا الثبات بان يقولوا قلتم حق
او يشهد على نفسه بذلك كما استوفى عليه واما الجواب عما قاله محمد في الاصل فهو ان المراد بقوله
هو حق ما يدل على الثبات على الاقرار من هذه اللفظة او ما في معناها من قوله صدق او صواب
او صحيح او لا شك فيه عندي او هو كما قلت او الاستشهاد على نفسه بذلك على ما صرح به كثير من
المصنفين الشارحين لقول محمد رحمه الله كما استوفى عليه اذ هم لا يخرجون عن قوله بل هم مفسرون
له مع ان محمد رحمه الله قال في الاصل بعد ذكر هذه المسئلة ولو قال الزوج هذه المقالة وثبت عليها
واسعدا الشهود فتن وجده المراه ولم تعلم بذلك ثم جات الشهود بعد النكاح فرق بينهما فلم يجعل الثبات
محصورا في لفظة هو حق فاذا ما في الاصل دليل لنا لا نعلم والله اعلم واما الجواب عما قال في الكافي للحاكم
الشهيد رحمه الله فهو نفس الكافي لانه قال بعد ذلك واذا اقر الرجل بهذه المقالة وثبت عليها واسعدا
الشهود ثم تزوجته المراه ولم تعلم بذلك ثم جات بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما فلم يجعل الثبات
محصورا في لفظة هو حق فاذا ما في الكافي هو حجة لنا لا نعلم والله اعلم واما الجواب عما قاله الشيخ في
الشرح والحكم في المبسوط فهو نفس عبارة ايضا لانه قال بعد ذلك واذا اقر الزوج بهذه المقالة
وثبت عليها واسعدا الشهود ثم تزوجته المراه ولم تعلم بذلك ثم جات بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما
ولا ينفعه جوده لانه لما ثبت على مقالته في التبدل ونعم انه حق لا غلط فيه فقد اقره حكم اقراره
وصار كالحجة وانك الاقرار بعد النكاح فيفرق بينهما ولا ينفعه جوده انتم في هذا الكلام صرح في الثبات

لا يتحصر

لا يتحصر في لفظة هو حق بل المقصود ذلك اللفظ وما يوردي معناه لانه قال لما ثبت على مقالته
في التبدل ونعم انه حق لا غلط فيه مع انه لم يوجد في هذه العبارة لفظة هو حق واما وجد فيها
وثبت عليها واسعدا الشهود فعلم ان الثبات لا يتحصر في لفظة هو حق فاذا ما في المبسوط حجة
لنا لا نعلم والله اعلم واما الجواب عما في التذييل من نفس التذييل ايضا لانه قال بعد ذلك واذا
اقر الرجل ان هذه المراه اخته من الرضاع وثبت على ذلك واسعدا الشهود ثم تزوجها
ولم تعلم المراه بذلك ثم جات بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما انتهى فلم يحصر الثبات على
لفظة هو هو حق فاذا ما في التذييل حجة لنا لا نعلم واما الجواب عما في التذييل من قولوا هو حق فانه ايضا
لانه قال بعد ذلك كما قاله صاحب التذييل واما الجواب عما قاله قاضي خان رحمه الله فانه ايضا
لانه قال بعد ذلك في مسئلة الزوجه ولو ثبت على اقراره وقال هو حق كما قلت واسعدا
عليه شهودا فرق بينهما فلم يحصر الثبات على قوله هو حق ولا فرق في هذا اللفظ بين ان يكون
في حق الزوجه او الاجنبية فاذا ما قاله قاضي خان حجة لنا لا نعلم والله اعلم واما الجواب عما قاله
الشيخ حافظ الدين السبكي رحمه الله فهو ما تقدم في جواب الاصل ان المقصود ما يدل على الثبات
من لفظة هو حق او ما في معناها لا الحصر على هذه اللفظة واما الجواب عما في التذييل من قوله فانه
قال بعد ذلك في مسئلة الزوجه ولو ثبت على هذا النطق فقال هو الحق او اسعدا الشهود
فرق بينهما ولو ثبت ذلك لم ينفعه جوده فلم يحضر الثبات على قوله هو حق ولا فرق في
هذا الحكم بين الزوجه والاجنبية فاذا ما في التذييل حجة لنا لا نعلم والله اعلم واما الجواب عما في
التاخر حاشية فهو منها لانه قال بعد ذلك واذا اقر الرجل ان هذه اخته من الرضاع وثبت على ذلك
واسعدا عليه شهودا ثم تزوجها ولم تعلم المراه بذلك الى اخر ما ذكر في الاصل والكافي للحاكم
الشهيد فاذا ما فيها حجة لنا لا نعلم واما في شرح الهداية للكاكي فلا حجة لهم فيه لانه قال
وثبت على ذلك ولم يفسر الثبات بشي فان قالوا يفسر بما فسر به غيره فجاوبنا عنه ما تقدم
في جواب الاصل وكذلك الجواب عما في شرح الهداية للسراج الهندي وكذلك الجواب عما في
شرح المجمع لابن فرشته معزنا الى الحقايق واما الجواب عما في التذييل من قولوا هو حق فانه ايضا
فهو نفس عبارة لانه قال قبل ذلك ولو قال ما قلت حق او شهد وابد فرق ولو ثبت
ذلك لم ينفعه جوده فاذا ان الثبات لا يتحصر في لفظة هو حق اذ لو كان محصورا فيها لكان
اخر الكلام مناقضا لوله وكلام مثل هذا العلامة يضيان عن ذلك ويكون معنى قوله ولا
يفرق اذا لم يقل انه حق اي ما يوردي هذا المعنى لا الحصر في هذه اللفظة فاذا ما قاله التاخر
حجة لنا لا نعلم واما الجواب عما قاله الشيخ كما قال الدين العام رحمه الله فهو منه لانه قال ان ثبت
على الاول بان قال بعلة هو حق او كما قلت فلم يحصر تفسير الثبات على لفظة هو هو حق فاذا ما
قاله الشيخ كما قال الدين رحمه الله حجة لنا لا نعلم واما الجواب عما استدلو به من فتاوي خير مطلوب
وفتاوي ابي الليث والفتية وجامع المصنفات وخرائفة المفتين والمنبع ولطائف الاسارات

والحيث لا يشرى فهو يمين ما اجتمع فيه في ١١ ص ١٢ فاذا اذيل العلم على دعواه في شيء من هذه الكتب
 وادبه سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **واما ادلتنا** نحن فيها ما قال القاضي خان ولوثبت على اقراره وقال
 هو حق كما قلت او اشهد عليه شهودا فرق بينهما فلم يحضر الشبان على قوله هو حق **ومنها**
 ما قاله الزبيري في شرح المنظومة وعندنا يصدق في قوله او همت او اخطأت ولا يفرق بينهما
 استحسانا لاننا اخبرنا الميعان بسببه نفسا وانما يجري فيه الغلط فاذا رجع لم يصح رجه
 بخلاف ما اذا ثبت على ذلك الاقرار بان قال ما قلته حق واشهد الشهود عليه انه لما صرح بكونه
 حقا يكون دعواه اني او همت او اخطأت مناقضة لذلك مردودا وكذلك اذا اشهد على
 ذلك لانه انما يشهد الانسان على ما هو حق عنده انه لم يحضر الشبان على لفظه حق **ومنها**
 ما قال شارح الدرر ولنا وهو الاستحسان انما اخبرنا الميعان بسببه يقينا فانه مما يجري
 فيه الغلط واحتمال وقوع الخطا فيصدق فيه خلاف ما اذا ثبت على ذلك الاقرار بان قال
 ما قلته حق واشهد الشهود عليه لانه لما صرح بكونه حقا يكون دعواه اني او همت او اخطأت
 او اخطأت مناقضة لذلك فيكون مردودا والاشهاد بمنزلة الثبات على الاقرار بل اكد اني فلم يحضر
 الشبان على لفظه حق **ومنها** ما قال شارح المجمع المصنف ولنا وهو الاستحسان انما اخبرنا الميعان
 بشهادة سببه يقينا واحتمال وقوع الخطا ظاهر فيصدق فيه خلاف ما لو ثبت على الاقرار باعترافيه
 انه حق لكان المناقضة بدعوى الغلط بعد ذلك والاشهاد بمنزلة الثبات على الاقرار بل اكد اني
 فلم يحضر على لفظه وهو حق **ومنها** ما قاله في تهمة الفتاوي ولوثبت على هذا المنطق فقال هو حق
 او اشهد عليه الشهود فرق بينهما ولو جحد ذلك لم ينفعه جحوده فلم يحضر الشبان على قوله هو حق
ومنها ما قال في منية المفتي قال بعد النكاح هي اجرة من الرضاع او بني او ابي ثم قال او همت
 لا يفسد النكاح ولو ثبت عليه او شهد به الشهود يفرق بينهما ولا ينفعه الجحود اني فلم يحضر الشبان
 على لفظه هو حق **ومنها** ما قال في الفتاوي ولوثبت على هذا المنطق فقال هو حق واشهد عليه
 الشهود فرق بينهما ولو جحد لم ينفعه جحوده اني فلم يحضر الشبان على قوله هو حق **ومنها** ما
 قال في التصاب ولو ثبت على هذا المنطق فقال هو حق واشهد عليه الشهود فرق بينهما ولو جحد
 ذلك لم ينفعه جحوده اني فلم يحضر الشبان على لفظه هو حق **ومنها** ما قال في المحيط ولو قال هذه
 بيتي من الرضاعة ثم قال غلطت فصدقت المرأة في الغلط او كذبته في الغلط ثم صدقته لا يقع
 الفرق الا اذا اصر عليه واشهد اني فلم يحضر الشبان على قوله هو حق **قالوا** جميع هذه النقول
 التي قلتم انها حجة لكم لا حجة لكم فيها اذ هي جميعها موضوعة في الرخصة ومسلكتها في الجنبية فليست
 محل النزاع **قلت** بانه حجة لنا وان كانت موضوعة في الرخصة فقد نص مسألتنا انما
 يرجع الى المحل يسوي فيه الابتداء والبقا لمجرى في النكاح وما نحن فيه كذلك فاذا افرق في كون
 الاشهاد او الشهادة من غير اشهاد ما يقع من الرجوع بين الزوج والاجنبية وتعليل شارح المنظومة
 يشير الى ذلك لانه قال لانه انما يشهد الانسان على ما هو حق عنده وهذا التعليل يشمل ما اذا كان الشاهد

قبل النكاح

قبل النكاح او بعده وكذلك تعليل شارح الدرر وشارح المجمع بقولها والاشهاد بمنزلة الثبات على الاقرار
 بل لا يشير الى ذلك ويورد هذا النقل الصريح في ان الاشهاد قبل النكاح مانع من الرجوع وكذلك الشهادة
 من غير اشهاد وهو مقول في عدة كتب منها ما قال محمد رحمه الله في الاصل ولو قال الزوج هذه المقالة واشهد
 الشهود فتر وجبة المرأة ولم تعلم بذلك ثم جاءت بالشهود وبعد النكاح فرق بينهما **ومنها** ما قال في
 المسبوط فاذا اقر الزوج بهذه المقالة وثبت عليها واشهد الشهود ثم تزوجت المرأة ولم تعلم بذلك
 ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما ولم ينفعه جحوده الى اخره كما تقدم **ومنها** ما قال في
 الكافي للحاكم الشهيد واذا اقر الرجل بهذه المقالة واشهد الشهود ثم تزوجت المرأة ولم تعلم بذلك
 ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما **ومنها** ما قال في شرح والاسياعي واذا اقر الزوج
 بهذا قبل النكاح فقال هذه اجرة من الرضاع ثم قال او همت او غلطت جاز له ان يزوجها ولو قال هو حق
 كما قلت لا يجوز له ان يزوجها ولو تزوجها فرق بينهما ولو جحد الاقرار فشهد شاهدان على اقراره
 فرق بينهما **ومنها** ما قال في التاتارطانية واذا اقر الرجل ان هذه اجرة من الرضاعة وثبت على ذلك
 واشهد عليه شهودا ثم تزوجها ولم تعلم بذلك ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما
ومنها ما قال في الذخير واذا اقر الرجل ان هذه المرأة اجرة من الرضاعة وثبت على ذلك واشهد عليه
 شهودا ثم تزوجها ولم تعلم بذلك ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما **ومنها** ما قال في
 خزانة الاكل ولو اقر الرجل بذلك واشهد عليه ثم تزوجها ثم ادعى الخطا في اقراره لم يصدق وقر بينهما
ومنها ما قال في شرح القروري للرازي ولو اقر الرجل بهذا قبل النكاح فقال هذه اجرة من الرضاعة ثم قال
 او همت او اخطأت جاز له ان يزوجها ولو قال هو حق كما قلت لم يجز له ان يزوجها ولو تزوجها
 فرق بينهما ولو جحد الاقرار فشهدا شتان على الاقرار فرق بينهما **ومنها** ما قاله في فتاوى الولوالجي
 واذا اقر الرجل بهذه المقالة وثبت عليها واشهد الشهود عليها ثم تزوجت المرأة ولم تعلم بذلك
 ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما انتهى فعلم من هذه النقول ان الاشهاد او الشهادة على
 الاقرار مانع من الرجوع سواء كان ذلك قبل النكاح او بعده والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب سبحانه كما علم لنا الامام علي بن ابي طالب عليه السلام والحكيم والمؤمنين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وحسبنا الله ونعم الوكيل

الحمد لله ورد على سؤال من جاءه المحروقة صورته ما يقول السادة العلماء ائمة الدين وعلمائهم
 وفقهم الله طاعته اجمعين في رجل ذكر انه كتب كتابا على بكر بالغ بعد موت ابنته واقام بذلك بيتة
 صولوا محض ان اباهان زوجها بما قبل موته والشهود غير معتبرين وغير معتبرين لتحمل الشهادة
 وحكم حاكم حنفى بصفحة التزوج ولم يوزر الحاكم الحنفى في ذلك الى امته ولا الى احد من اهلها والعلم

من مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه لا يحكم على غائب فكيف يحكم على حاضر من غير علمه ثم نقض على
الثقة القضاة ونوابهم وهم لا يعلمون حقيقة الحال والمرأة والدخول لا يعلمان ذلك فلما سمعت المرأة
والدخول كذلك تكلمت وقالت والله كيف يكون ذلك وقد ارضعته في حال صغره في الحولين
الرضعات المحرمات ولم يذكر اذ ذاك شهودا يشهدون معها غير النساء قيل لها ان في امرك الي حاكم
حنبل يري قبول شهادة النساء في الرضاع وغيره مما لا يطالع عليه الرجال فحصلت المرأة الرضعة وانتهى
عند الحاكم الحنبلي وذكرنا له ذلك فقال لها الحاكم الحنبلي قولك مفردك مقبول عموما في مذهب الامام
احمد بن حنبل رضي الله عنه ولكن لعل معك من يشهد بذلك فقال نعم فاستأذنت في احضار اثنين فاحضر
معها ثلاث نسوة فشهدت عند الحاكم الحنبلي ان ام الزوجة المذكورة ارضعت الزوج المذكور في
حال صغره قبل الفطام في الحولين عشر رضعات وشبهات واكثر فركبه التزكية الشرعية واستخلفت
على ذلك اليهن الشرعية انما ارضعت الزوج المذكور في حال صغره في الحولين قبل الفطام الرضعات
المحرمات عشر رضعات واكثر فعند ذلك اثبت الحاكم الحنبلي الرضاع وحكم به بوجوه ومن وجبة
الحرمة وان الزوجة صارت اختا له من الرضاع فلما سمع الحاكم الحنبلي بذلك حضر الي دار العدل
وحضر الحاكم الحنبلي بحضوره وبقية القضاة ونوابهم حضر الكافل وارباب الدولة فحضر الجدل بين
الحاكمين المذكورين فقال الحاكم الحنبلي قال الله عز وجل ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا
تتبع اهواء الذين لا يعلمون وقال تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب وقال تعالى
حرمت عليكم امهاتكم الي قوله واخواتكم من الرضاعة وقال تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وحديث عقبة بن الحارث
رحمهم قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فجات امه سودا فقالت قد ارضعتك اعلى عقبة فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد زعمت ذلك ولم تر خيلا فيها ففارقتها بشهادة امه سودا
ونكحت زوجها فاعلم فقال الحاكم الحنبلي نحن لا نعمل بالحديث يعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحاكم
الحنبلي ايضا انا حكمت بصحته الزوج والحكم بصحته الزوج يعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحاكم
الحاكم الحنبلي ليس هذا مذهب الامام ابو عظم ابي حنيفة رضي الله عنه وان حكمت بالصححة بشاؤ العبد لا غير
لايك اثبت بلفظ خاص والخاص محال على الظاهر ولا يتعدى الى غيره لا يعلم في ذلك خلافا فاذا
الحال ان الزوج لم يدخل بها وهي تقول لا يحل لي ان تزوجني باخي من الرضاع فقل بنفسه العقد يشترط
الرضاع المحرم ام لا ينفسخ وهل يبطل حكم الرضاع بمجرد العقد ام لا يبطل والحال ان الرضاع لم يكن حين
العقد ولم يدعى به فكيف يحكم على الشيء قبل وقوعه والعلم به ثم في اننا ذلك امر الكافل ان يكون
الحاكمين يرسل يستقي العلم بدعوى الحرة فارسل الحاكمين فصارا ما قبل حضور القضاة من مسبق
الحرة وحضر عند الحاكم الحنبلي رجل من اجاويد الناس وشهد بالرضاع على صفة ما شهد به النساء
وركي الشاهد المذكور فلما حضرت الفتاوى من دمشق الحرة وحضر القضاة ونوابهم الي دار العدل

المذكور

الرفيع

السريع لسباع الفتاوى فلما قرئت فتوى الشيخ الفاضل ابن عبد الهادي الرشتي الحنبلي وهي
مستفزة بعض ما اوردته الحاكم الحنبلي في المجلس من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وان حكم الحنبلي صحيح على
قاعدة مذهبهم وجعلوا حذرون الوقوع في الشبهات لا سيما تزوج الرجل باخته من الرضاع قال
القاضي الحنبلي فيفتش هذا المفتي فقل ان يقول ذلك واذا قال ذلك ماذا يتوكل عليه وماذا يجب
عليه بقوله نحن لا نعمل بهذا الحديث اعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل يجوز هذا الرجل على هذا الزوج
بعد شهادته النساء والرجال فتونا ما لجورين ان اتاكم الله الجنة بمنه وكرمه **فقلت** الحمد لله ما عظم الفضل
وتب زديني علما حيث تجدكم الحنبلي بعد تقدم دعوى شرعية من خصم على خصم بعد اعتبار ما يجب
اعتباره شرعا ثبت المحرمية بين الزوجين وانفسخ النكاح الذي حكم الحنفى بصدقه وان كان واقعا
بعد الاقرار من الزوجة وامهاتهما واربابها ولا يكون حكم الحنفى السابق بلحاظ تابع الحاكم الحنبلي من اعمال
مذهبه حيث لم يوجد عند الحنفى الخاصية في الحرمة بسبب الرضاع حال حكمه بصدقه الزوج
ولا يتعدى حكم الحنفى الى عدم قبول شهادة النساء المفردات في الرضاع امر ان لا يستلزم احدهما
الاخر في الثبوت عند القاضي بل يقبل احدهما الا تفكاك عن الاخر في الثبوت وحديث يسوع لله
للمخالف التخلو بحكمه على ذلك امر الذي لم يدخل تحت الحكم وكيف يفعله ان يسبق السيل الطر
والحصا والزراعة والولادة الحجاب وليس للقاضي ان يتبرع بالقضا بين اثنين فيما لم يتخاصما
اليه فبينة ولا يجوز لهذا القاضي الحنفى اساءة الادب على المفتي الرشتي ولا على غيره بل ينسب
بذلك الى قلة الادب وعدم الالتفات الى قول العلماء ومثل هذا لا يليق من هو مستصف بانذار صار
في منصب القضاء بل يجب عليه ان يحل كلام العلماء على احسن المحامل واجملها واما قوله نحن لا نعمل
بالحديث فالظاهر انه اراد بذلك حديث عقبة بن الحارث رضي الله عنه فهو صادق في ذلك بان السادة
الحنفية لم يعملوا به وانما جعل الامر في ذلك على اكثر ولا يجوز ان يقر هذا الزوج على هذا النكاح بل
يجب التفريق بينهما والحالة هذه والله الموفق وكتب مع خطي الشيخ شهاب الدين ابن الصديق في المواقف
وكتب شيخ الاسلام برهان الدين بن ابي شريف على سؤال نظير السؤال الاول اما صورته بحديث التفريق
بينها كثبوت الرضاع المحرم عند الحاكم وحكم الحنفى بصدقه النكاح بين ان لم يصادف محلا ولا يعمل
به وما صدر من الحنفى المذكور من هذه الكلمات يدل على جرأته وقعود وجهه وامامه فانه
تأيتة فجعل منه ومثل هذه الكلمات تخشى على قائلها الكفر وظاهره صعب واقل ما يفعل مع هذا
الحاكم القائل هذه المقالة الفاحشة ان يعزى بقوله اسد يذو يمنع من الحكم بين المسلمين وبان
يرفع امره الي امام الاعظم نصر الله تعالى وايدية الدين وسبح الحال وما وقع من هذا الحكم
فيقال به بما يليق به من الزاجر ويثاب نصر الله على عزله وزجره وردعه ويعزله فان هذا الكلام
المنقول عنه لا تصدر عن يعرف الحكم وسراطة ولا ما يتدرج فيه ولا ما لا يدرج والملة اعلم وصورة
جواب الشيخ زين الدين بن قاسم اليك نفع الله به حكم الحنفى بالصححة لا يتعدى الى حكم الحنبلي وما

القاضي ليس ان يتبرع
بين اثنين لم يتخاصما اليه

ثبت عنه ونسخ النكاح وليس له ان يوسي على المفتي من جهة ولا على غيره بغير حق واما قوله
لا يعمل بالحديث الذي ساقه الحنبلي فلا يفهم ذلك وكان ينبغي له ان يصرح بان يقتضي الكلام على
الحديث ويؤيده بكلام مفيء حتى لا ينسب الي قلعة الادب في تلفظه بذلك والله اعلم بالحديث **العبد**
سئلت عن امرأة اقترحت مبدقا واشترت به حصاة شائعة من جميع الاراضي فله ثم ملكت
ذلك لولدها محجورا بها بالسوية وتسلمت ذلك لولدها من نفسها وحكم بذلك حنفى ونحو ذلك
على بقية المذاهب ثم ان رتب الدين طالعها بما اقترحت له وليس لها قد لو على ذلك والحال ان
اخوانه الثلاثة فيها جسد وودي فخل التملك صحيح ام لا وهل لها الرجوع فيما ملكت لولدها ونحو
في جميع ذلك فيما اجبت واختارت ام لا **فاجبت** المحدث ما في الصواب رب رضى عن علم التملك
صحيح وليس لها الرجوع فيه ولا التصرف فيه لنفسها والحالة هذه والله الموفق وكسبه قال ذلك
محمد بن محمد الطرابلسي الحنفى واخذت ذلك من الشيين حيث قال وهبة الاب لطفلة تسمى بالعقد
في قبض الاب فينبو عن قبض الصغير لانه وايد فيشترط قبضه ولا فرق في ذلك بين ما اذا
كان في يده او في يد مودعه ثم قال بعد ذلك وكذا لو وهبته امه وهو في يدها والاب ميت
في هبة الوالد لولده الصغير سئلت عن وهب لطفلة الصغير نصيبه مما يقسم كالدار والارض
وغيرها قبل القسمة هل يجوز الهبة وتتم بالعقد لا بقول الفقهاء وهبة الاب لطفلة تتم بالعقد
لانه في قبض الاب فينبو عن قبض الصغير ولانه والله فيشترط قبضه من غير اشتراط شرط
صحة الهبة وهو القسمة لانه استدك المذهب على عدم جواز هبة المشاع مما يقسم بان الخلفاء الراشدين
وغيرهم شرطوا القسمة لصحة الهبة واجبت عما استدك به الخالف القائل بالجواز ومع نقصان قبض
الاب القائم مقام الولد في ذلك لان قبض الاب في نصيبه السابق موجود من وجه دون وجه
لان القبض عباق عن كون الشئ في قبض القابض والمشاع ليس في قبضه من وجه لانه في قبضه
من وجه وفي قبضه من وجه ام لا يجوز لعدم الشرط ونقصان القبض لان تمام الهبة لا تحصل
الا بالقسمة لان الاشياء لا يتمزج وتتمع والمتمع لا يصير محجورا ولا ان القبض المنصوص عليه في الهبة
يشترط وجوده على اقل الوجوه كما في استقبال القبلة لما كان منصوبا عليه يشترط وجوده
على الكالحي لو استقبل الحيطم وحده لا يجوز صلاته مع انه من البيت بالسنية ولان القبض ثبت مطلقا
والمطلق يتناول الكامل والكامل هو الموجود من كل وجه والقبض الحاصل في النصيب الموهوب القائم
مقام قبض الولد موجود من وجه دون وجه لما ذكر فلا يثبت عن الكامل وعملا بقول الامام
فخر الدين قاضي خان وهو ما نصه رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والكيل والموزون
من غير شريك لا يجوز عند الكل وان وهب من شريك لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى محجورا اشرك
واذا قلتم بالجواز فما وجه سقوط اشتراط صحة الهبة وهو القسمة واقامة القبض الناقص
مقام الكامل في هبة الاب لطفلة دون غيرها وما حكم القول الاخر وما مجله وهل يكون حكمه

هبة الاب لطفلة تتم
بالعقد

الاب نصيبه الشائع قبل القسمة على دين لطفلة عليه حكم الهبة تتم بالعقد وتصح في المشاع ام لا
واذا لم يصح فما وجه الفرق بينهما مع ان كلا منهما لا يجوز مع الشيوع واذا قلتم بعدم الجواز
في الهبة فما حكم القول الاخر وما مجله ومالك الشيوخ الشريف في ذلك على مذهب الامام الاعظم
ابي حنيفة رضي الله عنه وعن جميع ائمة المسلمين اجمعين احيوا واشفوا **فاجبت** المحدث ما في الصواب رب رضى عن علم
نعم يجوز هبة الوالد لولده الصغير نصيبه مما يقسم قبل القسمة وتتم الهبة بمجرد ايجاب الاب من غير
توقف على قبول وقبض عملا بما نقله السائل من قول الفقهاء وما قال في المحيط رجل قال وهبت
هذا الشئ من ابني الصغير جازت الهبة من غير قبول لان الاب يتولى هذا وكل عقد يتولا الواجد
يكفي فيه الايجاب كبيع الاب ماله من ابنة الصغير ثم قال لو وهب لولده الصغير والوكبار
فقبض الكبار حصتهم جازت في حق الكل لان الاب قابض حصصه الصغير انتهى فلهذا نص صريح في جواز
هبة المشاع المحتمل للقسمة من ولده الصغير وان كان قاضي خان رحمه الله قال بفساد الهبة في هذا التصور
معللا بان الاب كما وهب يصير قابضا حصصه الصغير فيمكن الشيوع وقت القبض انتهى فانا نختار
ما قاله في المحيط لما يذكر وما قال الامام قاضي خان ولو قال وهبت هذا الشئ من ولدي الصغير
جاز وتتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولده الصغير جاز ولا يحتاج الى القبول انتهى وما قال
الامام حافظ الدين الكردي رحمه الله هبة من ابنة الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا
ليكونه في يده او في يد مودعه او مستعيرها يكون في يد غاصبه او من يهذه او المالك يرى منه
شرا فاسدا وهذا اذا علم واستبعد عليه والاستبعاد للحرز عن الجور بعد موته والمعلم لازم
لانه بمنزلة القبض وما قال الشيخ قوام الدين الكاكي رحمه الله ولو وهب لابنه الصغير الى اخيه في
الميسوط وهب لانه شيا معلوما في يده جاز وقبض الاب يكفي فيه بلا قبول الاب والاستبعاد
عليه للاحتياط والحرز عن جود سائر الورثة بعد موته او بعد اذراكه انتهى فقوله وهبت
لابنة شيئا معلوما هذا شامل للمشاع المحتمل للقسمة وغيره لشكركه ثم قال في الذخيرة تصح الهبة
من غير قبول الاب اذ كل عقد يتولا الواجد يكفي فيه بالايجاب كبيع الاب ماله لابنه الصغير لانه
في قبض الاب اي الموهوب في قبضه فينبو عن قبض الابن الصغير ولا يعلم فيه خلاف وقال
ابن عبد البر اجمع الفقهاء على ان هبت الاب لابنه الصغير في جبره لا يحتاج الى قبضه جدي اما هل يحتاج
الى القبول لابنه فقال الشافعي والقاضي الحنبلي لا بدان يقول بعد قبوله وهبت ان قبلته
وظاهر مذهب احمد لا يحتاج الى ذلك قولنا وقال الشيخ كمال الدين بن الحوام رحمه الله واذا وهب لابنه
الصغير هبة ملكها الابن بالعقد والقبض فيها باعلام ما وهبه له انتهى فقوله هبة وقوله باعلام
ما وهبه ليني قوة المنطوق بجواز هبة المشاع الذي يحتمل القسمة وغيره ومثل هذا موجود في كثير
من كتب المذهب اعرضنا عن ذكرها خوفا من اطالة واما قول السائل من غير اشتراط شرط صحة
الهبة وهو القسمة لانه استدك المذهب الى اخيه قلنا نعم يصح هذه من غير اشتراط هذا الشرط

هبة الاب لابنه الصغير
الايجاب من غير قبض
ماله منه

نصيبه

بجوز الهبة والصدقة
بوصية محوثة

والاستدلال الذي ذهب إليه وكنته مخصوص بعبدة الاجنبي اذا استأط القسمة لخدمة الهبة اما كان
للممكن من القبض اذا قبض مع الشيوع موجود من وجه دون وجه فهو قبض ناقص فلا يثبت
عن القبض الكامل المشرط في الهبة وهبة الوالد لولد الصغير غير محتاج غير محتاج فيها
الى القبض فلا يشترط فيها القسمة والدليل على ما قلنا ان استأط القسمة انما هو للممكن من
القبض ما قاله صاحب المحيط بعد نقل المسئلة الخلافة والصحيح قولنا لما روي عن جماعة من
الصحابة رضي الله عنهم انهم قالوا لا يجوز الهبة والصدقة الا مقبوضة محوثة وما روي عن عمر وعلى
رضي الله عنهما انما قالوا اذا اعلنت الصدقة جازت محوثة على الصدقة على ابنه الصغير استري قال في الباع
احقوا بما روي عن عمر وعلى رضي الله عنهما انهما اذا اعلنت الصدقة جازت من غير استأط القبض
ثم قال وفي دليلنا وما روي عن عمر وعلى رضي الله عنهما محوثة على صدقة الا على ابنه الصغير وبه
يقول لا حاجة هنا الى القبض فقد عاير من الهبة لولد الصغير والهبة للاجنبي حيث استأط
القبض في هبة الاجنبي دون هبة الولد لولد الصغير واكتفي فيها بالاعلام وهو معنى ما قلنا
الحكم واما قول السائل ام لا يجوز لعدم الشرط ونقصان القبض قلنا يجوز ولا نسلم عدم
الشرط بل قد وجد الشرط هنا وهو الاعلام وقوله ونقصان القبض قلنا نقصان القبض لا
يضر فيما نحن فيه بدليل ما قاله الامام تاج الشريعة تارطهم فان قلت ينبغي ان لا يتم الهبة اذا
كانت مودوعة لا شرط الكمال في القبض وكون هذا القبض حكما وهو انتقص من القبض حقيقة
قلت القبض حكما ينبغي ان تمام هذه الهبة ولهذا يجوز بالتخليد وبما قال في المحيط ولو هب ايضا
لابنه الصغير وفيها زرع للاب او هب منه دارا والاب فيها ساكن او فيها متاعه او غيرهما كان
فيها بغير اجر ذكره شام عن ابي حنيفة انه لم يجز الهبة فيها وفي المبتغى المجرود قال ابو حنيفة لانه
يجوز وهو قول ابي يوسف وهو الصحيح لان الشرط قبض الواهب وكون الدار مشغولة بمتاع
الواهب ليس سببا لا يمنع قبض الواهب وانما يمنع قبض غيره وقال الامام حافظ الدين الكوفي
وهب لابنه الصغير او تصدق على ابنه الصغير بدار فيها متاع الاب او هوساكنها بغيره او فيها
ساكن بلا اجر ولم يفرغها ولا يتوهم ان هذا مخصوص بالصدقة فقد قال ابو الهيثم والصدقة كالهبة كانت
الهبة والصدقة وعليه الفتوى وقال في المحيط وقناوي قاضي خان لو هب دارا لاجنبي
وفيها متاع الواهب وسلمها لم يجز قال في المحيط لان الواهب يستعمل الدار بحفظ المتعة فيكون اليد
المستولة الواهب قائم عليها وقيام يد الواهب عليها يمنع تمام القبض من الموقوف له ثم قال
قاضي خان ولو هب ارضا فيها نخيل او زرع او نخيل عليها ثم اوهب الارض بغير النخيل
او النخيل بدون الارض او خلا بدون الثمر لا تجوز الهبة في هذه المسائل لان الموقوف متصل بغير
الهبة حكمه مع امكن القطع والفصل فقبض احداهما بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصاف فيكون
منزلة المتاع الذي يحمل القسمة انتهى فهذا صريح في ان هبة المتاع الذي يحمل القسمة من الوالد لولد

الصغير

قوله

هذا هو الوجه في
القبض

الصغير في هذه المسائل ولم يجوزها الاجنبي وقال الامام قاضي خان والامام الكردري رحمه الله
واللفظ المذكور في هبة الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو مترددا في دار الاسلام
يجوز ويصير قابضا غلا في البيع لان الشرط فيه التسليم والشرط في الهبة القبض والمترد في
دارنا في يد الاب حكما استري وقد صرح بان القبض الحكمي الذي هو ناقص بالشبهة الى القبض الحقيقي
يكفي في هذه الهبة ونظيره ما قال في المستصفى في باب السير في فضل قوله صلى الله عليه وسلم المساكون
يتمتعون بما وهب لهم خلاف المتردد لانه في يد مولاه حكما المنع ظهور يد العبد والحذر الوهب من ابنه
الصغير جاز وصار قابضا واما قول الامام فخر الدين قاضي خان رحمه الله وان كان مطلقا لكنه مقيد
بما سوى هبة الوالد لولد الصغير بدليل ما ذكرنا من المسائل عنه وعن غيره والله اعلم قال ذلك في
مجمع من مجمع الطرالمسلي الحقيقي المسمى بالعالمين **استحقاق البيع** سئل عن كتاب يتابع حكمه بدساق في
المذهب فاراد المشرقي تنفيذه على حكم خفي وان يشترط له حكما باسقاط الغلة عن المشرقي ان ظهر
المبيع مستحقا للغير في المستقبل وطالب من يستحقه بغلة فامر الحاكم الخفي احضار ولد البائع ووقعت
دعوى صحفة ونفذ حكم الشارفي وحكم باسقاط الغلة في التتابع ان ظهر مستحق فهل حكم الخفي
باسقاط الغلة وهو الربح اذا ظهر مستحق العين عن المشرقي صحيح ام لا وهل ذلك مذهب الامام
ابي حنيفة او قول احد من الصحابة بسطوا الجواب في ذلك رضي الله عنهم **فاجبت** الميراث ما في الصلوات
رب رضى عنى علمنا نعم حكم الخفي باسقاط الغلة وهي الاجرة عن المشرقي اذا ظهر المبيع مستحقا للغير
صحيح وهو مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه قال في الزيارات اذا استحق المبيع هل ينفسح البيع روى
عن ابي حنيفة انه لا ينتقض ما لم ياذن العين بحكم القاضي وفي ظاهر الرواية لا ينفسح ما لم ينفسح وهو الصحيح
استري فالروايتان يمكن ان يكونا على عدم وجوب الاجرة على المشرقي اذا ظهر الاستحقاق لانه قال في احدي
الروايتين لا ينتقض ما لم ياذن العين بحكم القاضي فذلك ذلك قبل حكم القاضي المبيع باق على حكم مالك المشرقي
والانسان لا يجب على اجرة مثله فقال في ظاهر الرواية لا ينفسح ما لم ينفسح فعلا ايضا دليل على المبيع
باق على ملك المشرقي الى ان ينفسخ القاضي والحالة هذه والله اعلم بالصواب قال ذلك محمد بن محمد الطرالمسلي
الخفي عفا الله عنهما حامدا ومصليا ولما نقلت ذلك من القناوي العارضة في اول الفصل الخامس عشر من
الحال سئل عن رجل اشترى عبدا بثمن معلوم فوجده ضعيفا فكثت عنه ستة ايام ثم تقايلا
فيه ثم افرقا قبل التمكن من تسليم العبد فأت هل يكون من ههنا البائع ام من ههنا المشرقي
وما الحكم في ذلك افترقا ما جوبين **فاجبت** الميراث ما في الصلوات رضى عنى علمنا هذا قاله
باطلة ويكون العبد من ههنا المشرقي والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال ذلك في
محمد بن محمد الطرالمسلي الحقيقي عفا الله عنهما حامدا ومصليا ولما نقلت ذلك من قناوي التاثيرات
ونصده ولو اشترى عبدا بدارهم وتقايلا ثم تقايلا فذلك العبد قبل القبض حكمه الا انه بطلت الاقواله
ومن قناوي البزازي ونصده هلاك المبيع بطل الاقواله قبل التسليم باطل ومشرح الهداية الشيخ كمال الدين بن القيم

ونصفه في الاستيلاء لا يوجب رجوعه ان لا قاله بغيره استوضح على ذلك بقوله ولهذا تبطل
الاقالة بهلاك المبيع بعد اقاله قبل الرد لسم الله الرحمن الرحيم **الطلاق في المهر** سئل عن
طلاق امرأته لما لم يشهد بذلك حتى مضت المدة ثم تصادق هو والمطلقة بحضرة الشهود انه من الشرائع
الطلاق طلقتها ثلاثا ثم حضرت المراه بعد ايام سبعا وخبرت انها انقضت عدتها وتزوجت بامر
ثم حكم حاكم حنفى بفسخ هذا النكاح فلهذا النكاح صحيح ام لا وهل حكم الحاكم صحيح رافع للخلاف ام لا وما
الحكم في ذلك **فاجبت** الجواب ما في الصواب رب زدني علما هذا النكاح صحيح باتفاق علماءنا رحمهم الله
ومن صرح بذلك صاحب الهداية وشارحها الاكمل وصاحب الكافي وشارح الجمع قال في دليل
الصاحبين ولها انهما يتصادقهما في الطلاق ومضى العدة ارتفع النكاح بينهما جميعا فلا يقد فصار
اجنبية ولا يتوهم من قول شارح الجمع في دليل الامام فلا يعتبر قول المتهم فيجب عليها العدة
من وقت اقراره وعليه الفتوى ان وجوب العدة مطلقا يعتبر من وقت اقراره بالانكاح في
صورة ما اذا اقر المريض مرض الموت بانده طلقها في صحته وانقضت عدتها منه لكان التهمة
وفي تعليقه اشار الى ذلك حيث قال ولو انه اتهم فيه لاحتمال ان يجعل اقراره وسيله انقضاء
النكاح لكان من ميراثها لشدته ميله اليها فلا يعتبر قول المتهم الى اخره والحكم ايضا صحيح رافع
لخلاف ان لو كانت والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال ذلك محمد بن محمد
الطرابلسي الحنفى عفا الله عنه ما مدلا ومصليا ولما ومحسبلا فاقول الذي صرح به صاحب الهداية
في باب طلاق المريض في مسئلة ما اذا قال لها في مرضه كنت طلقتك ثلاثا في صحته وانقضت
عدتك فصدقته ثم اقر لها بدين او اوصي لها بوصيته فلهذا اقل من ذلك ومن الميراث عندنا في جنسه
وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اقراره وصيته لها فقال في تعليقه قولها انها لم تصادقا على
الطلاق وانقضا العدة صارت اجنبية عنه فانقضت التهمة لا تترى انه يقبل شهادته لها
وجوز وضع الزكاة فيها وتزوج اختها وفي بعض النسخ واطلا لها للزواج فهذا الاستيضاح
دليل على انه متفق عليه لا يستوضح بالمختلف فيه والذي يوجب ذلك انه في تعليقه قول الامام
اعتذر عن هذا الاستيضاح حيث قال ولا مواضع عادة في حق الزكاة والتزوج والشهادة
فلا تهمه في هذه الاحكام واما الذي صرح به الاكمل فانه قال في تقرير المسئلة ولا علة
في المسئلة الاولى لتصادقهما على انقضائها واما الذي صرح به في الكافي فقال في تعليقه انما
لهذه المسئلة في اخر التعليق غير ان التهمة انما تتحقق في الزيادة على قدر الميراث فرددناها
وفي قدر الميراث لا تهمه فابتناء فان قيل هذه التهمة غير معتبرة في الشرع لا تترى انه يقبل شهادته
لها ويجل وضع الزكاة فيها ولها ان تتزوج في الحال ولو اعتبرت التهمة شرعا لاعتبرت
في حق الزوج لان المحل والحرمه يؤخذ فيهما بالاحتياط قلنا هذه المواضع تكون في حق الميراث
لا في حق هذه الاحكام عادة فاعتبرت هنا ولم يعتبر ثم فهذا صريح في محل الزوج لها في الحال

وصريح

وصريح في انه متفق عليه من الامام والصاحبين حيث اورد السؤال في دليل الامام واجلسته
ومن صرح بذلك شارح الكافي في تعليقه حيث قال في تعليقه قول الصاحبين ولا علة في المسئلة فالتفت
التهمة ولهذا يجوز له ان يتزوج اختها ودفع الزكاة اليها والشهادة لها ثم قال في دليل الامام
ولهذا لا تهمه في حق الزكاة والتزوج والشهادة لانها لا يتوهمان عادة لهذه الاحكام او يقول
ان التهمة انما تثبت في حق الورثة فلا يتوهم هذه الاحكام حق الشرع فلا تهمه في حقه ومن
صرح بذلك ايضا شارح الكافي الذي حيث قال ولا علة في المسئلة الثانية فغاب دليل التهمة
فثبت حكمها ومن صرح بذلك تاج الشريعة في شرح الهداية في تعليقه قولها حيث قال قوله
صارت اجنبية عنه ولهذا لا تترى لها ان تتزوج في الحال ولو اعتبرت التهمة لما جاز اذ المحل والحرمه
يؤخذان بالاحتياط ثم قال في دليل الامام ولا مواضع عادة الى اخره هذا جواب من يقول
ان التهمة لو اعتبرت في حق الوصية والقرار لكان اولي ان يعتبر في حق الزوج لان المحل والحرمه
يوجد فيها بالاحتياط واذا جاز له الزوج باختها وارجع سواها يجوز له ان يتزوج زوج
اخر يعلم انه لا تهمه وجوابه ما ذكر في الكتاب ومن صرح بذلك ايضا شارح الهداية الاماني
رحمهم الله حيث قال اعلم ان المريض مرض الموت اذا قال لامرأته قد طلقتك ثلاثا في صحته وانقضت
عدتك فصدقته المراه بذلك فلا ميراث لها لان الثابت بالتصادق كالثابت بالبيته في حقها
ثم قال في تعليقه الصاحبين لا يخاصص اجنبية عنه بثبوت الطلاق وانقضا العدة في التهمة
ولهذا لا ميراث لها ويجوز لها ان تتزوج بزوج اخر ويصح شهادته لها ووضع الزكاة فيها ثم
قال في اخر تعليقه الامام ولا تهمه في المسائل المذكورة فصحت لعدم المواضع على ذلك عادة والله اعلم
هذا ما تبين لي من النظر في هذه المسئلة والمدرس من العالمين بسم الله الرحمن الرحيم **في الطلاق** سئل
سواء صورته المشوكة من تعضلات السادة المتابعين رضي الله عنهم ايضا ما اشكل من قول صاحب الهداية
ولو قال انت طالق واحدة فانت قبل قوله واحدة كان باطلا فانه لم يظهر بالتعليل وجه البطلان
حيث قال لانه قرب الوصف بالعدد فكان الواقع هو العدة فاذا ماتت قبل ذكر العدة فانت المحل قبل
الميقاع فبطل لان فيه تناقضا لقوله لانه قرب الوصف بالعدد يقتضي ذكره مع الوصف وقوله
فاذا ماتت قبل ذكر العدد ويقتضي عدم ذكره وحاصله انه اثبت عدم الوصف لعدم ذكر العدة
والتي حكم الوصف الدال على المصداق الذي يكون العدة وصفه والمقدرا ما ان يكون الطلاق
او طلاقا او تطبيقا فان كان الاول فالاول واللام فيه يكون للمجنس وادناه الواحد من التطبيق
وان كان الثاني فهو دال على الواحد منه ايضا وان كان الثالث فالثاني فيه للوحد ولا حاجة الى
ذكر العدد كيف ولو قال الرجل لامرأته انت طالق لم يتوقف وقوع الطلاق على ذكر العدد وقد قال
ذلك وهو ايقاع من اهل في المحل ولا ريب في وقوعه فاذا فانت المحل هو بعد ذلك اى يحتاج الى ذكر
العدد وهو يصر عند اطلاق الى التطبيق الواحدة فينبغي انما يحل هذا الاشكال قتيبا **فاجبت**

حتى لا تترك الزوجة الزوج بزواج اخر وان يضي على ذلك سنو والم يحصل المتاركة اما باجتماعها على ذلك او بتفريق الحاكم اذ ارفع اليه ذلك والحال هو والله للوقوف قال ذلك محيي الدين الطرابلسي الحنفي عفا الله عنهما حامدا ومصليا وسلمنا ومحسبا واخذت حكم وطى الولد المذكور من الفتاوى والثاني اياه والحاكم بعدم انفساخ النكاح قبل المتاركة من فتاوى البرازي في **التفصيل** سبقت عن حاكم في حادثة في بلد من البلاد ثم رفع حكمه الى قاض ما لكي فنقله بطريق الشهادة على الخط ثم رفع التنفيذ الى قاض حنفي فنقله ثم رفع الى قاض حنفي فامتنع عن تنفيذه فقال له ان يمتنع عن تنفيذه او يجب عليه تنفيذه ام لا وما الحكم في ذلك افتونا مأجورين **فاجبت** المرددة ماخ الصواب رب زدني علما حكم الحاكم اذا كان مختلفا فيه اختلافا يستند كل واحد من المجتهدين فيه الى دليل شرعي اذ ارفع ذلك الى قاض يري خلاف ذلك امضاء سوا كان الحاكم عالما باختلاف العلماء في الحكم به على ما هو المخرج من النزاع لا والطريق الى هذا الحكم وهو الشهادة على الخط وان كان مختلفا فيه فيكون نفس الحكم ايضا محققا فيه الا ان تنفيذا لقاضي الحنفي لذلك الحكم واعتباره اياه ما ضيقا صدر هذا الحكم بمنزلة المتفق عليه ويجب على القاضي الحنفي حين تنفيذه خصوصا اذا تأيد ذلك بامر الامام الاعظم اعز الله تعالى به الدين وقع به المعتاد والمفسدين والله الموفق **وسبقت** عن شخص زعم ان شخصا تسلم منه شخصين مسلم وذي على انه متى التمس احضارهما منه في ليل او نهار صباح او مساء كان عليه احضارهما متى التمس احضارهما ولم يحضرهما له كان عليه ما يلزمهما بالطريق الشرعي والحاكم ان ذلك السائل لم يحدد منه ابدا فهل ذلك هناك صحيح ام لا واحدا قلتم ان الضمان صحيح فهان المحضون بايا من يله فهل اذا اثبت المدعي عليها شيئا بعد موتها يلزم الضامن ام لا واذا قلتم بالازوم فهل موت المضمون بعد عجزا فيه يوجب على الضامن ما يلزم المضمون ام لا وما الحكم في ذلك **فاجبت** المرددة ماخ الصواب رب زدني علما نعم هذا الضمان صحيح واذا ما لا يلزم الضامن من ما اثبت المدعي عليها اذ المطالبة بالاحضار بعد الموت غير صحيحة لانها انما تكون في موضع الرجاء ولا رجاء بعد الموت فلم يكن المطالبة بالاحضار صحيحة فلم يوجد الشرط المقتضي للمطالبة بالمال فلا تنجز الكفالة بالمال والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال ذلك محيي الدين الطرابلسي الحنفي عفا الله عنهما حامدا ومصليا وسلمنا نقلت ذلك من خط المصنف رحمه الله تعالى وقد انتهت كتابته في يوم الخميس المبارك رابع شهر ربيع اول عام ثمان وخمسين وتسعين على يد العبد الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير ابو بكر بن يحيى الرسولي الغساني الحنفي لطف الله به وبوالدين واخوانه ومحبيه والمسلمين اجمعين امين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم واظاف العارف الزجرجي انراكم في النقا والنجاة اهل سلع يذكروننا وانا كنا اصدقاء واولادنا فاعلموا واشكروا النبي بالاهل منا قد خسرنا وخرجتم فسلوا بقضول الترحم قد غلبنا سارقون خلق اهل الكرم غفرا العذر عما في البدن ما قطعتم او يا اولاد قد جئتم اشرى باقدامنا انا قد عيبت عن يد كارك استوي هل عندكم ما عندنا

فتوي بين استاجر بحوله فوق الحارقات وفيمن سخر حيا انا وحمادا
وفيمن اشترى سكر من صياد فاندفع الى البحر
بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا العالم العلامة افضل المتأخرين صاحب التفسير والتحرير شيخ اخصان التوق والاصول معلين زارة العقول والنفوس ابو المعالي زين الدين قاسم الحنفي عفا الله ببلغة الحنفي وادام النفع به محمد واله المهر سبب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين **وبعد** فان الفقير الى رحمة ربه الغني قاسم الحنفي يقول قد سبقت عن رجل استاجر اجرا عتقوا له مربعة ثم عتقها قاطن واذا زيد ليغرس فيها الكرم فانهضت حايط من حوايط المربعة على بعضهم في حالة المخرقات فاعل يهدد رده او يطالب به رقبته او يطالب به المستاجر وماذا يجب في ذلك **فاجبت** المرددة ماخ الصواب رب زدني علما المطالبة على المستاجر وعلى الرفقة الذين يتصممون وتسقط حصص الميت وهذا لا خلاف عندنا فعليه في ذلك فلفظ الرواية هكذا ولو استاجر اربعة نفر عتقوا له مربعة فعتق عليهم من حفرهم فمات اقدمهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدين وهذا ربع لا نه حصل عتقناهم والله سبحانه وتعالى اعلم فاحضر في سوا ثانيا صورة في رجل استاجر ثمانية رجال عتقوا له مربعة في رجل عتقها قاطن واذا زيد ليغرس فيها الكرم فانهضت حايط من حوايط المربعة على اثنين منهم في حالة المخرقات فاعل يهدد ردهما او يطالب به رقبتهما او يطالب به المستاجر وماذا يجب في ذلك وعليه جواب هو كونه المرددة النعم بالصواب الضمان على اقدمهم ذكر في ذلك المطالبة فيه والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم فحسنت ان يضي جوابي ويظهر هذا الحكم الذي ينبغي عليهم بعض الاحكام الشرعية نكتبت الى جانب ذلك الجواب ما صورته المرددة رب زدني علما ومنا لا ترغ قلبنا بعد اذ هدتنا وذهب لنا من لذك رحمة انك انت الوهاب لا يهدد ردهما او يطالب رقبتهما بل يتبعهما فعليهم دية ونصف دية وولياء كل واحد منهما ثلاثة ارباع دية ويهدد ردهما في كل خلاف فيه عندنا **واما** المستاجر فلا شيء عليه والحالة هذه والله اعلم وخشيت من اصحاب الغش الفاسقة انهم يحجبون في مثل هذا الواقعة بذلك الجواب ويقولون قد اجاب فلان في مثل هذا بكذا كما يقولون في احكام باطله باجماع المسلمين صورت من بعض الحكماء قد تكلم فلان في مثل هذا بكذا فبلغت هذا التعليق ومنه عبارات كتب علمنا ليكن القايم الله تعالى من الرد على المبطلين فعبارنا العجزية والافنيان والمفيد والمزيد ولو استاجر اربعة نفر عتقوا له مربعة فعتق عليهم من حفرهم فمات اقدمهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدين وهذا ربع لا نه حصل عتقناهم جميعا انتهى بخروقه وعبارته المبسوط ولو كان الاجرا اربعة فوقع عليهم من حفرهم فمات واحد منهم ضمن الثلاثة كل واحد ربع الدين وهذا ربع الدين لان الاجرا مبسوطون للاختلاف لان البير انما انخرت عليهم من حفرهم فكان كما لو استاجر اجرا لخدم حايط فسقط حالة الخدم من ايديهم شي على انسان ضمن الحاكم لانه مبسوط فكذا هذا ولا مر سبب والضمان على المباشر دون المسبب فقد تلف المقبول بجنايته وثلاثة من اصحاب وجانية معدلة وجانية اصحاب

استاجر اجرا لخدم حايط
 العبد الفقير الى رحمة ربه الغني قاسم الحنفي

معتبره كذا الوجه نفسه جراحة وجرحة ثلاثة فمما وثلاثة ارباع الدية فكذلك هذا انتهى وههنا عبارة المحيط
 الرضوي ايضا وعبارة القاضي الامام في الدين قاضي خان رجل استاجر اربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع
 من حفرة فمات احدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية الميت وسقط ربهما لان البئر وقع
 عليهم فعلمهم فكانوا باشرين فوضع لهم ارباعا وسقط ربهما فبقي ثلاثة ارباع انتهى وعبارة البدائع ولو
 استاجر اربعة نفر يحفرون له بئرا فوقع عليهم من حفرة فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ارباع الدية
 وهذا الوجه لانه مات من اربع جنابات لان جنابة المرأة على نفسه هذا فضل الربع وبقيت جنابات
 اصحابه عليه فتعتبر ويجب عليهم ثلاثة ارباع الدية على كل واحد منهم الربع وقد روي الشيخ علي بن ابي
 عنه انه قضى على القارصة والقارصة والرافضة بالدية اثلاثا بين ثلاث جوارى ركبته احداهن الاخرى
 فقرضت الثالثة الركوبة فقصت فسقطت الركوبة فقصت لثني وقصت لثني الدية على صاحبته لان الواقعة
 اعانت على نفسها وروي ان عشرة مائة واخلة فسقطت على احدهم فان قصصت على رضى الله عنه على كل
 واحد منهم بقدر الدية واسقط العشرة لان المقتول اعان على نفسه انتهى بحروفه والله اعلم **وسئل** عن
 رجل حلف بالطلاق من زوجته ليعتق هذا الزيتون في هذا الصحن فكسرت زوجته الصحن من ساعة بحيث انه
 لم يوجد زمان يسع الفحل بعد اليمن فاجبت بانه قد وقع الطلاق والله اعلم فاحضر الى السؤال عليه جواب
 صورته لا حيث عليه والحال هو والله اعلم والى جانب الجواب صورته السؤال بيان دليل هذا الجواب
 لتظهر نفس الجالف وعليه جواب صورته قد قال علماءنا ان زمن تصور البرمستين من اليمن فاذا حلف
 ليعتق في هذا الزمان فلا بد من زمن تصور البرمستين من اليمن فاذ لم يتمكن من ضبط الزمان في الوضوح فيه لم يتصور فلا حيث
 اذا حصل الكسر قبل ذلك والله اعلم فخصيت من اباحة الفرج بهذا المشبهة فكتب المهر سدرب رضى الله عنه
 تقدم من جواب في هذا المسئلة الواقعة حيث الحالف لان هذا المسئلة من فروع مسئلة الكفر الماطلة
 عن الوقت وفيها يجب البر في الحال فاذا فالت الجمل المخلوف عليه حلت وعلى هذا ما قلنا في الدخيل والله
 لا كلن هذا الطعام لو هلك من ساعته حيث في يمينه وفي فتاوى المولى الاعلا ومن هذا الجسر ان لم يتهيأ
 وتاتي بذلك الحام فانت طالق فذهب لتاتي به فطار الحام يقع الطلاق وما عدا ذلك لعدم الخت ليس عبارة
 احدهن علمانيا وانما قالوا في مسائل الحلف على ترك ما هو متلبس به ان زمن تحقق البرمستين عن اليمن وهذا
 ليس مما نحن فيه الا ترى انهم لم يقولوا من حلف ليمس السما لان زمن تصور البرمستين فلا حيث حتى يمضي
 زمان يتمكن فيه من الفعل وانما قالوا حيث للعجز الحالي وبالجمل فليس كجذر ان يفني بهذا القول والله اعلم
وسئل عن امرأة شهي وزينوا باعته لهما شهي حبيبي ابد مع ابنة لهما شهي حبيبي لامرأة شهي فاطمة
 وكان البيع المذكور بحضور زوج وزينة البايعة ومستهي عنهم ان الامة المذكورة جاز بولدها في ملك
 فاطمة ومستهي شعبان ثم ان فاطمة المذكورة باعته لامة وولدها وستر الولد اذ ذاك خوارج سنين ارجل
 يقال له القاضي صدر الدين فاقاموا في ملكه فبعد بلوغ شعبان كان معترا بالارق لسيدهم بعد ذلك
 ادعي عور زوج وزينوا ان شعبان ابنه ومقدم الولد وامه على ذلك وذهبوا اليه فثبت نسبه هذه الدعوى

الوقت
 بطلان الكفر المطلق عن
 ليوم الحال
 بدهي وتاتي بذلك الحام
 فذهب لتاتي به فطار
 ليس بالسبا حيث في الحال
 للعجز الحالي

ام لا وهل يستحق عمره المذكور الولد على السيد ام لا وهل يعقب بذلك ام لا وهل للسيد التصرف فيه بعد هذه
 الدعوى ام لا اقتونا ما جاوز من حاجت المهر سدرب رضى الله عنه لا يثبت نسب الولد المذكور لان يصير المالك
 ولا يستحق المدي على السيد بهذا الدعوى ولا يعقب العبد والمالك ان يصير فيه يسائر التصرفات
 الشرعية ولا يعقب لصدق الولد لانه في هذه الحالة والله اعلم ثم وقفت على السؤال وقد كتب عليه كل كيت
 على الفتوى في بلدنا من الحنفية انه يثبت نسبه الولد بدون تصديق المالك فكتب اما مستندي فيما
 كتبت فقول صاحب الدواع وان لم يكن الولد في يد نفسه فاما ان يكون مملوكا **واما** ان لم يكن فان
 كان مملوكا يثبت نسبه بنفس الدعوى اذا كان في ملك المدي وقت الدعوى وان كان في ملك غيره عند الدعوى
 فان كان علوقه في ملك المدي يثبت نسبه بنفس الدعوى ايضا وان لم يكن علوقه في ملكه لا يثبت بالنسب
 لا يصديق المالك على ما ذكرناه والله اعلم **وسئل** عن رجل استاجر جميع بستانيين يعرف احداهم
 بآين ابي الفرج والاخر بختينة النصارى وساقا على ما بالبستاني من التخل والاشجار المساقاة
 الشرعية على ان ايعوم على التخل والاشجار الكاينة بالبستانيين المعلومه عندهم العلم الشرعي بنفسه وعن
 يستعين به من رجاله على ما يجوز عليهم عقود المساقاة الشرعية من تنظيف وتباير ويسقي على العادة في
 مثل ذلك على ان معها اطلع الله تعالى من الثمري ذلك كانت مقسومة بينهما على ما به جز كسهم
 جزا الثاني المذكور وجزا لرب الاشجار المذكور ثم ان المستاجر المذكور اجرا البستان المعروف بختينة
 النصارى لرجل اخر وساقاه كما في اعياله ومساقاته من غير زيادة ثم ان المجرى الاول اجاب بختينة
 المستاجر منه ووضع يده على جميع سوا قد البستانيين وجميع ثمر البستان المعروف بختينة النصارى
 وباع ذلك وتصرف فيه لنفسه فماذا يجب عليه المستاجر منه والمستاجر الاخر فاجبت المهر سدرب رضى الله عنه
 لا يجب عليه شي لا المستاجر منه ولا المستاجر الثاني والمستاجر الثاني على الاخر اجرا مشاعله ان كان على
 والحال هو والله اعلم ثم كتب على هذا جماعة من اهل بلدنا من الحنفية **واما** ان يكون مملوكا
 كيت المهر سدرب المهر المحقق يجب على المتودي منع يده ما هو كذا من المقابله والفتاوى على الوجه الشرعي
 وكتب اخر بخط المهر سدرب وبه توفيقي اذا وقعت المساقاة للثاني بشرط طها المعينة شرعا فهي صحيحة
 وعليه ما اقرره من العمل ولم المسمي من الخارج من ثمر البستان فاذا وضع احد يده على الثمر بغير
 اذن مالكة يكون متعديا ويلزمه البيان بطريق الشرعي وكتب ثالث المهر سدرب النعم بالصواب
 وضع المهر الاول بغير طريق شرعي وتقدمي فيه من ذلك يلزمه قيمته للمستاجر منه الذي
 يستحقه بطريق شرعا ومن جرد على تجريب وتعديه والحال هو والله اعلم وانما قلت ما
 تقدم لان لفظ الرواية والسؤال لا يحاكي التخل لانه ليس من الثمر وانما هي بمنزلة التخل نفسه
 هذا لفظ علمانيا عرفت ولقد طهر في نسبه الثمر والتخل لا يدفعها اليه ولا ان يقول له رب التخل اعلم

فيه براك هذا لفظ اصل الميسوط واخط التجريد والغيد والمزيد والاضاح ولودفح خلا معاملة ولم
يقول اعمل براك فدرج العامل الى غيره معاملة فيعمل فيه فما خرج فهو لصاحب النخل وللعامل الاخر على العامل
اجر مثله لان العامل الاول لم يعمل فلم يستحق شيئا والثاني عمل على حكم عقد فاستحق لان العامل لا يمكن ان يعمل غيره
بدون الاول وللفظ البديع ومن انكسار المعاملة ان العامل لا يمكن ان يدفع الى غيره معاملة الا اذا
قال له رب النخل اعمل فيه براك لان الدفع الى غيره اثبات الشراكة في مال الغير بغير اذنه فلا يصح واذا
قال له اعمل براك فقد اذن له فصح ولم يقل له اعمل فيه براك فدرج العامل الى رجل اخر معاملة فعمل
فيه فما خرج فهو لصاحب النخل ولا اجر للعامل الاول لان استحقاقه بالشروط وهو شرط العمل وله
يوجد منه العمل بنفسه ولا يغيره ايضا لان عقده معه لم يصح فلم يكن عمله مضافا اليه ولم يجر العامل الاول
اجر مثله لانه لم يعمل بامر فاستحق اجر المثل انتهى ولفظ المحيط دفع الى رجل خلا معاملة منه بالنصف
ولم يقل اعمل براك فدرج العامل الى غيره معاملة فالخارج كله لصاحب النخل وللعامل الاخر على الاول
اجر مثله ولا اجر للاول على رب النخل لان الاول صار اذن اذنا غاصبا لما دفع نخل غيره الى غيره والشركة
في الخارج بغير اذن صاحبه فلا يستحق الا اجر له من غاصب وقد استأجر الثاني شي بعينه وهو لا يمكن
وقد اوفي الثاني العمل فاستحق اجر المثل على الاول والخارج بول من النخل فيكون لصاحبه انتهى ولفظ
الخير واذا دفع الى رجل خلا معاملة بالنصف ولم يقل اعمل براك فدرج العامل الى اخر معاملة فعمل
فيه فما خرج فهو لصاحب النخل وللعامل الاخر على العامل الاول اجر مثله فيما احتمل بالعاما بلخ ولما اجر
للعامل الاول اما لا اجر للعامل الاول لانه لم يكون احباب الشركة في مال الغير والعامل الاول لم يعمل
بعينه وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يقا وله فلا يستحق الاجر وانما للعامل الثاني
اجر مثله على الاول لانه اوفي العمل وقد استأجر الاول فاستحق اجر المثل عليه قالوا وتو له بالعاما
ما بلغ قول محمد رحمه الله اما عند ابي يوسف فلا يجازي وزبه ماسي انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم
مسئلة عن رجل اشترى من جنياد سمكة ودفع ثمنها والحال ان المشتري ناظر الى العين المبيعة
وهي بينهما فاذنفت الى البحر فقل يرد ويتهامس لهما حتى يكون من ضمان المشتري او لا يكون تسليمها
حيث يسلم بالبيد فاجبت المرد برب رضى على ان يرد ويتهامس تسليم على قول بعض الشافعية وعلى الصحيح
كسلكه التحلية الحاصلة بعد تمام العقد الى ان يلفقها في البحر كان يمكن المشتري قبضها فيها فتكون
التحلية تسليمها فتكون السمكة من ضمان المشتري والحال هله والله اعلم ثم وقعت على جواب لبعض
الحنفية صورة المرد برب استعين نعم المولى ونعم النصير اقول وبالله التوفيق والتمسك بالحق
حقيقة وان حصلت التحلية بينهما وبين المشتري صورة في الجملة فلا بد من تسليمها اياها باليد حقيقة
لكونهما بركة السمكة في البحر حكما من حيث قيام المانع من التسليم ولم نظاير كثيره مذكورة في الفتا

والحالة

صوت التسليم في البيع
والأموال في الخصية

والحالة هذه فكنت التسليم باليد ليس مذهب علمنا راجح فلا يخفى بطلان ما ذكر على يدي والتزاع
والنكاح ناطقة بموافقة ما قلنا ومخالفة ما ذكر قال في الدعوى ومسلم البيع هو ان يخل بين البيع وبين
المشتري على وجه يمكن المشتري من قبض من غير حائل وكذا التسليم في جانب النخل وقال الشافعية التحلية ليست
بقبض والصحيح مذهبنا ان التسليم مستحق على البائع وما يستحق على الانسان يجب ان يكون له طريق الخروج
عن عهده بنفسه ولو توفيق ذلك على وجود الفعل من غيره وذلك الغير يختار في الفعل يبقى هو في عهده
التواجب انتهى بخروفي وقال في السير الكبير اذا ولي الامام رجلا بيع القنايم فجعل ذلك الرجل رعاك
في خصيته وباع ركة منها رجلا وقال المشتري ادخل الحضيرو واصغر الركة قد خلقت بينك
وبينها فدخل الحضيرو لبعض الركة فدخلها فقلقت منه وخرجت من باب الحضيرو وذهبت ولا يلزم
ان ذهبت فيلزم في ذلك فان كان المشتري لا يقدر على اخذها فالحال على البائع لان المشتري لم يصير
قابضا لها حقيقة وهذا ظاهر ولا حيلة لانه لم يتمكن من قبضها اذا كان لا يقدر على اخذها فان كان
المشتري يقدر على اخذها فالحال على المشتري لانه صار قابضا لها حكما لان في هذا الوجه يستوي
الجواب بينهما اذا كان المشتري يقدر على اخذها من غير كلفة ومسقة وبينما اذا كان يقدر على اخذها بكملة
ومسقة في الحالين جميعا يصير قابضا لها بالتحلية لان العبرة في هذا الباب للتمكن من القبض لا غير ثم
قال وقعت فتوى في زماننا ان رجلا اشترى بقره من رجل رضى في المربي فقال له البائع اذهب
فاقبض البقرة فافى بعض شائخنا ان البقرة ان كانت برأي العين بحيث يمكن الاشارة اليها فها قبض
ولا فلا وهذا الجواب ليس بصحيح والصحيح ان البقرة ان كانت يتمكن المشتري من قبضها الوارد فهو
قابض لها بدليل مسئلة الركة التي ذكرناها انتهى **وروى** على من مدعية غرق شوال هل يجوز للمجدي
ان يوجر ما اقطعه الامام الا عظم اراضى بيت المال او لا يجوز لكونه غير متمكن من استئجار التسليم
في جميع الموقوفات وان يخرج الامام عنه في اثناء المفق وكونه شفعة ذلك لا في مقابلته مال فضل
المجدي نظير المستاجر في ان له ان يوجر او يبيع المستعير في ان ليس له ان يوجر المستعار فان قيل
يجوز الاجارة ولو بها فها اذامات المور او اخرج الامام الارضى عنه واقطعها لغيره تنفسح الاجارة
اولا فان قيل بطلان انفساخها فهل يبقى باجر المثل او بما سماه المور الاول والحال ان الاول المور
لم يكن للمستاجر فيها سا ولا عرس ولا شئب فاجبت المرد برب رضى على ان يوجر ما اقطعه
الامام ولا اثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المفق كما لا اثر لجواز موت المور في اثناء موقوفه ما اجر
ولا لكونه ملك منفعة لا في مقابلة مال لا تقا فصح على ان من مولى على خدمة عبده سنة كان المصالح ان
يوجر الى غير ذلك من النصوص لفاطمة بجواز ايجار ما ملكه من المنافع لا في مقابلة مال فهو نظير
المستاجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لا اقطعه المستعير لما قلنا واذا اذامات المور
او اخرج الامام الارض عن الموقوف تنفسح الاجارة لا تنقل الملك الى غير المور كما لو انتقل الملك في النظائر
التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستاجر واجارة العبد الذي مولى على خدمة موقوفه

صوت على خدمة عبده
كان للمصالح ان يوجر

[illegible]

الزوج اذا منح جوارها
الوفاء

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال شيخنا حفظه الله تعالى المجلد وسلام على عباده الذين اصطفى صولف السور ما تقول السادة العلماء
 الحنفية اهل الدين وعلماء المسلمين رضي الله عنهم اجمعين في رجل شاف في المذهب عالم بالفرائض يرجع اليه في ذلك
 في بلفه يقول ان في ارض الحنفية ناقصه مما نص عليه الجمهور ولم يذكر في باب مقاسمة المجد ولا اخوة ما اذا كان
 ان الدوم الحكي مانع ام لا وقد نص عليه الجمهور ولم يذكر في باب مقاسمة المجد ولا اخوة ما اذا كان
 فيه خني ولم يذكر في باب الرد ما اذا كان في الورثة خني وام ولد لها واخت وخني لاب ولم يذكر في باب
 ولداين خني ولم واخت لابوين واخت وخني وام ولد لها واخت وخني لاب ولم يذكر في باب
 القول ما اذا كان في الورثة خني مع مخالفت ابي يوسف في خنيته ومحمد بن سيرين ولم يذكر في باب
 القسامة اختصارها وهو من المهمات ولا في باب العمل اذا اختلف حال العمل وسدانه في الدين ككافر
 مات عن كافر حامل ولومن غيره كالزوجة ابيه ثم اسلمت قبل الوضوح ولا ما اذا استهل باحد التومين وما
 ناولم يعرف المستهل وفيه تفصيل وله احكام ولا في مسائل العمل السابق موثما لهم علم ثم نسي **واما**
 الوضاح فلم يتعوضا فما اذا اوصي بمثل النصيب وكان في الورثة خني او خناثا ولاد ورياء الاقرار
 ولاد ورياء الوضاح ولا العين والدين ولا ما اذا اجتمع وميه لوانث وبغير وارث في حبس مع اظنا
 السلف والخلف في كيفية القسمة في امثال ذلك مما نص عليه المصنفون من ارباب المذاهب وطالعت
 الكثير فلم اجد عينا ولا اشرا وراجعت الكثير فلم اجد حسا ولا خبرا بل غاية كلام لا نقل ولا يخرج هذا
 حاصل الكلام وان كانت العبادات مختلفة حتى انشد بعض الناس
 اياما تاتي النعمان توحوا علي علمكم وابدا النجاة
 فنهتم قد خلت شام ومصر فعهذا فضلكم اغني خرابا

وصوله الجواب المجلد بعد ردي على المسئلة المذكورة من نقص فرائضنا وما ذكر من المسائل الموجودة
 في كتب علمائنا تصنيفا وباصيلا وغالب ما يوجد في كتب ائمة هذا القابل يلفظ علمائنا وهم السابقون
 الى استنباط الفقه وتدوينه وعندهم اخذوا ولم اقبى فقد دونت الفقه عن ائمة ابي يوسف من قبل سنة
 احدى وثمانين ومائة ودون الحسن بن زباد كتاب المقالات في حساب الوصايا واعمال الالدية
 واخراج المجهولات في هذا التاريخ ودون عن ائمة محمد بن الحسن كتاب الخني وكتاب فرائض الخني
 وكتاب الدور وكتاب حساب الوصايا قبل سنة تسع وثمانين ومائة وروينا في تاريخ الخطيب
 عن الشافعي رضي الله عنه انه قال اخذت عن محمد بن الحسن وقرئ خني كتابا وروينا في طبقات بن سعد
 عنه وروينا في النظم وقرائه على حافظ العصر احمد بن علي بن حجر في كتاب الاشارة من تصنيفه
 واجاز فيهم في سابع عشر شهر رجب سنة خمس وثلاثين وثمان مائة وروينا في تاريخ الخطيب عن ابيهم
 الحزمي قلت لاحد من جنسنا من اهل هذه المسائل الدقا قال كتب محمد بن الحسن وكذا رواه
 ابن الجوزي في النظم وفيه رواية من طريق الخطيب **واما** النقل بالمسائل المذكورة فقال محمد بن

المجلد

المجلد ولو كانت للرجل علة او مولى نعمة فافترت العلة او مولى النعمة باخر الميت من ابيه او امه
 او بعم او بابين عم اخذ القرية الميراث كلمة لان الوارث العروف اقربا منه مقدم عليه في استحقاق
 ماله واقرانه حجة على نفسه انتهى لم يكن في هذا وعندها لم تذكر في الموانع وذكر في باب
 حتى ذكر في الملقبات قال في السعد ومنها ادخل في اخر حكمه ذكره المسئلة **واما** اذا كان مع المجد
 اخوة وفيه خني فلهذا المسئلة ما خوذ حكمها ما العمل للائمة فابن حنيفة يحجب الاخوة بالمجد ولا يترفع
 على قوله سوال وعلى قوله ما اذا كانت المقاسمة خير للمجد فالجد كاخ وكذا اذا استوي الثلث والمقاسمة
 وان كان الثلث خير للمجد فلم الثلث والباقي للاخوة كان لم يكن جد فان كان معهم صاحب فرض فلم
 فرضه والباقي على كلمة المعلوم ان كان ثلث الباقي خيرا لم فلم ذلك والباقي بينهم كان لم يكن جد وان
 كانت المقاسمة خير كما مر والافلم السدس الباقي والباقي بينهم كان لم يكن معهم جد **واما** باب القول
 فالنقل فيمن علمنا في شرح العلامة محمود بن الصدوق سفيان ما اصله محمد في المجلد بل يلفظ لو كان
 في مسائل الخني عول كابوين وبنين وزوجيه وهي الميراث واحد في البنين خني بقدر الخني اثنى على
 قول ابن حنيفة انه اجبر في حقه بياضة اصلها على بقدر الزكوة من اربعة وعشرين ونصف من اثنين
 وسبعين الا اني منها ثلثة عين وعلى بقدر الزكوة لها ثمانية وسبعين وعشرون وهي اقل من الاولى وعلى
 قوله ما يصح من اربع مائة واثنين وثلاثين الخني مائة واثنين واربعين لانه لو كان ذكر اخا مائة وستين
 وخمسين ولو كان اثنى اخا مائة وثمانين وعشرين وذكر ما ثمان واربعين وثمانين ونصفها ما ذكرناه
 هذا نصه نفسه **واما** باب الدور ونصفه قيم لو كان في مسئلة الخني رد لا ح كام ولولا ان لم خني
 ولولا ان لم خني حنيفة لم ولولا ان لم خني حنيفة لم ولولا ان لم خني حنيفة لم ولولا ان لم خني حنيفة لم
 يقول انما اثنين والمال رد ود على خمسة وخمس المال وفي السدس ياتي في مائة من السدس والخمس وهو
 ثلث عشرتهم من ثلاثين فهذا السهم يدعي لثلاثة فيكون بينهم ثلثة اثنى من المال خمس وعشر وذلك تسعة
 لا دعوى فيها لولد الام ويدعيها ولد الاب والام ولد الاب فيكون بينهما نصفين قد حصل مع والام
 وخمس وثلث من ثلاثين ومع ولد الاب والام تسعة عشر ونصف وثلث ومع ولد الاب اربع ونصف
 فاضرب مخرج النصف والثلث في الثلاثين يكن مائة وثمانين انتهى ولي فيه بحث بيته في شرح مقرونة
 القرائض للسيد ثم قال وعلى القول بالا حوال لو كان ذكرين كانت من ستة ولو كان اثنين كانت من خمسة
 فاضرب خمسة في ستة يكن ثلاثين ثم في اثنين يصير ستين لولد الام في حالة السدس وفي حالة الخمس
 خمسة وستة احد عشر من ستين والباقي لولد الاب والام كان لم في حالة خمسة اسدس وفي حالة ثلثة الخراس
 وان اجتمع مع من يرده عليهم من لا يرده عليهم كأمراة ولدي خني ولدين خني تصير مسئلة الخسنيين واعرف في
 المال بينهما ثم اجعل قسمته المال من ثمانية ثمن المرأة فاعطها ثلثها واخذ الباقي سبعة اقسام عليها ما صح منه
 مسئلة الخسنيين انتهى فاذا عرفت فصوص علمنا في طريق العمل عندهم خرجت المسائل التي مثل بها السائل على
 ذلك الاول من خمسة عند الامام ومن اثنين واربعين عند ابي يوسف والثانية من ثمانية وبلا خلاف والثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم
قال شيخنا حفظه الله تعالى الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فيقول الفقير إلى رحمة رب العلي
واسمهم دطابره الخفي ان بعض الاخوان قد رفعوا الى سواك صورة ما تقول السادة العلماء في بيعهم لم يجدوا
في رجل اشترى نصف فرس من شركته وسلم واستفحق بها بركوب باذن شركته ثم بعد ذلك رغب في بيعها فقال
لا يضمن حصته بشركته لكون يد الشريك يد امانته ان يقال يضمن لانه مستعين بها العارية وهو امانة
لا شفع بمال الغير بغير عوض صادق عليه والعارية معصومة في فيما استثنى وليس النصف مما استثنى
وعبار عن قولهم يد الشريك يد امانته بانه قول محمول على الشركة العارية عن الشفعة بغير عوض مما
بين هذا وما اقتضاه كلامهم فاعاربه بينوا ذلك ببيان واقبيات فيما مشايير على ذكر التوابل الخ
والجبر الخيل وتحت ما صورته اللهم العلم الصواب الجواب وبالله التوفيق اما على وجه ما ذكر
فلايمان بالاشفاق لانها ان كانت على وجه الشركة ففي امانته وان كانت عارية فلايمان ايضا والمالة
هذه ان يثبت انه فوط او تعدي وكذا لا ضمان على اصول المنفعة لان العارية غير مضمونة عندهم
الا بالتعدي **واما** على مذهب الامام الشافعي والصواب ايضا انه لا ضمان على الشريك المذكور لانه
امين حسب ما صرح به نصوص ائمتهم ان يكل واحد منهما يد الآخر **واما** توهم كونها عارية في غير
صحيح لان العارية تباع محض ومقبوضة لا شفع المستعين لا غير وليس فيما يقابل الشفعة عوض ولا
كذلك في مسائلنا لان انتفاع الشريك بالفرس في الايام التي يثبت فيها ان كان سبقة انتفاع من شركته
فهذا الانتفاع في مقابلة ذلك وان لم يسبقه انتفاع بهذا الانتفاع في مقابلة انتفاع مستقبلي فله ان يملك
ليست من باب العارية وانما هي من باب قسمة المنافع والمنافع مبرومة للقسمة كالاعيان ويلزم على
دعوي العارية في مسائلنا انه اذا كانت دار مشتركة بين رجلين واصطلى احدى ان يسكن كل واحد منهما
شهر او غير ذلك او كان ذلك عرفا جارا بين الناس في القسمة فسكن احدهما او لا فله ذلك الدار
بامر سماوي حين انتفاعه به ان ياتي بوثنة شركته ان تكون هذه عارية ويلزم الضمان وهذا المسألة
راجعة الى اصل اشار اليها ابو اسحق التيرازي وهو ان من استحق انتفاعا لا ياتي عين مملوكة الغير
ولا يتمكن من استثناء تلك المنافع الا بالاستيلاء على تلك العين ثم استولى عليها لاجل الانتفاع فملك
بحيثة فلا ضمان لمن اشترى ثم ادى على شجرة ثم اذن البائع للمشتري ان يبي المرو ثم تلعت الشجرة بساوي
في اثناء ذلك فلا ضمان على المشتري وكذلك اذا مات الزوج في ايام الاستمتاع بها الضمان وكذلك العبد
المستاجر ومسائلنا من هذا القبيل ان يتمكن الشريك من الانتفاع بالشفعة التي استحقها بالعرض الا بالاستيلاء
على الفرس اللهم الا ان كان هذا الشريك قد فرط في حفظها او عرضها للانتهاك فيجب حينئذ الضمان
غير خلاف والله اعلم بقول ذلك محمل الالهي المالك وما صورته الصواب هو الخصال الثاني مما وجه به
وقولهم يد الشريك يد امانته محمله كما ذكر في السؤال اذ لم يكن ذلك عن عارية وكيف محمل خلافه وان
الشريك قد يكون غاصبا فعلى من ان يقال لا ضمان عليه والله اعلم كسبه ابو بكر بن قاضي فقه الساجي وما صورته

من ستم والرابع كذلك عند الامام وعليه الفتوى ولا يخفى طريق العمل بعد تقرير المصطلح **واما** اختصار المناقشة
فمن علمنا فيها فيها **واما** قطع المناقشة وهي ان تطالب الموافقة بين نصيب كل حشر من ورثة الميراث
جميعا فاذا وجدت في درجة الموافقة من نصيب قبل القطع مسألة مات وترك زوجة واختا اب وام وجدة وعمما
ثم الخلق مات وترك ابنا الذي هو عم الميت فصار للعم ثلاثة وللزوج ثلاثة وللزوجة ثلاثة وللزوجة ثلاثة وللزوجة
موافقة بالثلاث فصار ثلاث سهمان وللعم سهمان وللزوجة سهمان **واما** اذا اختلف حال الحمل وموت في
الدين فنص علمنا في ذلك الميراث ان مات بولد أكثر من ستة اشهر الى سنتين وورث وان ولدت لأكثر
منهما الميراث فان ارتد معا فولدت لأقل من ستة اشهر من حين الرد ثم قتلها بغير الرد ورث الصبي منه
ولذا الوفاة المسلم عن امراته الحامل فولدت وطقت بالولد ولدت قتيلا انه اذا كان موجودا قبل يولد
الدين وورث **واما** استهلاك احد التومين فنص علمنا فيه مات عن ابن وامرأة حامل فولدت
ابنا وبنتا أحدهما ميت والاخر استعمل ولا بدوي ابعا المستعمل والوراثة الثلثين وللابن نصف ما بقى والميراث
ثلث ما بقى وما زاد على الثلث الى النصف بينهما ولي في هذا بحث جليل مع السجا وندى والشرعي وحيد واورث
في شرعي لقومية القرابن السيد من اراد الوقوف عليه للبطالعة **واما** اذا علم السابق موثقا في نحو
الفرق ثم ينسب فنص علمنا فيه واذا مات مورثان واكثر في غوث او هدم او ارحام او طاعون او زور
او قتل ولم يعلم اي التواربين مات او لا وادعي ورثة كل ميت ان الاخر هو السابق بالموت وتعارضت
بیتقان او مات أحدهما قبل الاخر واشكل السابق او علمناه ثم جعلناه جعلوا كما هم ما توافقا لكل واحد
لورثة الحيا ولا يرث بعض الاموات من بعض **واما** اذا ادعي على نصيب احد الورثة ويقيم حشا او حشا
فنعلم المصروف في ذلك وهو ان يجعل الوصي له ابنا زيدا علي بن الميت حتى اذا كان ثلثا لانه كان له الربع وقد
ذكرنا في هذا ما هو بالعطف وما هو بالاستثناء في شرح الزيادات وغيره **واما** دوريات الميراث فقال
في الاستعداد ويلحق بالوصايا الميراثين ويحتاج الى معرفة ما قرأ الكسر وما تحته الى اخر الباب **واما**
دوريات الوصايا فقد صنف محمد رحمه الله كتاب الدور وشرح جماعة منهم الامام الحلواني **واما** الدور
تقد صنف فيه محمد رحمه الله ايضا ونصم باب الوصيين والدور واذا مات الرجل وترك ابنتين لم على أحدهما ربع عشر
دراهم وترك عشر عينا او مالا غير ذلك ولا وارث له غيرهما نأوي بالثلاث فان القرينة من ثلاثة الى
اخره وهو جزل لطيف **واما** اجتماع الوصيين في الجش فنصوا على ان الجش ان خرج من الثلث فما اصاب
الوارث مما جعل له الجش قسم عليه وعلى بقية الورثة على حدة مراعاتهم وما اصاب غير الوارث سلم له فاذا
مات الوارث سلمت له ليس بوارث على ما شرط الجش واذا كانت لا تخرج من الثلث يكون ثلثاها
ميراثا والثلث على ما تقدم وادرس سبحانه وتعالى اعلم **وقلت** علوم

منها استمد الذي قد جاء بعدكم في كتبهم بليت بالحرف والنقط
هي الاوائل في الدين قد برزت من صلب فكر الامم الفلظ
الاسما جلد ابقا لنا كتبنا جوت علم من ارج الحمة الوسط
ممن انا والملت علي ما تقدم واسم سمانه وقول العلم **وقلت**
وهو قواها صلا
حفظا لاسباط فلا
منع من فكر بل انسا
وتعلم انهم السعاع
الفرط هم واسم سمانه
اعلم بالصواب

بسم الله

نعم يصير ضامنا فيما تخرج لان حذر العار به شاملة فان قلت لم يوجد اللفظ ولا مع اشتراط حكم
 الفاسد بالنسبة الى الصبي فان قيل باحة انتفاع باذن لم يتردد عن شبه الحرف فيقال للعل
 على المعنى اولى من اللفظ والحالة هذه فاسم العلم بالصواب كسب عن المعنى الشافعي وما صورته اذا
 اذن احد الشريكين الاخر في الانتفاع صار نصيبه في هذا الانتفاع عار به فتعطي حكم العار به بخلاف
 ما اذا لم ياذن له في الانتفاع فان يكون في يد امانة لها حكم الوديعة ثم اذا حصل منها ما يراه
 ويوما مثلا معلومة معلومة فحكمها حكم الاجاروا الفاسد فلا ضمان لان فاسد كل عكس صحيح في ضمان
 وعدمه فاسم العلم كسب محذور وهو الشافعي فثبت ان السؤال سواء في الحقيقة والادوية اجوبة اعيان
 شيب الميع العلم في كل منها احببت ان اذكر ذلك ليعلم ان بعض من حصلت لهم السهم لم يطالبوا به
 الخبر الخبر ومن لم يطالبوا به لم يورثوا له من ثمن فاقول واسم الموقوف لا صابة الصواب قوله في السؤال
 اشترى من شريك حصة حقيقة ليست بمراة في الواقع وانما هو من الجاز باعتبار ما يكون وهو ضمانا
 حرا داعي له وهو من اقسمة غيبة بالنسبة الى غيرهما مما سيذكر وقوله لكون الشريك يدا امانة يقال
 عليه هذا التعليل باطل فانا فان اذن من اهل العلم لم يقل بان يدا الشريك فيما نحن فيه يدا امانة وانما قالوا
 ذلك في شركة الاموال التي يقال لها ايضا شركة العقود كالمفاوضة والقيام وهي التي ذكرت احكامها
 في باب الشركة من كتب الفق **واما** ما نحن فيه فيقال له شركة الاملاك وشركة اعيان ومثلها العيون
 تارة الرجلان واجمعوا على ان كل واحد حصة في حصة شريك وقوله في حذر باحة الانتفاع بما لا الغير
 بغير عوض غلط محض فانه ان اراد بالباحة ما يحجب بغير من المخرج من القول الدال على ذلك فهذا
 انما هو تعريف لا عارقا المستعير ونحوه حيث قيل بما لا الغير والتعريف انما يكون الحقيقة الصادقة في جميع
 الجزئيات الجزئية خاص وان اراد المعنى الحاصل بالمصدر وهو الانتفاع فذاك حكم العار به لا يشهد
 ثم هو غير مانع لصدق على الباحة والعري والسكن والجسر وقوله بغير عوض قد يتأخر في صدقته على
 مسالتنا وذلك ان عرف اهل العصر في مثل ان يكون الاستعمال باللفظ وعمل الناس في هذا يختلف
 فلاحم الغلب يشترط ذلك قوله ويكتب به الوثائق ومنهم من يكتفي بالقول والفتا نادرا من ياذن بالاستعمال
 ويسكت عما عدا اعتماده على العادة في مثله فالواقع في الوايت اجاروا فاسد لجها الى الجهر والدة
 قال في الرضعة منافع الدار هل هي اعاره لها فيه وجهان فسرع قال اعز ذلك حماري لتعريف في شرك
 في اجاروا فاسد على كل واحد اجازة امانة صاحبه وكذا الحكم لو اعاروا شيئا بغير وجه مجهول كما لو اعاروا دابة
 ليعلمها او دابة ليطبق سطر وكذا لو كان العوض معلوما ولكن مدق الاجاروا مجهول المرد فيه وجه
 ضعيف انها عار به فاسد نظر الى اللفظ فيكون مضمون علمه وعلى الاول ضمان ان ياتي والواقع
 الثالث يتوجه ان يقال انه اجاروا ايضا نظر الى العادة قال في الرضعة اذا دفع ثوبا الى قضا القصر
 ارجيا ليطبقه او جسر بين يدي حلاق ليعلم باسمه او ذلك ليدركه ففعل ولم يجر فيها ذكر اذ لا
 نفيا فيه وجهان احتملا لاجرة الثاني يستحق اجرا مثل الثالث ان بك الحمول لم فقال افعل كذا الزمة

الصادقة
 تعريف يكون الحقيقة
 مع الجزئيات الجزئية خاص

منافع الدار هل هي اعاره
 وجهان

في شي عوض
 مجهول
 ان العوض معلوم ولكن
 اجازة مجهولة

دفع ثوبا الى قضا القصر او
 دفع ثوبا الى حلاق ليعلم باسمه او ذلك ليدركه ففعل ولم يجر فيها ذكر اذ لا

الربع

الرابع ان كان العامل معروفا في ذلك العمل واذا جاز عليه استحق الاجرة للعادة قال في المنافع وقد استحق
 وقد يترجح العمل بالعادة عند التحقيق فقد اعتبر العرف في جعل هلفا اجاروا بغير عوض وكان صدق قوله في مسالتنا
 بغير عوض في غير المنع على ما ذكرنا وقوله وليس النهي مما استثنى يقال عليه المقام مقام الاظهار بخلاف
 واطال وقوله ويجاب عن قولهم انما يقال ذلك لو كان واردا وقد ثبت ان ليس واردا بل جامع للمنة
 وحديث فلا جمع ولم يبين لنا كلامهم الذي اقتضى انها عار به الاما ذكر من التعريف المدخل الذي يجوز
 في تسميته حرا والعلم **واما** الجواب فلا ذلك كلام سيدافع بغيره عن التحقيق وذلك ان قوله اما على
 مذهب مالك لا ضمان باتفاق لانها ان كانت على وجه الشركة فهي امانة وان كانت عار به فلا ضمان ايضا
 يتبع من حصر اوها من اهل البيان والاول لا معنى لما قلنا ان احدا لا يقول ان هذا المستر ان يقتضي
 بل لا حد الشريك على حصة الاخر وثبوت يد الشريك في هلفا للشركة قد صرح في السؤال بالثابت سبب اذن
 الشريك الاخر فلا دخل للشركة اصلاته انه سيناقض نفسه في هذا كما استغف على بيانه وقوله وكذا
 ضمان على اصول الحقيقة ان العار به غير مضمون عندهم الا بالتعدي يقال عليه قد قلنا في الجواب
 على مذهب مالك انما ان كانت على وجه الشركة او العار به لا ضمان فاما وجه الاقتصار في الجواب على
 مذهب الحنفية على اطلاق الشقين دون الاخر ومن اين ان هذا المضمون من باب العار به عندهم ولم
 لا يكون من باب الباحة وحكمها عندهم حكم العار به وسنذكر في كلامه ما يخالف هذا عن قوله
واما على مذهب الامام الشافعي والصواب ايضا انه لا ضمان على الشريك المذكور لان ما حصل حسب ما
 صرح به نصوص ائمتهم ان يدخل واحد منها كيد الاخر يقال عليه انما صرح نصوص ائمتهم بهذا في
 شركة الاموال التي جعل بها بالمنازعة والمفاوضة والاعا والعتان ولم يقل احكام اهل العلم ان
 اشترى سقفا في دابة او دار صارت يدك يد شريك بل صرح بان كل واحد منهما احصي في حصة شريك
واما بعد الاذن في الاستعمال فالكلام فيه هل هو عار به او لا فان هذا من ذاك وقوله **واما** قوله
 كوفعا عار به بغير صحيح لان العار به تبرع محض فهو من الانتفاع المستعير ليس به وليس فاما يقال
 انتفاع عوض ولا كذلك في مسالتنا ان انتفاع الشريك بالقرن في الاما التي نعت فيها ان كان سقفا
 مستعير قطره ان هذا ليس من باب العار به وانما هي من باب قسمة المنافع والمنافع معروضة القسمة
 كما اعيان يقال عليه اذا كان توهم كوفعا عار به غير صحيح فخطا فقد سقط ما اجاب به على مذهب الحنفية
 ويطلب فابقا الزلا ليدل على مذهب المالكية وبطل قوله ضمان على كلا الوجهين وانما الامر الى انا
 مهايا عريفه وهذا يعتمد على ان العرف بذلك ولا نعلمه في مملكة مصر والشام وانما العرف في مثله
 ما قدمته في البحث مع السائل واسم الموقوف لا صابة الحق في المسائل لم يصرح بحكم التلف في هذه المهايا
 على مذهب ولا على مذهب غيره فانه لم يثبت شي ثم المهايا على زعمه قالوا في مذهبه انما اجازة لائمة
 قال ابن الحاجب التسمية لائمة قسمة مهاياة وقسمة بيع وقسمة قسمة فلا ولي اجازة لائمة كذا راودا

ياخذها كل واحد واحد مائة معينة وغيره فلو كان كل واحد مائة في الشئ فليل
وفي مسئلته ان يرجع عن الاذن متى شاء فلا يكون صحيحا ثم الجواب في المسألة الخامسة العلم في قول
ابن التراز وسهر في رواية بن القاسم فاذا فرض ان العرف جري على خلاف هذا الحكم او ان الشك
وحيث يستتبع الملق الجاني في شرع المصلحة وهو موضع الحاجة على زعمه قوله ويلزم على دعوى العاربي
في مسئلته ان اذا كانت دار مشتركة بين رجلين واصطاحا على ان يسكن كل واحد منهما شرا او غير ذلك
او كان ذلك عرفا جازيا بين الناس في القسم يسكن احدهما او لا تنفذت الدار وما سواها من اشتقاعه
قبل ان تأتي توبة شريكه ان تكون هلك عاربه ويلزم العثمان تعالى عليه هذا لفظ باب ما اذا
اصطاحا على ما ذكره ههنا من صريحه وليس في مسئلته ما يقتضي ذلك فلا يزعمه لزم ولا غيره
والجواب اذا كان عرفا فلا يلزم الشافعي لان صرح عنه بما يقتضي اعتبار العرف في مثل ما لم يعلم ان
يلزم طر الحكم فيما اذا استمر نصف دار ثم اذن احد الشريكين للآخر في السكنى ولم يرد الجمل
فلا يعلم احد كيف يلزم ما ذكره والله اعلم قوله وهذا المسألة واجبة الى اصل اشار اليه ابو اسحق الشافعي
وهو ان من استحق اشتقاعا لزم في عين ملكه للغير ولا يتمكن من استيفاء تلك المنافع الى بالاستيلاء
على تلك العين ثم استدل عليه لاجل الاشتقاع فتدفع حينئذ فلا محالة لمن استمر في شئ من شئ ثم اذن
البائع للمشتري ان يبي الثمن ثم تلفت الشجرة بساوي في انشا ذلك فلا ضمان على المشتري تعالى عليه
ليس مسئلته ان هذا المصل في شئ فان الشريك المذكور هنا ليس بمشتري الشراء اشتقاعا في حصته شريكه
لا بالعقل ولا بالثقل **والجواب** بالاذن فالكلام فيه وليس منه ايضا ثم استنداد في الضمان العثمان
في هذه المسألة الشرا والاذن ان زعم انه للشراء فهو نوع وان كان للاذن فالكلام فيه ان يوجب
طلب الفارق بين هذا وبين مسئلة العرس وقوله وكذا اذا ماتت الزوجة في ايام الاستمتاع بها
لا ضمان ولا يفرق بان هذا استحقاقا في البضع اجمع فاذا مكنته لم يكن هناك شيء لغيره فتحقق
فيه العاربي بخلاف ما نحن فيه ومثله العبد المستاجر قوله ومسئلتان من هذا القبيل تعالى عليه قد
بين ان ليس ذلك قول اذ لا يتمكن الشريك من الاشتقاع بالمنفعة التي استحقها بالعقل لا بالاستيلاء على
الفرس تعالى عليه هذا اذا اراد استيفاء المنافع بنفسه وليس الامر بمحصول فيه فله ان يوجر حصته ثم شرع
جعل له طريقا الى استيفاء المنفعة المذكورة وهي المهادة او استيجار حصته شريكها واستعارتها او ايجارها
او شراؤها بايا ماضل المقتضو اما اذا لم يوجد التصريح بطريق من هذه الطرق التي اعتبرها الشارع
لاستيفاء مثل هذه المنفعة وانما وجد الاذن من الشريك في الاستعمال فالكلام في ان من ابي هذه الطرق
وهل هو من صحيحها او فاسدها وليس الاصل المذكور او لا المسائل المذكورة دخل فيه والله سبحانه وتعالى اعلم
والجواب الثاني فقوله الصواب هو الاحتمال الثاني ما وجه به يرد عليه ما ذكرته فيما وجه به
وهو ان جرد العاربي شامل المم وكان سقط من خطه الا ان في قوله ما وجه به كان اصله لما وجه به
وقوله وقوله يرد الشريك بما مائة محله ما ذكر في السؤال اذا لم يكن ذلك عن عاربه يرد عليه ما ذكرته

وهو

وهله وهله وقع فيها السبيل وتبعه الجسور بلا تأمل ثم قوله اذا لم يكن ذلك عن عاربه اظن
الحاجة اليه ولو كان كما ذكره الح كذا كان اقرب من هذا قوله وكيف يتحمل خلافه استبعادا وجه له
وقد قدمت ما يقتضي ان المارح خلافه والله اعلم وقوله ان الشريك غاصبا فله ان يقال
لا ضمان عليه تعالى عليه واي ارتباط لهذا باستبعاد يتحمل خلاف المذكور حتى يورده وهل يلزم من
هذا ان يكون الصيغة العاربه وما اشبه هذا بكلام النسيم والله اعلم بما يمكن العاربي **والجواب**
الجواب الثالث فقوله نعم يصير ضمانا فانه يخرج ان هذا العاربي شامل عليه قد تقدم ان المذكور
ليس بتعريف صحيح فضلا عن ان يكون خلا وانما شامل لغير العاربي وانما ليس شامل لهذا على مقتضى
العرف وبه يبين ان يصير ضمانا والله اعلم وقوله فان قلت لم يوجد للفظ والاصح استطراده
يقال عليه هذا السؤال ساقط فان في السؤال واستتبع بها كونه يردون شره والظاهر ان يقول
بل لا يتبادر خلافه وكان توهم ان المعتبر خصوص مادة العاربي وليس صحيح قال في الروضة واللفظ
المعتد به في الباب ما يدل على الاذن في الاشتقاع وقوله فان قيل اباية اشتقاع باذن لم تجز عن
شبهة الحال فيقال الحل على النبي اولى من اللفظ هذا الكلام لا يتبادر معناه الا ان التسليم في كل
اقامته ملاخي والله اعلم **والجواب** الرابع فقوله اذا اذن احد الشريكين في الاشتقاع صار
نصيب في يد المشتق عاربه فيعطي حكم العاربي بخلاف ما اذا لم ياذن له في الاشتقاع فانه يكون في يده
امانة له حكم الوديع تعالى عليه قد قال السائل في هذا السؤال ان الشريك اذن في الاشتقاع فلا فائدة في
هذا التردد ولا يحتاج حيدالي قوله فيعطي له حكم العاربي لان العقد يثبت ترتيب حكمه كيف دون علم
ان السائل لم يشر ويقع عليه اذناه من اشتراط العلف في مقابلة الاشتقاع صريحا او عرفا وبه يتبدل الحكم
والعربي جوي عليهم هذا وهم شهود الواثق وشهودها والله اعلم وقوله اذا حصل بينهما مهادة
يوما او يوما مثلا مدق معلومة في حكمها حكم المهادة العاربه فلا ضمان تعالى عليه اذا كانت المهادة يوما
ويوما فاي موقع يتوكل مدق معلومة وهذا يتبع بما لا حاجة اليه والله اعلم وهذا ما استخرج في هذا
واسم في التوفيق وصار الحاصل ان ضمان على الشريك على مذهب الحنفية والمالكية والشافعية
ان ذكر العلف بلا نزاع وان لم يذكر واعتبر العرف فلا ضمان ولا ضمان على مذهب الحنابلة فقد قال
في كتاب الفروع ما نصه ولو سلم شريك شريكه الدائم فلفظ بلا تقييد ولا قد بان سابقا فوق العادة
وتحوله يضمن قاله شيخنا ويوجب كعادته ان كان عاربه والله اعلم بضمه انتهى بحروفه قال ذلك
وكتب العبد الفقير المسمى نفسه باولم والمجرب ثانيا والمطلة والسلام على رسول محمد وآله وصحبه

تاريخ ثاني عشر من شهر صفر الحز عام ثمانية وخمسين وتسعين اتمها على يد العبد الفقير
الحقير الى الله تعالى المعترف بالجزع والفقير ابو بكر بن يحيى بن اسماعيل بن يحيى الرضوي البصري
عفى الله له ولوالديه ولوالدي والريم وجميع المسلمين آمين والحمد لله رب العالمين

المرض الآتي ثلاثه امراض وهي ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يعادون صاحب الرمد وصاحب البقرص وصاحب الدمل انما

[illegible]

طوبى لمن لا يؤمن بالله واليوم الآخر
ولا يقاتل في سبيل الله ولا يحرم حراماً
محرماً إلا ما يفتن به الفتناء فلا يقامق
فإنه لن يكون من المؤمنين

قَالَ فِي الْغَايَةِ لِلْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَمِنْ الْمَوْضُوعَاتِ حَدِيثُ تَرْبِيقِ الزُّدَا وَالطَّرِيقِ لِلْغَاوِ
جَبْرِيلُ رَأْسُ السُّورِ اللَّهُ عَلَى الْقَلَاءِ وَالْأَلَامِ مِنْ هَاهُنَا
خَرَجَ رَيْدُكَ إِلَى التَّوْحِيدِ وَحَدِيثُ لَزَاوَرٍ مِنْ عَرَفِ رَسُولِ
اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْإِسْلَامُ وَفِي الْعَدْلِ تَهْنِئَاتُكَ
مُقَدَّسٌ وَأَنْتَ تَرْفِقُ الْقَلْبَ وَتَكُونُ الْقَلْبَ وَتَقَاتُ
بَارِكٌ فِيهِ سَبْعُونَ نَبَاتًا أَحَدُهُمْ عَيْشِي رَسْمٌ وَحَدِيثُ
مَنْ أَكَلَ فَوَلَةً بَقَرَتِهَا وَحَدِيثُ أَنَا نَبِيْتُ الْعِلْمِ
وَعَلَى بَابِهَا كَرَّمَ لَكَ أَبْوَابُكَ بِرَحْمَةٍ وَتَعْبَادُكَ كَرَّمَ
رَأْيِي الْعَرَفَاتُ خَالِدِينَ بِكَ لِمَا أَمَرْتُ سَلِيمَانَ بْنِ عَلِيٍّ
بِمُضَرَّتِهِ عَنِّي وَابْتِغَاءَ الْقَتْلِ قَالَ وَاللَّهِ لَقَدْ دُعِيتُ
بِكُمْ لِمَنْعِهِ الْآنَ حَدِيثُ اجْتِزَمَ فِيهِ الْخِلَافُ وَاجْتَلَى
بِهِ الْجَدَامُ
وَفِيهَا فَرَعَ ذَكَرٌ فِي مَخْصَرِ الْجَرَانِ قِرَاءَةُ الْغَايَةِ وَهِيَ
وَالْجَمْعُ فِي الْقَلَاءِ وَالْغَايَةِ أَوْ جَبْرِيلُ يَوْمَ بَاعَ الْغُلَاءَ
بِذَلِكَ الْغَايَةِ وَلَوْ تَرَكَ السُّورَ لَا يَوْمَ بَاعَ الْغُلَاءَ
وَفِيهَا عَشْرُونَ مَوْضُوعًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الْيَوْمَ الْوَعْدُ يَوْمَ الْعَيْتَةِ وَالشَّاهِدُ يَوْمَ الْجَمْعِ وَالْمَشْهُودُ
يَوْمَ عَرَفَةَ وَفِيهَا سَبْعُونَ مَوْضُوعًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَوْجَعَ إِلَى الْجَمْعِ فَقَالَ إِذَا صَلَّيْتَ الْغُلَاءَ فَخُذْ لَزَامَتَكَ
وَوَالْكَشَافَ وَكَانَتْ الطَّرِيقُ فِي أَيَّامِ الشَّلَفِ وَفِي السَّحْرِ
بَعْدَ الْجَمْعِ مَخْصَرٌ بِالْمَكِينِ إِلَى الْجَمْعِ يَكُونُ بِالسَّحْرِ وَفِي
عَنْ سَبْعُونَ مَوْضُوعًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَذَلِكَ وَأَخَذْتُكَ بِنَفْسِكَ فَقَالَ أَرَأَيْتَ أَرَبْعَ أَرْبَعٍ وَمَارِجٍ
أَرْبَعٌ يَسْعِدُونَ وَأَرْبَعٌ يَهْلِكُونَ فَقُلْتُ هَوَارِجٌ ثَلَاثَةٌ لَا تَقْدِرُ
سَبْعٌ ثَلَاثَةٌ فَجَعَلَهُمْ أَرْبَعٌ بِنَفْسِهِ وَأَتَارِجٌ أَرْبَعٌ تَعْنَاهُ أَحَدٌ
أَرْبَعٌ فَجَعَلَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَادَةِ أَنْ يَكُونَ هَوَارِجٌ وَلَا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ
لَهُ وَقِيلَ لَوْ بَدَعَ حَدِيثٌ فِي الْإِسْلَامِ تَرَكْتُ الْبُحُورَ إِلَى الْجَمْعِ كَمَا
الْبُحُورُ فِي تَقْسِيرِهِ قَالَ فِي الْغَايَةِ مَوْتُ وَاجِدٌ مِنَ الْأَوْلَادِ حَبَابٌ مِنَ النَّارِ وَلَوْ كَانَ سَقَطًا

وفاقیہ اسلامیہ

وفيها ايضا الاجير اذا استاجر
 لا يذهب الى المجمع والجامع الا باذن من
 المستاجر وقيل ليس يمنع وانما يقطر
 عنه من الاجر حرام وكذا فيها من
 المجمع ولا يجوز السيد منع غني من الغرائم
 ومن الغدايب عن الامام احمد ان نكاح السروقي
 شرع للمداينة قال قاتلوا زاعي لو
 شرب عند الخطبة بطلت جمعته وهو قول
 احمد وكرها المندرج
 وقيل لا سكوت في وقت الخطبة كان
 خصوصاً بحجة النبوة على الصلاة والجمعة
 وفيها على الواقعات وغيرها التي من
 مات يوم الجمعة فيسجد له فضل وكذا
 من مات بمسكة لان لبعض الايام وقائع
 فضل على غيرها
 وفيها اتباع الجنائز افضل من
 اذا كان لجوار او قدابة او صلاح
 مشهور والآثار التوافل افضل
 قال ابو جعفر رضي الله عنه لا
 يقوم احد للجنائز الا اذا اراد ان
 يتبعها ليطي عليها ان حضرته وفيها
 لدا ان الغاية للزوج
 وفيها ويكره النوح والعمويل وشق
 الجيوب والباس بارسال الدروع
 البكا في الجنائز ومنزل البيت
 وفيها ايضا ان يموت كان
 يدفن حياً مائة بالليل
 حكاه شيوخ رضي الله عنه
 ولا رجاء من النار ولو كان سقطاً

...

قال مولانا العلامة المرحوم في حق العقيدة في البر بالبقاء والبر بالبقاء
تعد الله برحمته ورضوانه واسكنه جنة في كتابه الضيف العنوي شرح مفرد في النور
ان ابوالطفيل عامر بن واثر الكاشي اخبر عن راي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا
وقد ادرى ابو حنيفة رضي الله عنه من الصحابة ثمانية عشر بالسنة وعاصمهم وروى عن
بعضهم وروى ادرى غيرهم من الصحابة من لم اظفر به والله اعلم
وقبه ايضا قال في البدائع وموضع الف يطمع في البطن يقال له قولون
وقبه ان التقي عن الشكر واجب وعليه ذكره ذلك وليس عليه القول ولا يستقل عنه وجوب
الذكر الا خوف ضرب او شبهة او ما يخشى عليه فها هو وجوبه في نفسه قال قوله ان
ذلك لا يفيد ولا يعمل به فخذ الا يكون غفورا بل لا يترك من الذكر فلا يخلو قلبه عن التاثر
بسمع الانكار والاستغفار بالاجتناب عن المعاصي وله ما يستوي تحلية الجاهل وقوله
بشرن الجاهل رحمه الله لا اعتق رجلا لا يملك الا دمه فافقه لحيته الجاهل الجاهل روي عن
رضي الله عنه في الحكم ووجهه الى الجاهل وقد عصب عنه بعضهم
وقبه ان السنة اعطى الحكمي الاجر قبل وقبه ويكره للرجل ان يعطيه اجر
الدخول فان ما يستوفيه مجنون وكذا اجامه فيكون معينه على المكون
ما ينتظره الحكمي فتسلم الاجر دفع الجاهل وقبه وفي الكبري لو جعلت المرأة راسا
من احد العوضين وتطيب لنفسه فان فعلت لوجع اصابعها لابس به
وقبه ولا بأس ان يدلك غيره وقد نقل وان فعلت ذلك تشبه بالرجال فتسوء
عن يوسف بن اسباط رحمه الله تعالى ان في مكرهه وكرهه بعض خلق
او هي بان يفسد انت ان لم يكن من الجاهل والشرب وراة بدعة
انه ولكن في الحمام شدة فارت ان الجاهل وفيه وقيل لا تقبل شيئا الا
ما يفرح به وان لا يفرح بذلك ويدل وقيل لا يجوز الصلاة خلفه
علي جوان ما روي بعض الصحابة ان رسول الله وقبه واول من خضب كحل السوا
صلى الله عليه وسلم قول من لا في بعض اشعاره فانه فرعون لعنه الله تعالى
علي بطنه وعبد اسود يغتظمه فقلت ما وفيه وقيل ان اهل الجنة
هذير رسول الله فقال ان التافة تحت منزلة الاهزون اخاموي عليها
قال العلامة الزليخ رحمه الله تعالى الا تترك ان امة الصلاة والسلام فان له حجة الى
الزوجة قد تكس وجل زوجها وتخلو به ولم تمنع من شرب خضيف له وتفضيلا
أحد واهم الولد والندوة والمكاتبه كالأمة لقيام الرق شره وجرد الحاجة

الحنف

قال في الغاية للعلامة الشروحي رحمه الله تعالى
الجاهل اذا عتق عتقا لا جدي من فيه كان له اخذ ما حث
وجده مستند الى امر الجاهل وحله
وفيها عن احمد بن عيسى الكوفي قال سمعت ابا جعفر يقول
كان مع محمد بن الحسن اذا قيل الرشيد فقال ان كان عليه السلام
ابن الحسن فانه لم يبق وكان الحسن بن زياد قيل القلب
محمد بن الحسن فها هو الرشيد بشيرا ثم خرج الاذن فقام
محمد بن الحسن فخرج اضحاه ثم خرج وهو طيب النفس مشرورا
وقوله لا تجابه قال اي مالك لم تفر مع الناس قال قلت لرو
ان اخذ من عن الطبقه التي جعلت في اهلك اهلتي للعل
فكرهت ان اخذ من الى طبقه الخدمه التي هي خارج عن
وان ابن عمك صلى الله عليه وسلم قال من اجت ان يمثل لانه ان
قيامه فليست بمنفعة من النار والله ما اراد بذلك العلي
فمن قام بحق الخدمه واعزاز الملك فهو فيه لادب وهو زافر
اتباعا للسنة التي علم اخذت فصور من لم وشرف الدين
صدقت باجر ثم شاورني فقال ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
صالح بني تغلب على ان لا ينصر والاولادهم وقد نصر والابناءهم
بدلك وماؤه فما كسري قلت اجزى فقلتهم عثمان بن عفان
وكان من العالم لا خفا عليك وجرت السنين بذلك فخرنا
صالح من الخلفاء بعد ولا شيء لحقك في ذلك وكشفت العلم وراك
اغلي قال ونحن نجوهم على ما اجروهم ان شاء الله تعالى ان الله
أمر نبيه بالمشورة وكان يشاورهم ثم يزل جبريل يوق
الله ولكن عليك بالدعاء لمن ولادة الله انمرك وامر بذلك
اجحابك وقد امرت لك بشي توفقه علي احبابك قال
فخرج له بما ركب فخره
وفيها عن الزخينة المالكية الجهاد علي ثلاثه
اقسام تارة باللسان وتارة بالبيان وتارة
بالاجساد
باب آدم لا يغفر له عافية عليك صافية فالعمود مائة الا ان
كان سلك من الاوقات اجعلها فانت عند تمام الامر مجتهد

الشافعي

قال في الغاية للعلامة الشروحي رحمه الله تعالى
عن جوامع الفقه الفقيه الذي يقال
الخافا وبكل استاذنا يوجب علي
الصدق عليه عالم يعلم انه يصرفها
في معصية وقال قبله بقليل
واذا استوت الحاجة تؤمر ولا دين
ولا يحرم غني
وقبه نقل عن عاتمة العالم الر
من ملك قوت يومه وما يشتر
به عورته يحرم على السؤال
وكذا الفقير القوي المكتسب
يحرم على السؤال
وفيها عن المرغيناني لو كان
كسوف شتلا لا يحتاج اليه في الصنف
لا يحمل له الزكاة عند اني يوشف
وقياس هذا اذا كان له طعام
سنة يبلغ نصيبا لا يحمل له
الزكاة وهو خلاف المشهور
وفي المخط وجوامع الفقه لوزاد
علي طعام شهر يبلغ ما يدرهم
لا يحمل له الصدقة وفيه
الذخيرة هذا قول بعض الساج
واختاره الصدوق الشهيد وبعض
المشايخ اعتبروا زاد على السنة
وفيها من له قوت يومه ولعاله
او يقدر على كسب ما ينفق على نفسه
وعيله لا يحمل له الزكاة ولا يحمل له
السؤال كذا في جوامع الفقه

وأفضل الأشهر ذو الحجة لأن فيه يوم النحر الأكبر والأيام المأثورة والمعدة وداشتم ذو القعدة
 لأنه من أشهر الحج والمحترم وجب ليس من أشهر الحج كما في شرح مقدم الغفر نوري المسماة أيضا بالمعنى
 ومنه أيضا وفيه دليل على لزوم الوضوء من الحج بقصه صلى الله عليه وسلم وعلى أن غيره ممنوع
 هذه الأما وقع فيه الترخيص من النبي صلى الله عليه وسلم لا لأن فيه إلى النحر واختلفوا في المنع
 من ذلك فقبل على سبيل التحريم وقيل على سبيل التثريب وقيل في منعه من شق عليه ويكفي
 لم يشق عليه وقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤا صل من نحر إلى نحر
 ومنه أيضا وهو كل الحاج بغض سرا أو جعرا قبل سراً وقيل سراً وجهراً والمسافر
 والمريض الأكل جعراً وراية واحدة واجعوا على أنه لا يجب التشبه على أي يصرح النفس والمريض
 والمساكين ومنه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحل إذا أكل من الشيطان وهو
 معصوم منه ومنه أيضا أن الشواكل يصعد است من الشاكر
 ومنه أيضا وحكي أن است حفظ القرآن في سبعة أيام وقيل في ثلاثة ثم نظر إلى المراء البقيص
 زاد من حيث على القنينة فقبض على حية وقصم عن فوق القنينة فقا وحفظت شيئا لم يحفظه أحد
 مثلي ونسيت شيئا لم ينس أحد مثلي انتهى كلام الغاية
 ومنه أيضا وفي الحج مع الصغار لقاضي خان إذا نحر من مكة فدخل ذنبا لا يفيد صومه وإن
 صلت لما في ذنبا اختلفوا فيه والقبح هو النفس لا النحر وصلوا الحرف بفعله فلا يعتبر فيه صلح البلد
 ومنه أيضا قل في شرعة الاسلام ونحو الازهار ولا يصح للمغرب قبل الاضطرار ويغفر على
 حلا وموافاق أن يكون الفطر ثم رافق لم يجد فعلى ما عظمه وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 يغفر ثلاث تمرات أو على شيء لها تمسسه النار وقيل كان يغفر في الصيف على الماء وفي الشتاء على التمر
 ومنه أيضا روي عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضرب
 مملوكا ظلما أقيده منه يوم القيامة رواه الطبراني ورواه ثقات ما وعنه ابن مسعود والبدرى قال
 كنت أضرب غلاما لي بالسوط فسمعت صوتا من خلفي أعلمه أبا مسعود فلما فهم الصوت من الغضب
 فلما دنى مني إذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يقول أعلم أبا مسعود أن الله تعالى
 أقدر عليك منك على هذا الغلام فقلت لا أضرب مملوكا بعدة ابن أبي روفى رواية فقلت يا رسول
 الله هو خير لوجه الله تعالى ما لولم تفعل للفتك النار أو لمستك النار روي جلي وأبو داود
 والترمذي ومنه أيضا قال الفضيل رحمه الله الزم طريق الهدى ولا تضرك قلة السالكين
 فيها وأياك وطريق الضلالة ولا تغتر بكثرة سالكها وأما ما يفعلها الجاهل من القراء على الجاهل
 من رفع الصوت في القراءة والنمط في ذلك فلا يجوز باجماع العلى ولا يوسع يمكن من أن كان ان يسكت عنه ولم
 ينكره وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا يقوم الجاهل من من من به إلا ان يريد ان يشهدك قاله غايته
 الله عز وجل لأن الجاهلية كانوا يقومون للجنان إذا راوا ما